التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي ٢٠١٩

عالمنا المترابط

رسالة من مدير عام صندوق النقد الدولي بالنيابة

عزيزي القارئ،

يمر الاقتصاد العالمي اليوم بلحظة حاسمة. فالتوسع الذي شهده في مطلع عام ٢٠١٨ فقد زخمه، وهو ما يعود بشكل كبير إلى التوترات التجارية المتزايدة. وتنذر الأفق بتزايد مواطن الضعف المالي وأجواء عدم اليقين الجغرافي–السياسي. وتدعو هذه التحديات صناع السياسات إلى تجنب الزلل واتخاذ الخطوات السليمة على صعيد السياسات: في الداخل، وعبر الحدود، وعلى مستوى العالم.

السياسات يجب أن تخلق ظروفا تساعد الناس على النجاح

بادئ ذي بدء، يجب أن تتيح السياسات ظروفا داخلية تساعد الناس على النجاح. فاستخدام سياسة المالية العامة بطريقة أكثر ذكاءً يمكن أن يضع حدا لعدم المساواة بتحقيق التوازن الصحيح بين النمو وإبقاء الدين في حدود يمكن تحملها وتوفير الحماية الاجتماعية. وضبط الإصلاحات الهيكلية بصورة ملائمة يمكن أن يعزز الإنتاجية والنمو الاحتوائي طويل المدى، والذي يكتسب أهمية خاصة لأولئك الذين تُرِكوا وراء الركب. أما التصدي للفساد بمختلف أشكاله فيكتسب أهمية بالغة في تمكين الحكومات من تأسيس البنية التحتية والتوسع في تقديم الخدمات العامة. وسوف يساعد كذلك على استعادة الثقة.

ولا توجد على الساحة العالمية قضية أبرز من التجارة. فمع مرور السنوات، أثمر الاندماج التجاري منافع جمة في أنحاء العالم. ولكن الفائدة لم تعم الجميع، وهناك تشوهات في النظام التجاري بحاجة إلى إصلاح. والتحرك الجماعي مهم لدعم نظام التجارة الدولية وتحديثه.

وحان الوقت كذلك لإعادة النظر في البنيان الدولي لضرائب الشركات وجعلها أكثر إنصافا، بحيث تعكس التغيرات في الاقتصاد العالمي، وتصب في صالح البلدان الصاعدة والنامية.

لا توجد قضية أبرز على الساحة العالمية من التجارة

وأخيرا، يجب أن تعمل البلدان معا لمواجهة التحديات المشتركة: بدءا من تغير المناخ وحتى التغير التكنولوجي السريع.

وعلى نحو ما يتضح من هذا التقرير السنوي، فإن مجلس المديرين التنفيذيين وخبراء الصندوق يبذلون قصارى جهدهم لخدمة البلدان الأعضاء – من خلال تقديم المشورة بشأن السياسات وبرامج الإقراض وتنمية القدرات. وفضلا على إجراء العديد من المراجعات الرئيسية للنظر في شرطية الصندوق، والرقابة الاقتصادية والمالية، وتسهيلات الإقراض، لقد عمقنا تحليلنا لتداعيات التجارة والاستقرار المالي، كما أننا نعكف في الوقت الراهن على تعديل أطرنا لتقييم استمرارية القدرة على تحمل الدين في البلدان منخفضة الدخل القادرة على النفاذ إلى الأسواق. وكثفنا تحليلنا للتكنولوجيا المالية والاقتصاد الرقمي ومستقبل العمل، كما عممنا عملنا بشأن عدم المساواة وقضايا الجنسين. ونحن نواصل العمل مع أعضائنا من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

البلدان يجب أن تعمل معا لمواجهة التحديات المشتركة

وكانت السيدة كريستين لاغارد، مدير عام الصندوق، قد قررت في الآونة الأخيرة التحرك نحو العمل على التصدي لتحديات جديدة. وخلال عملها على رأس المؤسسة على مدى ثماني سنوات، شهد الصندوق تحولا – في أغراضه وفعاليته وسمعته. لقد جاءت رؤيتها والتزامها في لحظة حاسمة للاقتصاد العالمي. وأغتنم هذه الفرصة لكي أشكرها على قيادتها المتميزة لمؤسستنا. وإنني على ثقة من أننا بانتهاج السياسات السليمة والعمل معا، يستطيع الصندوق أن يستمر في مساعدة أعضائنا على توجيه دفة الاقتصاد العالمي ليتجاوز هذه اللحظة الفارقة.

ديفيد ليبتون

مدير عام صندوق النقد الدولي بالنيابة

المحتويات

١ الجزء ١: نظرة عامة

مقدمة ١
رسالة من مدير عام صندوق النقد الدولي بالنيابة..... ١
لمحة عن صندوق النقد الدولي..... ٤

تحت الأضواء – مسؤولية مشتركة، وعوائد مشتركة ٤
إثبات جدوى التجارة..... ٥
تعميق تحليل الاستقرار المالي..... ٨
التعامل مع الديون ١١
جني ثمار التكنولوجيا الرقمية..... ١٤
تشجيع الفرص في العالم..... ١٧

أضواء على أهم الأحداث الإقليمية ٢٠
آسيا والمحيط الهادئ..... ٢٠
إفريقيا جنوب الصحراء ٢٢
أوروبا..... ٢٣
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا..... ٢٦
نصف الكرة الغربي..... ٢٧

٢٩ الجزء ٢: العمل الذي نضطلع به

الرقابة الاقتصادية ٣٠
مقدمة..... ٣١
الرقابة الثنائية ٣١
الرقابة الإقليمية..... ٣٢
الرقابة متعددة الأطراف ٣٢
المشورة بشأن السياسات..... ٣٣
القطاع المالي ٣٤
قضايا المالية العامة ٣٥
قضايا أخرى..... ٣٨
البيانات..... ٣٨

الإقراض ٤٢
نشاط التمويل بشروط غير ميسرة..... ٤٣
نشاط التمويل بشروط ميسرة ٥٠
أداة تنسيق السياسات..... ٥١
أداة دعم السياسات..... ٥٢
متابعة ما بعد البرامج ٥٣

تنمية القدرات..... ٥٤
مقدمة..... ٥٥
أضواء على قضايا المالية العامة ٥٧
أضواء على القطاع النقدي ٥٩
أضواء على القضايا الإحصائية..... ٦٠
أضواء على المسائل القانونية..... ٦٢
جهود الصندوق في مجال تنمية القدرات بالأرقام..... ٦٥
شراكات من أجل تنمية القدرات..... ٦٨
الصناديق المواضيعية العالمية لتنمية القدرات ٦٩
المراكز الإقليمية لتنمية القدرات ٦٩

الأشكال البيانية

١–١ تبعات التوترات التجارية ٦
١–٢ المخاطر تصاعدت ١٠
١–٣ ما للحكومات وما عليها ١٢
١–٤ تستخدم آسيا ٦٥٪ من الروبوتات التصنيعية في العالم..... ١٦
١–٥ التصدي لفجوة التمويل ١٩
١–٦ تأثير خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على المدى الطويل ٢٣
١–٧ إجمالي البلدان المصدرة للسيارات وقطع السيارات إلى الولايات المتحدة، ٢٠١٧ ..... ٢٥
١–٨ توزيع الخسائر من التعريفات التي تفرضها الولايات المتحدة على وارداتها من السيارات وقطع السيارات ٢٥
١–٩ استعادة القدرة على الاستمرارية ٢٧

٢–١ الاتفاقات التي صدرت الموافقة عليها من حساب الموارد العامة خلال السنوات المالية المنتهية في ٣٠ إبريل، ٢٠١٠–٢٠١٩ ..... ٤٤
٢–٢ القروض القائمة الممنوحة بشروط غير ميسرة، السنوات المالية ٢٠١٠–٢٠١٩ ..... ٤٤
٢–٣ القروض القائمة الممنوحة بشروط ميسرة، السنوات المالية ٢٠١٠–٢٠١٩ ..... ٥٠
٢–٤ حصص الإنفاق على أنشطة صندوق النقد الدولي الرئيسية، السنة المالية ٢٠١٩ ..... ٦٤
٢–٥ الإنفاق على تنمية القدرات، السنوات المالية ٢٠١٥–٢٠١٩ ..... ٦٤
٢–٦ الإنفاق على تنمية القدرات، حسب المنطقة، السنوات المالية ٢٠١٦–٢٠١٩ ..... ٦٥
٢–٧ الإنفاق على تنمية القدرات، حسب فئة الدخل، السنوات المالية ٢٠١٦–٢٠١٩ ..... ٦٥
٢–٨ الإنفاق على تنمية القدرات، حسب الموضوع، السنوات المالية ٢٠١٦–٢٠١٩ ..... ٦٥
٢–٩ المشاركة الإجمالية في التدريب، حسب فئة الدخل، السنوات المالية ٢٠١٥–٢٠١٩ ..... ٦٧
٢–١٠ المشاركة الإجمالية في التدريب حسب المناطق الأصلية للمشاركين، السنوات المالية ٢٠١٥–٢٠١٩ ..... ٦٧

٧٣

الجزء ٣:
من نحن

من نحن..... ٧٣
الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي..... ٧٣
المديرون التنفيذيون..... ٧٤
جولة انتخاب المديرين التنفيذيين الاعتيادية لعام ٢٠١٨..... ٧٦
فريق الإدارة العليا..... ٧٨
كبار موظفي الصندوق..... ٨٠
الموارد البشرية والأولويات..... ٨٣

الموارد والحوكمة..... ٨٤
الميزانية والدخل..... ٨٤
نموذج الدخل والرسوم والفائدة التعويضية واقتسام الأعباء وصافي الدخل..... ٨٥
الحصص: من أين يأتي الصندوق بأمواله..... ٨٨
حقوق السحب الخاصة..... ٨٨

المساءلة..... ٨٩
إدارة المخاطر في صندوق النقد الدولي..... ٨٩
آليات التدقيق..... ٨٩
مكتب التقييم المستقل..... ٩١
الشفافية..... ٩٥
التواصل الخارجي والمشاركة في العمل مع الأطراف الخارجية المعنية..... ٩٥

قراءات إضافية..... ١٠٠
الاختصارات..... ١٠٣
خطاب الإرفاق الموجه إلى مجلس المحافظين..... ١٠٤

تبدأ السنة المالية للصندوق في أول مايو وتنتهي في ٣٠ إبريل.

التحليل واعتبارات السياسات الواردة في هذا التقرير تمثل وجهات نظر المديرين التنفيذيين لصندوق النقد الدولي.

ووحدة الحساب المستخدمة في الصندوق هي وحدة حقوق السحب الخاصة؛ وعمليات تحويل بيانات الصندوق المالية إلى الدولار الأمريكي هي عمليات تقريبية ويتم توفيرها على سبيل التيسير. وفي ٣٠ إبريل ٢٠١٩، كان سعر صرف حقوق السحب الخاصة مقابل الدولار الأمريكي هو ٠,٧٢١٦٢٦ وحدة حقوق سحب خاصة للدولار الواحد، وسعر صرف الدولار الأمريكي مقابل حقوق السحب الخاصة هو ١,٣٨٥٧٦ للوحدة الواحدة من حقوق السحب الخاصة. وكان السعر في السنة السابقة (٣٠ إبريل ٢٠١٨) هو ٠,٦٩٥٣٨٠ وحدة حقوق سحب خاصة للدولار الواحد، و١,٤٣٨٠٦ دولار للوحدة الواحدة من حقوق السحب الخاصة.

«مليار» تعني ألف مليون، بينما «تريليون» تعني ألف مليار؛ وترجع الفروق الطفيفة بين مفردات الأرقام والمجاميع الكلية إلى عملية التقريب.

لا يشير مصطلح «بلد» حسب استخدامه في هذا التقرير السنوي، في جميع الحالات إلى كيان إقليمي بشكل دولة حسب مفهوم القانون والعرف الدوليين. وإنما يشمل هذا المصطلح أيضا، حسب استخدامه في هذا التقرير، بعض الكيانات الإقليمية التي لا تشكل دولا ولكن يُحتفظ ببيانات إحصائية عنها على أساس منفصل ومستقل.

الجداول

٢–١ الاتفاقات التي تمت الموافقة عليها في ظل حساب الموارد العامة في السنة المالية ... ٤٣
٢–٢ الشروط المالية في إطار الائتمان المقدم من حساب الموارد العامة في الصندوق ٤٦
٢–٣ تسهيلات الإقراض المُيَسَّر..... ٤٨
٢–٤ الاتفاقات والقروض المباشرة التي تمت الموافق عليها والمعززة في إطار الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر في السنة المالية ٢٠١٩ ..... ٥١
٢–٥ صندوق النقد الدولي: الصناديق المواضيعية والقُطْرية لتنمية القدرات..... ٧١
٢–٦ مراكز الصندوق الإقليمية المعنية بتنمية القدرات..... ٧٢
٣–١ الميزانية حسب فئات النفقات الرئيسية، السنوات المالية ٢٠١٨–٢٠٢١ ..... ٨٤
٣–٢ النفقات الإدارية..... ٨٥
٣–٣ المتأخرات المستحقة للصندوق على البلدان المتأخرة في سداد التزاماتها لمدة ستة أشهر أو أكثر، حسب نوع الالتزام في ٣٠ إبريل ٢٠١٩ ..... ٨٧

الأطر

٢–١ تنمية القدرات: تغيير أساس حساب إجمالي الناتج المحلي في البلدان أعضاء الصندوق..... ٦٢
٢–٢ مركز إقليمي للمساعدة الفنية في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى ومنغوليا ٦٨
٢–٣ الاحتفال بمرور ٢٥ عاما على إنشاء مركز المساعدة الفنية المالية لمنطقة المحيط الهادئ..... ٧٠
٢–٤ منتدى رفيع المستوى للتعلُّم من النظراء: السياسة النقدية في رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان)..... ٧١
٣–١ نبذة عن كبار موظفي الصندوق المنتهية ولايتهم والجدد..... ٨٢
٣–٢ التقدم المحرز في عملية تجديد مبنى المقر الرئيسي (HQ1) ٨٦
٣–٣ خمسة مشروعات كبيرة..... ٨٧
٤–٣ إدارة المخاطر عن طريق تقييمات الضمانات الوقائية..... ٩٠

لمحة عن صندوق النقد الدولي

صندوق النقد الدولي منظمة عالمية تضم في عضويتها ١٨٩ بلدا وتأسست لتحسين سلامة الاقتصاد العالمي. ويهدف الصندوق إلى تعزيز التعاون النقدي العالمي، وضمان الاستقرار المالي، وتيسير حركة التجارة الدولية، وتشجيع زيادة فرص العمل والنمو الاقتصادي القابل للاستمرار، والحد من الفقر في جميع أنحاء العالم. وصندوق النقد الدولي، الذي يشرف على النظام النقدي الدولي لضمان كفاءة عمله، يضع ضمن أهدافه الرئيسية تشجيع استقرار أسعار الصرف وتيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية. ورسالة الصندوق تمكن البلدان (ومواطنيها) من شراء السلع والخدمات من بعضها البعض، وهي أمر ضروري لتحقيق النمو الاقتصادي القابل للاستمرار ورفع مستويات المعيشة. وجميع البلدان الأعضاء في الصندوق ممثلة في مجلسه التنفيذي، الذي يناقش آثار السياسات الاقتصادية لكل بلد على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي ويوافق على القروض التي يقدمها الصندوق لمساعدة البلدان الأعضاء على معالجة المشكلات المؤقتة التي تواجهها في ميزان المدفوعات، وكذلك جهود بناء القدرات. ويغطي هذا التقرير السنوي أنشطة المجلس التنفيذي والإدارة العليا والخبراء خلال السنة المالية من أول مايو ٢٠١٨ إلى ٣٠ إبريل ٢٠١٩. وتعكس المحتويات آراء المجلس التنفيذي للصندوق الذي شارك بفعالية في إعداد هذا التقرير السنوي كما تتضمن مناقشات المجلس بشأن قضايا السياسات.

أدوار الصندوق الرئيسية

يركز صندوق النقد الدولي على ثلاثة أدوار رئيسية:

تقديم المشورة للبلدان الأعضاء بشأن اعتماد السياسات اللازمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتعجيل وتيرة النمو الاقتصادي، وتخفيف حدة الفقر.

إتاحة التمويل للبلدان الأعضاء لمساعدتها في معالجة المشكلات المتعلقة بميزان المدفوعات، بما في ذلك حالات عجز النقد الأجنبي الناتجة عن تجاوز المدفوعات الخارجية الإيرادات من النقد الأجنبي.

تقديم المساعدة الفنية والتدريب للبلدان الأعضاء بناء على طلبها، لمساعدتها في بناء وتعزيز الخبرات والمؤسسات اللازمة لتنفيذ السياسات الاقتصادية السليمة.

ويقع المقر الرئيسي لصندوق النقد الدولي في واشنطن العاصمة، وله مكاتب في أنحاء العالم بغرض توسيع نطاق تواصله على المستوى العالمي والحفاظ على الروابط الوثيقة التي تربطه ببلدانه الأعضاء. وللاطلاع على معلومات إضافية عن صندوق النقد الدولي وبلدانه الأعضاء، يمكن زيارة الموقع الإلكتروني للصندوق: www.imf.org.

تحت الأضواء

مسؤولية مشتركة، وعوائد مشتركة

وسط تزايد عدم اليقين الاقتصادي والمالي والسياسي، كثف الصندوق جهوده لدعم التعاون الدولي بينما يلبي احتياجات البلدان الأعضاء. وعلى مدار العام الماضي، ركز الصندوق في المشورة التي يسديها بشأن السياسات على ما يلي:

١ **إثبات جدوى التجارة** بدعم النظام القائم على قواعد (والدعوة إلى تحديثه)

٢ **تعميق تحليل الاستقرار المالي** لجعل النظام المالي العالمي أكثر أمانا

٣ **معالجة الديون للحد** من مواطن الضعف والاستثمار في مستقبل المواطنين

٤ **جني ثمار التكنولوجيا الرقمية** عن طريق تحسين السياسات الاقتصادية والاجتماعية

٥ **تطوير الفرص المتاحة على مستوى العالم** من خلال السياسات التي تركز على المواطنين في الداخل وفي أنحاء العالم.

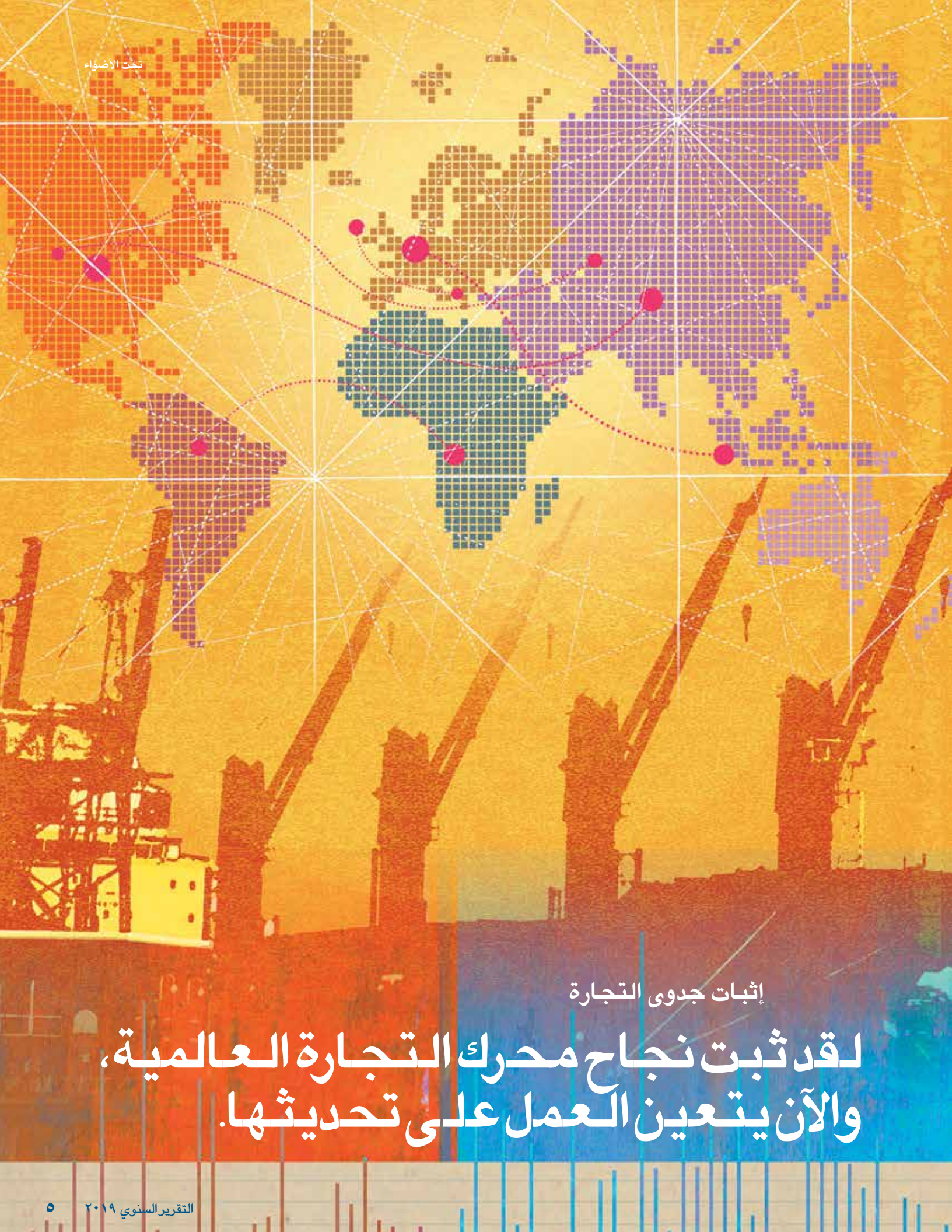

إثبات جدوى التجارة

لقد ثبت نجاح محرك التجارة العالمية، والآن يتعين العمل على تحديثها.

كانت التجارة دافعا رئيسيا للنمو لكنها أصبحت موضع تساؤل في الآونة الأخيرة. ومنافع التجارة التي تُعتبر من الأمور المُسلَّم بها، لها تكلفة غالبا ما تُغفل. وفي نفس الوقت، فإن نظام قواعد التجارة العالمية الذي عزز النمو الاقتصادي غير المسبوق عبر أجيال متعددة أصبح الآن يواجه ضغوطا. ويرجع جذور هذه التوترات إلى قضايا تُركت دون حل لفترة طويلة. ويهدف البحث الذي أجراه صندوق النقد الدولي إلى إلقاء الضوء على هذه القضايا.

وتبين من أبحاث أُجريت مُسبقا أن التجارة يمكنها أن تزيد الدخل وترفع مستويات المعيشة من خلال إتاحة تدفق التكنولوجيا عبر البلدان، وكان عدد أكتوبر ٢٠١٨ من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" يحتوي على سيناريوهات توضيحية للتأثير المحتمل من تصاعد التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين. ويتبين من التحليل تفاقم الأوضاع في العالم ككل: فإجمالي الناتج المحلي على مستوى العالم سينخفض بنسبة ٠,٤٪ على المدى الطويل (ما يعادل هبوطا بقيمة ٣٤٠ مليار دولار في عام ٢٠١٨)، ويرتفع إلى حوالي ١٪ في الولايات المتحدة و١,٦٪ في الصين عام ٢٠١٩. ويُعزى جزء كبير من هذا التراجع إلى التأثير السلبي للتعريفات الجمركية على الثقة (تراجع الاستثمارات) وضيق الأوضاع المالية (اتساع الفروق).

كذلك يوضح عدد إبريل ٢٠١٩ من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" أن دور السياسات الاقتصادية الكلية أكبر من دور التعريفات الجمركية في دفع موازين التجارة الثنائية – أي الفرق بين قيمة الصادرات والواردات المتبادلة بين بلدين. وهذه السياسات يمكن أن تتخذ شكل دفعة تنشيطية صريحة من المالية العامة،مما يرفع الطلب الكلي ويزيد عجز الميزان التجاري في البلد المعني، أو تأتي في صورة دعم المؤسسات المملوكة للدولة مما يعطيها ميزة تنافسية على الشركات الأجنبية ويزيد الفائض التجاري لهذا البلد. إضافة إلى ذلك، يتضح من التقرير أن التعريفات الثنائية غير فعالة في معالجة الاختلالات الخارجية – نتيجة لتحول مسار التجارة. كذلك يذهب التقرير إلى أن نظام التجارة المفتوحة يشكل أهمية بالغة في دعم الاستثمار والنمو.

وتنعكس هذه النتائج في تقرير القطاع الخارجي لعام ٢٠١٨. فتصل اختلالات الحساب الجاري العالمي إلى نحو ٣,٢٥٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي، حيث يُعد ما يتراوح بين ٤٠٪ و٥٠٪ منها اختلالات مفرطة ويتركز معظمها في الاقتصادات المتقدمة. وإذا لم يتم التوصل إلى تسوية لهذه الاختلالات الخارجية المفرطة، فمن شأن اتساعها أن يهدد الاستقرار المالي العالمي.

وكان نظام القواعد التجارية الذي تأسس بعد الحرب العالمية الثانية قد أثمر منافع جمة. وحان الوقت لتحديثه. وفي سياق مناقشة أعم حول التجارة، ناقش المجلس التنفيذي التحليل الجاري لخبراء الصندوق الذي يركز على المفاوضات بشأن تحديث منظمة التجارة العالمية وشفافيتها ووظائف تسوية المنازعات لديها. وتحديث قواعد منظمة التجارة العالمية بشأن دعم الصناعة والزراعة الذي تقدمه مجموعة من الكيانات، بما فيها مؤسسات مملوكة للدولة، وبشأن نقل التكنولوجيا يشكل عناصر رئيسية في وضع نظام تجاري يعود بمنافع أفضل على جميع البلدان.

الشكل البياني ١–١

تبعات التوترات التجارية

تزايد التوترات التجارية سيقلل إجمالي الناتج المحلي العالمي، من خلال اضطراب تدفق السلع – والأهم من ذلك– من خلال تراجع الثقة والآثار المالية.
(الانحراف ٪ عن الضبط)

المصدر: عدد أكتوبر ٢٠١٨ من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي"، الفصل الأول.

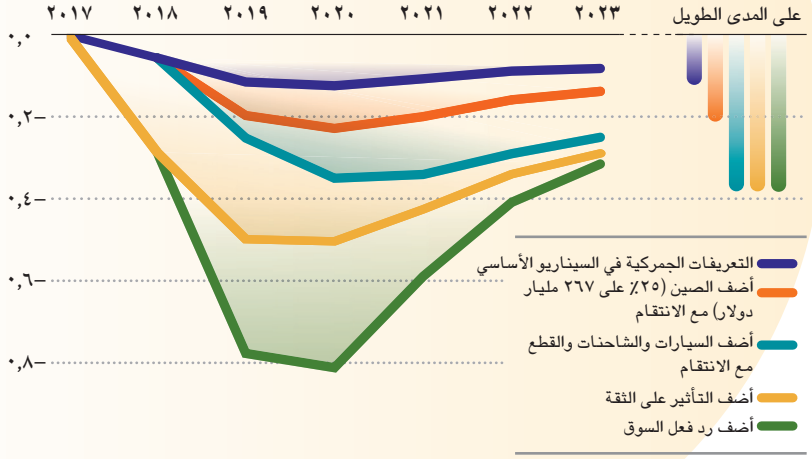

معلومة

الاندماج التجاري في المغرب العربي

الاندماج التجاري الإقليمي يمكن أن يشكل محركا قويا للرخاء الاقتصادي. ويصدُق ذلك بصفة خاصة على منطقة المغرب العربي–وتغطي الجزائر وليبيا وموريتانيا والمغرب وتونس. فحجم التجارة البينية للمنطقة لا يتجاوز ٥٪ من التبادل التجاري ككل وهو بالتالي من بين أدنى المستويات في العالم. وقد تسببت التوترات الجغرافية–السياسية والسياسات التي تفرض قيودا على تدفقات التجارة ورؤوس الأموال في تضييق الخناق على الاندماج الإقليمي.

فمن شأن زيادة هذا الاندماج أن يخلق سوقا إقليمية تشمل قرابة ١٠٠ مليون نسمة يبلغ متوسط دخلهم السنوي حوالي ٤ آلاف دولار أمريكي للفرد بالقيمة الاسمية وحوالي ١٢ ألف دولار على أساس تعادل القوى الشرائية. ومن شأن هذا أن يزيد جاذبية المنطقة كوجهة للاستثمار الأجنبي المباشر، ويخفض تكاليف حركة التجارة ورأس المال والعمالة عبر بلدانها، ويعزز كفاءة تخصيص الموارد. ويمكن أن يسهم التكامل بين بلدان المغرب العربي في زيادة النمو في كل بلد من هذه البلدان بمقدار ١٪ في المتوسط على المدى الطويل.

خلف الكواليس

تحديث النظام التجاري الدولي القائم على قواعد

هل تعلم أن وقت تأسيس منظمة التجارة العالمية في ١٩٩٤، لم يكن للتجارة الإلكترونية وجود يُذكر؟ واليوم أصبحت قيمة مبيعات التجارة الإلكترونية بين المؤسسات في أنحاء العالم تبلغ ٢٣,٩ تريليون دولار. لذلك لا بد من المُضي قُدُما في التفاوض بشأن المجالات الناشئة التي تأخرت القواعد الدولية فيها. وتتضمن هذه المجالات التجارة الإلكترونية وتسهيل الاستثمار، بوسائل منها استخدام مناهج مرنة مثل "تحالفات الراغبين." والتقدم في هذه المجالات سيحقق الكثير في بيان قدرة النظام التجاري متعددة الأطراف على التكيف والحفاظ على أهميته. وكان إعلان مجموعة تألفت من ٧٦ بلدا في يناير ٢٠١٩ بدء المفاوضات حول التجارة الإلكترونية دليلا على الآفاق الواعدة أمام استخدام أنماط جديدة.

تعميق تحليل الاستقرار المالي

جعل النظام المالي العالمي أكثر أمانا عمل قيد الإنجاز

يتمنى صناع السياسات في كثير من الأحيان لو أن لديهم كرة بلورية تساعدهم في التنبؤ بالطالع ومنع وقوع الأزمات. وبينما الندبات التي خلفتها الأزمة المالية العالمية لا تزال باقية، أخذ خبراء صندوق النقد الدولي والخبراء الماليون يبذلون جهودا كبيرة لفعل ذلك.

وكان عدد إبريل ٢٠١٩ من «تقرير الاستقرار المالي العالمي» قد قدم أداة تحليلية جديدة يمكن أن تساعد صناع السياسات في قياس احتمالات هبوط أسعار المساكن واتخاذ خطوات مبكرة نحو الحد من الأضرار. وتدخل هذه الأداة، المسماة "أسعار المساكن المعرضة للخطر"، ضمن نموذج "النمو المعرض للخطر" الذي يربط بين الأوضاع المالية وخطر الهبوط الاقتصادي الحاد على المدى القصير والمتوسط. وبناء على الخمسة أوضاع التي تؤثر على أسعار المساكن، مثل نمو الأسعار وطفرات الأئتمان في السابق، يتبين من التحليل أن احتمالات حدوث هبوط كبير في أسعار المساكن المعدلة حسب التضخم في معظم الاقتصادات المتقدمة ضمن العينة المستخدمة، كانت أقل في نهاية ٢٠١٧ منها في العشر سنوات السابقة عليها. وعلى العكس من ذلك، كانت المخاطر أعلى في الأسواق الصاعدة في عام ٢٠١٧ مقارنة بعشية الأزمة المالية العالمية.

ولا تزال الأزمة المالية العالمية من الأحداث الفارقة في زمننا هذا. وكانت التداعيات الاقتصادية والاجتماعية الحادة من الأزمة قد استدعت تنسيق الجهود بهدف وضع جدول أعمال عالمي بشأن الإصلاح التنظيمي للنظام المالي. وبعد مُضي عشر سنوات، خلُص عدد أكتوبر ٢٠١٨ من «تقرير الاستقرار المالي العالمي» إلى أن التنظيم والإدارة في القطاع المالي قد اكتسبا قوة كبيرة. ومع هذا، فإن جدول الأعمال بشأن الإصلاح لم يُستكمل بعد وظهرت مخاطر جديدة، وخاصة في ذلك الجزء من النظام المالي الذي لا يخضع لتنظيم ويُعرف باسم "صيرفة الظل." وهذه التطورات تدعو الجهات التنظيمية في أنحاء العالم إلى تجنب التراخي وتدعو البلدان إلى شحذ مجموعة أدوات سياساتها من جديد. ويجدر الانتباه إلى أن المخاطر غالبا ما تنشأ أثناء فترات الازدهار، وأنها تنتقل إلى أركان جديدة غير متوقعة في النظام المالي.

مخاطر جديدة ظهرت خاصة في ذلك الجزء من النظام المالي الذي لا يخضع لتنظيم.

معلومة

ما هي قروض الرفع المالي؟

هناك قطاع متنام من العالم المالي ينطوي عمله على قروض، عادة ما تمنحها مجموعة من البنوك للشركات المثقلة بالديون أو ذات التصنيف الائتماني الضعيف. ويُطلق عليها "قروض الرفع المالي" لأن نسبة دين المقترض إلى أصوله أو مكاسبه تتجاوز المعايير المعمول بها في هذا المجال بشكل كبير. ويبلغ حجم السوق العالمية لهذه القروض في الوقت الراهن ١,٤ تريليون دولار. ودفع هذا الأمر صناع السياسات والمحللين إلى التحذير من حدوث تدهور خطير في معايير الإقراض.

لماذا؟ لأن معظم هذه القروض ينطوي على معايير اكتتاب ضعيفة وحماية أقل للمستثمرين، كما أنها أقل شفافية. وعلاوة على ذلك، فإن شركات مثل صناديق الاستثمار المفتوح وكذلك التزامات القروض المضمونة، وهي قروض جاهزة يُعاد بيعها لمستثمرين آخرون، أصبحت تحوز الآن جزءا كبيرا من قروض الرفع المالي المذكورة، ولكن روابطها بالقطاع المصرفي لا تكون واضحة في كل الحالات. وبالتالي فمن الضروري أن يسعى صناع السياسات إلى إعداد أدوات جديدة ونشرها بغرض معالجة مسألة تدهور معايير الاكتتاب. وبعد مُضي عشر سنوات على هذا الدرس الصعب الذي تلقنه صناع السياسات بشأن التهديدات غير المتوقعة على النظام المالي، ينبغي ألا يغفلوا أي تهديدات محتملة أخرى.

خلف الكواليس

أدوات كشف المخاطر

عدد إبريل ٢٠١٩ من تقرير الاستقرار المالي العالمي يتناول باستفاضة منهجية صندوق النقد الدولي في قياس حجم مواطن الضعف في النظام المالي، حتى يتمكن صناع السياسات من رصدها واتخاذ خطوات وقائية إذا تطلب الأمر ذلك لتخفيف مخاطرها. ويشمل الإطار ستة قطاعات: قطاع الشركات وقطاع الأسر والحكومات والبنوك وشركات التأمين والمؤسسات المالية الأخرى – مثل "بنوك الظل".

ويتتبع الإطار كلا من مستوى التغير ووتيرته في مجموعة متنوعة من مواطن الضعف، بما في ذلك الرفع المالي وعدم الاتساق في آجال استحقاق الأصول والخصوم وسيولتها، بالإضافة إلى عدم التوافق بين قيم العملات. ويتم تتبع مواطن الضعف تلك على المستويين الإقليمي والعالمي، حيث يتم تجميعها من ٢٩ بلدا من البلدان المؤثرة على النظام.

ما هي أنواع المخاطر التي كشفها هذا الإطار؟ في الاقتصادات المتقدمة، رُصِدَت مواطن الضعف من تزايد دين الشركات والإقدام على المخاطر المالية، وما اقترن به من تراجع الجدارة الائتمانية للمقترضين. وفي الأسواق الصاعدة، كان توسع تدفقات الاستثمارات الداخلة المرتبطة بمؤشرات معيارية هو الذي جعل هذه البلدان عرضة للتحول المفاجئ في مسار التدفقات الرأسمالية.

الشكل البياني ١–٢

المخاطر ازدادت

ازدادت مواطن الضعف لدى الحكومات والقطاعات غير المالية منذ الأزمة المالية العالمية.

البلدان المؤثرة على النظام المالي في العينة ٪ حسب إجمالي الناتج المحلي، التي لديها مواطن ضعف كبيرة وبين المتوسطة والكبيرة.
عدد البلدان بين أقواس.
المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

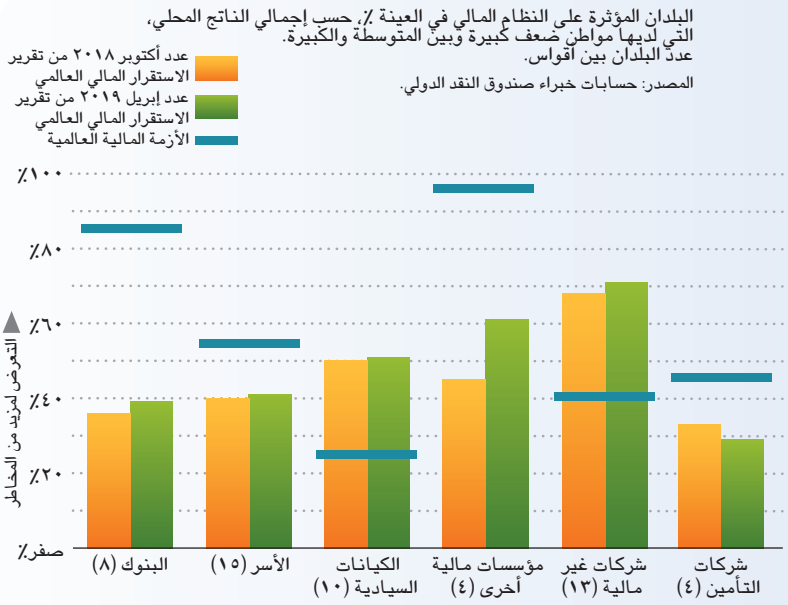

التعامل مع الديون

ارتفاع الديون ينال من قدرة البلدان على الاستثمار في مستقبل مواردها البشرية.

الدين العالمي–العام والخاص–بلغ مستويات مرتفعة غير مسبوقة. فقد بلغ ١٨٤ تريليون دولار في نهاية ٢٠١٧، وهو ما يعادل ٢٢٥٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي. وعندما تكون مستويات الدين معتدلة، فهو لا يكون سيئا في حد ذاته، إذا استُخْدِم بكفاءة في أنشطة معززة للنمو. مع ذلك، برغم أن ارتفاع مستوى الدين لا يمثل بالضرورة علامة على أزمة وشيكة، فهو غالبا ما يحول مسار الموارد بعيدا عن الإنفاق الذي يحقق إنتاجية أعلى.

في حالة الحكومات، تؤدي مدفوعات فوائد الديون إلى مزاحمة الإنفاق على التعليم والصحة والبنية التحتية، وكلها استثمارات تحقق نموا أكثر استدامة وإنصافا. وفي حالة الشركات، ارتفاع الدين يعني قلة الموارد المتاحة للاستثمار في توسيع الأعمال وتوفير الوظائف.

كذلك فإن ارتفاع الدين العام يفضي إلى الحد من قدرة صناع السياسات على زيادة الإنفاق أو تخفيض الضرائب لتعويض ضعف النمو الاقتصادي، ولا سيما إذا كانت هناك مخاطر من صدور رد فعل غير موات من الأسواق المالية أو يؤثر سلبا على صحة الموارد العامة على المدى الأطول. وهو، بعبارة أخرى، يقلص الحيز المالي المتاح في هذا البلد. وكان المجلس التنفيذي للصندوق قد ناقش في مايو ٢٠١٨ تجربة الإطار الجديد لصندوق النقد الدولي الذي يقيس الحيز المالي. وكمبدأ أساسي في هذا الإطار، لا يتحدد الحيز المالي على أساس مستوى الدين العام للبلد المعني وحسب، ولا هو مفهوم جامد. إنما يمكن أن يختلف باختلاف الظروف السوقية والاقتصادية، وهو ما يحدث أحيانا بصورة سريعة وكبيرة. وبالتالي، يقر هذا الإطار بأن قرار استخدام الحيز المالي، أو عدم استخدامه، يعتمد على الظروف القُطْرية.

كذلك فإن عدد إبريل ٢٠١٩ من تقرير الراصد المالي يلقي الضوء على أهمية دور سياسة المالية العامة في معالجة مسألة ارتفاع الدين العام مع الاستثمار في مستقبل الموارد البشرية. ومن أجل إتاحة حيز في الموازنة لمواجهة موجة هبوط النشاط الاقتصادي القادمة، على البلدان عالية المديونية أن تعمل على زيادة إيراداتها أو كبح نفقاتها المفرطة. كذلك يجب على سياسة المالية العامة أن تعد للتحولات الديمغرافية والتكنولوجيا الجديدة، التي تؤثر على النمو وتوزيع الدخل.

ويعني ذلك إعادة توجيه الإنفاق نحو الاستثمار الداعم للنمو في مجالات البنية التحتية والرعاية الصحية والتعليم مدى الحياة، مع تخفيض الإنفاق المهدر للموارد، كدعم الطاقة الذي يفتقر إلى الكفاءة. ومن شأن زيادة الطبيعة التصاعدية للضريبة أن يساعد في الحد من عدم المساواة، كما أن إصلاح الضرائب على كبرى الشركات متعددة الجنسيات – خاصة الشركات الرقمية – يمكن أن يحد من تحويل الأرباح الذي يحرم البلدان منخفضة الدخل من الإيرادات التي هي في أمس الحاجة إليها.

وظل الصندوق يبذل قصارى جهده لمساعدة البلدان على التصدي لمخاطر الديون المرتفعة والمتزايدة. وأعدت مجموعة العشرين دراسة لتعزيز شفافية الدين وممارسات الإقراض القابلة للاستمرار في البلدان الدائنة. ووُضِع في يوليو ٢٠١٨ إطار جديد لاستمرارية القدرة على تحمل الدين في البلدان منخفضة الدخل من أجل تعزيز تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين. ويوصي هذا الإطار بتوسيع نطاق تغطية بيانات الدين العام وإبلاغها بشكل كبير. كذلك عقد المجلس التنفيذي مناقشات مماثلة لتحديث إطار استمرارية القدرة على تحمل الدين في البلدان القادرة على النفاذ إلى السوق.

ومع هذا، فارتفاع الدين ليس بالضرورة أن يكون نذيرا في جميع الحالات. فيتضح أن ما على الحكومة من دين له نفس القدر من الأهمية لما لها. وتبين في عدد أكتوبر ٢٠١٨ من تقرير "الراصد المالي" أن الميزانيات العمومية الأقوى – وهي بيان الأصول والخصوم في نقطة زمنية محددة – تكون بمثابة هامش وقاية مهم في فترات هبوط النشاط الاقتصادي. والمشكلة هنا هي أن قليلا من الحكومات هي التي تدرك حجم ممتلكاتها أو كيفية استخدام هذه الأصول لتحقيق رفاهية المواطنين. فتحسين سبل استخدام الحكومة لأصولها له أهميته ويمكن أن يعني زيادة الإيرادات بنحو ٣٪ من إجمالي الناتج المحلي كل عام وانخفاض المخاطر.

الشكل البياني ١–٣

ما للحكومات وما عليها

تحليل الثروة العامة باستخدام الميزانيات العمومية

(٪ من إجمالي الناتج المحلي)

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: البيانات في نهاية ٢٠١٦ باستثناء كل من: ألبانيا ٢٠١٣، والنمسا ٢٠١٣، والبرازيل ٢٠١٤، وكولومبيا ٢٠١٦، وغامبيا ٢٠١٦، وغواتيمالا ٢٠١٤، وكينيا ٢٠١٣، وبيرو ٢٠١٣، والبرتغال ٢٠١٢، وروسيا ٢٠١٢، وتنزانيا ٢٠١٤، وتونس ٢٠١٣، وتركيا ٢٠١٣، وأوغندا ٢٠١٥.

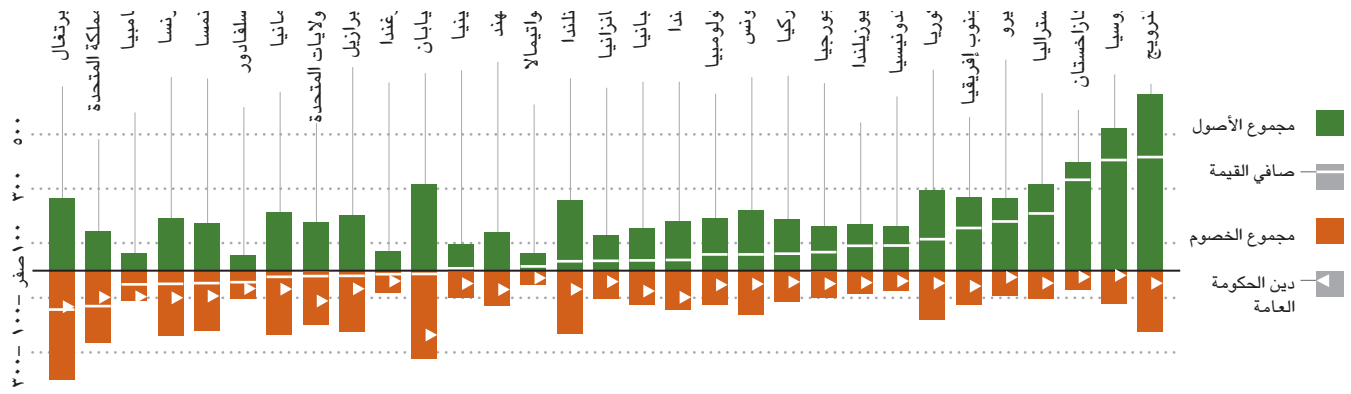

معلومة

ما المقصود بثروة الأمم؟

الحكومات، مثلها كمثل الأفراد، لا تدرك في بعض الأحيان ما لديها من موارد مالية. وبينما تحرص كل الحرص على متابعة ديونها، فتصورها لما لديها من ممتلكات يكون أقل وضوحا. وكان الصندوق قد أجرى بحثا حلل فيه صافي الثروة العامة في ٣١ بلدا.

ووجد أن مجموع الخصوم في هذه البلدان أكبر بكثير من مجرد الدين وحده حيث بلغ نحو ١٩٨٪ من إجمالي الناتج المحلي. أما الدين العام الحكومي فيشكل أقل من نصف هذه الخصوم، بينما التزامات معاشات التقاعد تحوز جزءا كبيرا من النسبة المتبقية، حتى وإن كان عدد قليل من البلدان هو الذي يسجلها على هذا النحو. ومن ناحية أخرى، بلغ مجموع الأصول ١٠١ تريليون دولار، أو ٢١٩٪ من إجمالي الناتج المحلي. وتضمن ذلك أموالا للحكومات في البنوك وكذلك استثماراتها المالية – كالطرق والجسور وأنابيب الصرف الصحي، وكذلك احتياطياتها من الموارد الطبيعية في باطن الأرض.

ما الذي يعنيه كل ذلك؟ لننظر إلى الصين كمثال. لقد بلغ مجموع الدين ٢٤٧٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٦. ومع ذلك، تتمتع الصين بقدر هائل من الأصول الحكومية، وهو انعكاس لاستثماراتها الكبيرة في البنية التحتية على مدار سنوات طويلة. وحجم هذه الأصول الحكومية يفوق حجم خصومها، مما يجعل صافي ثروتها — أي الفرق بين الأصول والخصوم — أعلى بكثير من ١٠٠٪ من إجمالي الناتج المحلي، وهو الأعلى بين اقتصادات الأسواق الصاعدة. وعلى الرغم من ضخامة المخاطر المرتبطة بالدين في الصين، فإن هناك هوامش أمان أيضا.

خلف الكواليس

هل هناك حيز مالي؟

الحيز المالي هو مقدار المساحة المتاحة في البلدان لزيادة معدلات عجز موازناتها العامة بصفة مؤقتة دون التأثير على إمكانية نفاذها للأسواق أو استمرارية قدرتها على تحمل الدين. وهذا المفهوم ديناميكي، يمكن أن يتغير حسب أوضاع السوق والاقتصاد. ولهذا السبب، فإن إطار صندوق النقد الدولي لتقييم الحيز المالي يعتمد على عدة عوامل مثل تكوين الدين العام ومساره، والاحتياج إلى التمويل وسهولة الاقتراض، وقوة المؤسسات التي ترتكز عليها الموازنة.

وهناك بعض البلدان التي تتمتع بحيز مالي كبير. ويعكس هذا عدة أمور، منها قدرة هذه البلدان على الحصول من الأسواق المالية على تمويل مستقر بأسعار منخفضة، وسلامة مواردها العامة، وقوة مؤسساتها. ومع ذلك، هناك بلدان أخرى ليس لديها سوى حيز مالي ضيق للغاية. ويعكس ذلك ارتفاع المخاطر المتعلقة بالتمويل من الأسواق المالية ومستويات الدين المرتفعة نسبيا، واحتياجات التمويل أو خدمة الدين.

والتمتع بحيز مالي مثله كمثل الاحتفاظ أموال في البنوك، أما قرار ما إذا كان ينبغي استخدام هذا الحيز أم لا، فتلك مسألة مختلفة تماما. والحكومة هي المسؤولة عن بناء حيز مالي كافٍ واستخدامه بحكمة، دون الإضرار بسلامة الاقتصاد في البلاد على المدى الطويل.

جني ثمار التكنولوجيا الرقمية

انتهاج سياسات أقوى من ضرورات تبني الثورة التكنولوجية.

التطورات التكنولوجية تغير حياتنا بسرعة. فهي تعيد تعريف النماذج الاقتصادية، والعلاقات في العمل، والمعاملات المالية، على سبيل المثال لا الحصر. وهذه القوة المربكة يمكن أن تتيح الكثير من الفرص، مثل زيادة الشمول المالي. لكنها قد تكون كذلك مصدرا للقلق، خاصة بين العاملين المهددين بفقدان وظائفهم نتيجة التشغيل الآلي. وقد ركز الصندوق في عمله على السياسات التي يمكنها رأب الصدع الرقمي وجني ثمار التكنولوجيا الرقمية.

بينما هناك ما يصل إلى ١,٧ مليار شخص بالغ في أنحاء العالم لا يحصلون على خدمات مالية، تظهر التكنولوجيا المالية لتغير المشهد العالمي تغييرا جوهريا. وليس ثمة مثال على ذلك أوضح من إفريقيا. فقد شهدت نموا متسارعا في استخدام النقود الإلكترونية المحمولة على مدى العشر سنوات الأخيرة، مما جعل المنطقة رائدا عالميا في ابتكار النقود الإلكترونية المحمولة واعتمادها واستخدامها. وهي أيضا المنطقة الوحيدة التي تجُرى فيها معاملات باستخدام النقود الإلكترونية المحمولة تكاد تصل إلى ١٠٪ من إجمالي الناتج المحلي. ولا تكاد هذه النسبة تتجاوز ٧٪ من إ جمالي الناتج المحلي في آسيا كما أنها أقل من ٢٪ في المناطق الأخرى.

والابتكارات المالية، مثل الأصول المشفرة وتكنولوجيا بلوكتشين، تسترعي كذلك اهتمام البنوك المركزية حول العالم. على سبيل المثال، تبحث هذه البنوك الآن إمكانية استخدام عملة رقمية يصدرها البنك المركزي باعتبارها عملة الإبراء القانونية كما هو حال العملة الملموسة المستخدمة حاليا. وهناك مسألة ذات صلة تتعلق بطريقة معاملة الأصول المشفرة في الإحصاءات الاقتصادية الكلية بناء على المعايير والتصنيفات الإحصائية الحالية، نظرا لأن الأصول المشفرة والعملات الرقمية على غرار بيتكوين التي ليس لها خصم مقابل لا تستوفي تعريف الأصول المالية. وليس ثمة شك أن التكنولوجيا المالية توفر إمكانات الاستفادة من الخدمات المالية للجميع في أنحاء العالم، لكنها كذلك تنطوي على مخاطر وتحديات عديدة. ومن أجل مساعدة البلدان على الاستفادة من منافعها وإدارة مخاطرها، أطلق صندوق النقد الدولي، بالتعاون مع البنك الدولي، جدول أعمال بالي للتكنولوجيا المالية في أكتوبر ٢٠١٨.

وكذلك الرقمنة تغير طريقة إنتاج الشركات للسلع والخدمات وتسويقها، ومن ثم فإن قياسها يكتسب أهمية بالغة. وصندوق النقد الدولي مُمَثَّل في مجموعة الخبراء المعنية بإعداد دليل قياس التجارة الرقمية.

وبينما تشكل التكنولوجيا إحدى قوى الاحتواء، فقد تكون كذلك أحد العوامل المسببة للانقسام الاقتصادي. ومن أمثلة ذلك القوة السوقية المستمدة من الأصول غير الملموسة الحصرية، وآثار الانتشار الشبكي على الشركات الرقمية المبتكرة عالية الإنتاجية، مما يولد ديناميكية "الفائز له النصيب الأكبر." وبينما تؤدي التكنولوجيا إلى تغيير طريقة العمل، فقد تترك كذلك البعض خلف الركب. والتكنولوجيا الحديثة – مثل الذكاء الاصطناعي والتشغيل الآلي والروبوتات – التي يمكن الاستعاضة بها عن مجموعة كبيرة من المهارات البشرية قد تكون مربكة للعمالة، وخاصة النساء.

فعلى مستوى العالم، هناك حوالي ١٨٠ مليون وظيفة نسائية تواجه مخاطر عالية من الإحلال. وذلك لأن المرأة تفضل غالبا العمل في وظائف روتينية، ومعظمها عرضة للتشغيل الآلي. ومع هذا، يتبين من بحثنا أنه ليست كل العمالة قابلة للإحلال، كما أن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يُحْدِث تحولاً في الوظائف أكثر مما يتسبب في انقراضها. ومظاهر التقدم التكنولوجي تعزز الإنتاجية، مما يؤدي مع الوقت إلى خلق وظائف جديدة، والسماح بارتفاع الدخول ومستويات المعيشة.

إذن، كيف يمكن أن تستفيد البلدان من قوة التكنولوجيا المربكة؟ إنها في حاجة إلى سياسات تسهل إعادة توزيع العمالة وتقصِّر فترات تعطلها. ولكن الأهم من ذلك، على البلدان أن تستثمر في مواردها البشرية وأن تتيح أمامها الفرص. الأمر الذي يعني زيادة فعالية الإنفاق العام على التعليم، وجعله أكثر تجاوبا مع متطلبات السوق وتوفير فرص التعلُم مدى الحياة، إلى جانب انتهاج سياسات ملائمة لإعادة التوزيع. ويعني ذلك أيضا الاستثمار في البنية التحتية الرقمية وتحسين أطر المنافسة لضمان العدالة في اقتسام منافع التكنولوجيا.

ومظاهر التقدم التكنولوجي تتيح فرصا اقتصادية واجتماعية هائلة. لكنها ينبغي أن ترتكز على السياسات الصحيحة لضمان عودتها بالنفع على الجميع.

معلومة

ما هو جدول أعمال بالي للتكنولوجيا المالية؟

تسعى البلدان في مختلف أنحاء العالم إلى الاستفادة من المنافع والفرص التي يتحيها التقدم السريع في مجال التكنولوجيا المالية التي تُحْدِث تحولا في توفير الخدمات المصرفية، بينما تعمل في الوقت ذاته على إدارة المخاطر الكامنة. وجدول أعمال بالي للتكنولوجيا المالية الذي وضعه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي معا يقترح إطارا تستخدمه البلدان في تقييم الخيارات التي تتيحها سياساتها وتكيفها حسب ظروفها وأولوياتها. والعناصر الاثنا عشر في هذا الإطار مستخلصة من تجارب البلدان الأعضاء، وهي تغطي القضايا المتصلة عموما بتمكين التكنولوجيا المالية، وضمان صلابة القطاع المالي، والتصدي للمخاطر، وتعزيز التعاون الدولي وتبادل المعلومات.

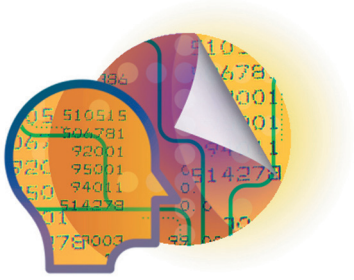

خلف الكواليس

قوة عاملة من البشر أم من الروبوتات؟

تتصدر آسيا المناطق التي تستخدم طرق التشغيل الآلي حيث يُقَدّر استخدامها للروبوتات الصناعية في عام ٢٠١٧ بنحو ٦٥٪ من مجموع الاستخدام العالمي في ذلك العام. وفي ظل استخدامها لنحو مليون روبوت، فهي تحظى بأعلى كثافة في استخدامها، وهو ما يُعَرَّف بأنه عدد الروبوتات الصناعية لكل ١٠ آلاف عامل.

وقد تكون آسيا هي المنطقة الرائدة عالميا في استخدام الروبوتات الصناعية، لكنها تمثل أيضا المنطقة الأعلى إنتاجا للروبوتات. واليابان وكوريا هما أكبر بلدين منتجين، حيث تبلغ حصصهما السوقية ٥٢٪ و ١٢٪ على الترتيب.

الروبوتات ووسائل التشغيل الآلي تعني توفير فرص للنمو في المنطقة، لكنها تعني كذلك فرص مخاطر اقتصادية، خاصة على العمالة ذات التكلفة المنخفضة والمهارات المحدودة، التي ظلت أساس الدور الذي تضطلع به المنطقة بوصفها "مَصْنَع العالم."

ولجني ثمار التكنولوجيا الرقمية، يتعين على صناع السياسات معالجة الاضطرابات التي تحُدِثُها وسائل التشغيل الآلي والروبوتات عن طريق دعم توفير فرص العمل دون خنق الابتكار. ويعني ذلك الإصلاح الشامل لنظم التعليم والاستثمار في البنية التحتية المادية والتنظيمية التي تدعم ريادة الأعمال والابتكار، ومعالجة التحديات في سوق العمل وكذلك إعادة توزيع الدخل وشبكات الأمان.

الشكل البياني ١-٤

تستخدم آسيا ٦٥٪ من الروبوتات الصناعية في العالم

المصادر: الاتحاد الدولي لعلم التحكم الآلي وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

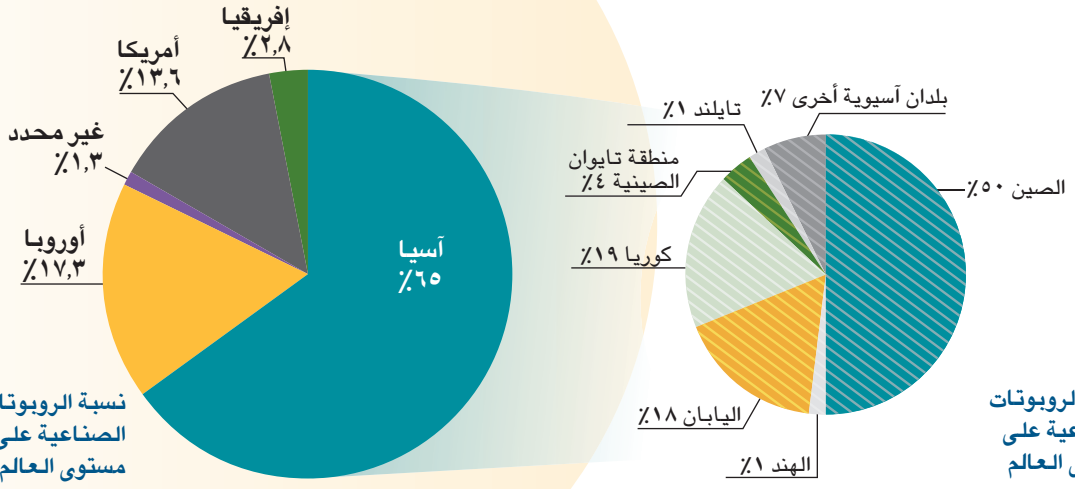

تشجيع الفرص في العالم

سياسات تركز على البشر في الداخل وعلى مستوى العالم.

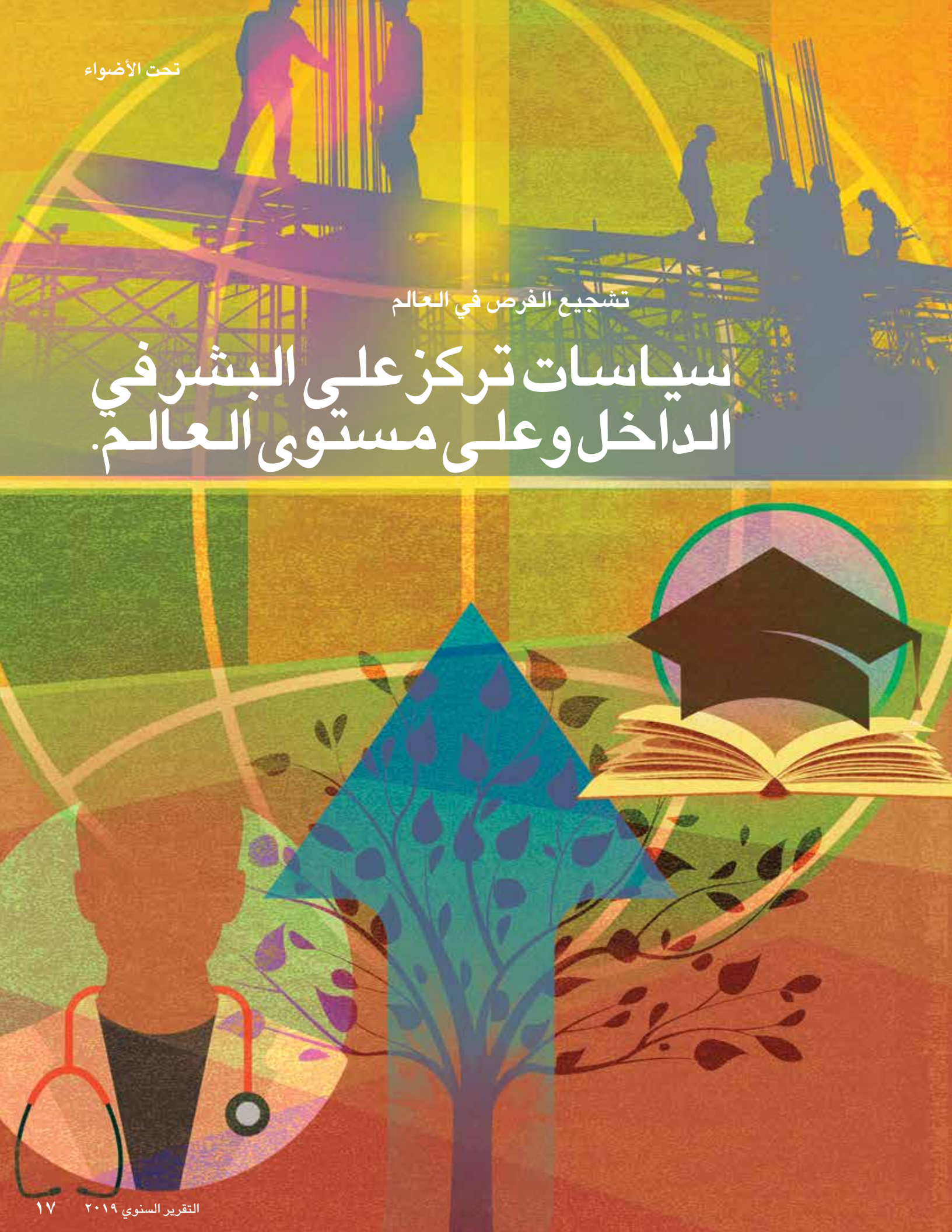

تحت الأضواء

في حين يواجه العالم تحديات من سرعة التقدم التكنولوجي، والتحولات الديمغرافية، وتغير المناخ، هناك انفصال متزايد عن نظام التعاون العالمي والاندماج الاقتصادي الذي عاد بمنافع هائلة خلال العقود الماضية. ويتحتم على صناع السياسات إعادة توجيه السياسات المحلية والدولية لتخفيف حدة العواقب الاقتصادية والاجتماعية المعاكسة التي تنشأ من التكامل الدولي والتقدم التكنولوجي وتقع على الفئات الضعيفة.

ويجب العمل من خلال السياسات على توفير ظروف مواتية في الداخل تتيح فرص النجاح للجميع. ويصدُق ذلك بصفة خاصة على اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، حيث يكمن التحدي في توفير فرص عمل مجزية للأعداد الكبيرة من سكانها الشباب. وفي كثير من هذه الاقتصادات، هناك ما يزيد على ٢٠٪ من السكان الشباب في سن العمل إما عاطلين أو غير ملتحقين بالتعليم أو لا يحصلون على تدريب. والتوصل إلى خفض معدلات تعطل الشباب لتبلغ نفس مستوياتها في الاقتصادات المتقدمة من شأنه أن يرفع الناتج بنسبة ٥٪. وبخلاف تدابير زيادة المرونة في سوق العمل وتحسين جودة الوظائف، هناك سياسات تدعم الطلب الكلي والنشاط الاقتصادي التي تشكل مطلبا ضروريا.

ويجب العمل من خلال السياسات على توفير ظروف مواتية في الداخل تتيح فرص النجاح للجميع.

واستعادة الثقة في الحكومات والمؤسسات يقتضي وضع أطر سياسات تعزز الاحتواء وتمنح الفرص للجميع. أما التصدي للفساد ومصادر عدم المساواة فهو مطلب ضروري. وتبين من التحليل الذي أجراه صندوق النقد الدولي أن أقل الحكومات فسادا تحصِّل إيرادات ضريبية تزيد بنسبة ٤٪ من إجمالي الناتج المحلي على ما تحصله البلدان الأخرى في نفس مستوى التنمية الاقتصادية التي بلغت أعلى مستويات الفساد. ويعني ذلك توفير مزيد من الموارد للمدارس والطرق والمستشفيات. ويتعين كذلك وضع سياسات لتقوية المنافسة في السوق واقتسام منافع التجارة والتكنولوجيا بقدر أكبر من الإنصاف.

وقد استعرض صندوق النقد الدولي عمله بشأن عدم المساواة في عينة تجريبية ضمت عددا من البلدان. فاتسع نطاق الحوار بشأن السياسات لتقييم تأثير عدم المساواة على النمو وفحص تأثير السياسات والإصلاحات على التوزيع. وبالمثل، يتضح من استعراض مشاركة الصندوق في العمل بشأن المساواة بين الجنسين أن هذه القضايا ذات أهمية كلية وتأثير بالغ على المستويين القُطْري وبين البلدان كما أنها أصبحت تشكل جزءا أساسيا من تنمية القدرات.

ومن الضروري تعزيز العمل المشترك لمواجهة تحديات أكبر لا يسع البلدان مواجهتها بمفردها ولدعم جهود البلدان نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي وضعتها الأمم المتحدة. ويتبين من خلال عمل الصندوق أن تحقيق الأهداف المنصوص عليها في جدول الأعمال بشأن أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالنواحي الإنسانية والاجتماعية والاستثمارات المادية يستدعي زيادة الإنفاق في ٢٠٣٠ بمقدار ٠,٥ تريليون دولار في البلدان النامية منخفضة الدخل و٢,١ تريليون دولار في اقتصادات الأسواق الصاعدة. وسوف يواصل الصندوق مساعدة البلدان على الوفاء بأهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ من خلال تعميق عمليات تشخيص السياسات وتنمية القدرات، والمساعدة في تصميم استراتيجيات للتمويل من مصادر مختلفة، بما في ذلك تعبئة الإيرادات المحلية، والمعونة الخارجية، والتمويل من القطاع الخاص.

معلومة

سد فجوة القيادة المصرفية

يتسم النظام المالي العالمي بنقص تمثيل المرأة على كافة المستويات، بدءا من المودعين والمقترضين إلى أعضاء مجالس إدارات البنوك وأجهزتها التنظيمية. ولنفكر في هذا الأمر: النساء يمثلن أقل من ٢٪ من كبار المسؤولين التنفيذيين في المؤسسات المالية وأقل من ٢٠٪ من أعضاء المجالس التنفيذية. وسد فجوة القيادة بين الجنسين يُحْدِث فرقا بالفعل في درجة الاستقرار المصرفي. فالبنوك التي تشكل فيها النساء نسبة أعلى من أعضاء مجالس إداراتها كانت تتسم بقدر أكبر من الاحتياطيات الرأسمالية، ونسبة أقل من القروض المتعثرة، ودرجة أكبر من المقاومة في مواجهة الضغوط. والسبب في ذلك هو أن القوة تكمن في التنوع. وخلاصة القول إن زيادة احتواء المرأة كمستخدم ومزود وكذلك كمنظم للخدمات المالية يعود بمنافع لا تقتصر على معالجة مسألة عدم المساواة بين الجنسين.

خلف الكواليس

تمويل جدول أعمال أهداف التنمية المستدامة

إن التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة يعتمد على قدرة البلدان على زيادة إنفاقها في مجالات حيوية مثل الصحة والتعليم والبنية التحتية. ويتبين من تقديراتنا أن متوسط النفقات السنوية الإضافية اللازمة عام ٢٠٣٠ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة الرئيسية يصل إلى ١٥ نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي في متوسط البلدان منخفضة الدخل، مقابل ٤ نقاط مئوية في اقتصادات الأسواق الصاعدة.

وتبلغ احتياجات البلدان منخفضة الدخل مجتمعة ٠,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي. ويمكن تمويل ثلث هذه الاحتياجات من خلال تعبئة إيرادات محلية إضافية، وتظل هناك فجوة مقدارها ٠,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي.

ويتوقف سد هذه الفجوة على زيادة كفاءة الإنفاق العام وعلى مختلف السلع العامة العالمية، مثل الشفافية والتجارة المفتوحة والاستقرار الجغرافي_السياسي. ويمكن سد الفجوة المتبقية بسرعة من خلال مساهمة القطاع الخاص والمساعدة الإنمائية الرسمية، وجهات العمل الخيري، ومؤسسات التمويل الدولية.

الشكل البياني ١–٥

التصدي لفجوة التمويل

في البلدان النامية منخفضة الدخل، الإيرادات الضريبية لن تكفي لتمويل أهداف التنمية المستدامة، ويتعين توفير التمويل من مصادر أخرى.

(بملايين الدولارات الأمريكية لعام ٢٠١٦)

ملحوظات: المقصود بزيادة الإنفاق هو النفقات السنوية الإضافية التي ستكون لازمة في البلدان النامية منخفضة الدخل عام ٢٠٣٠ لتحقيق تقديم ملموس نحو أهداف التنمية المستدامة في مجالات الصحة والتعليم والطرق والكهرباء والمياه والصرف الصحي.

المصادر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي استنادا إلى دراسة Gaspar and others, 2019.

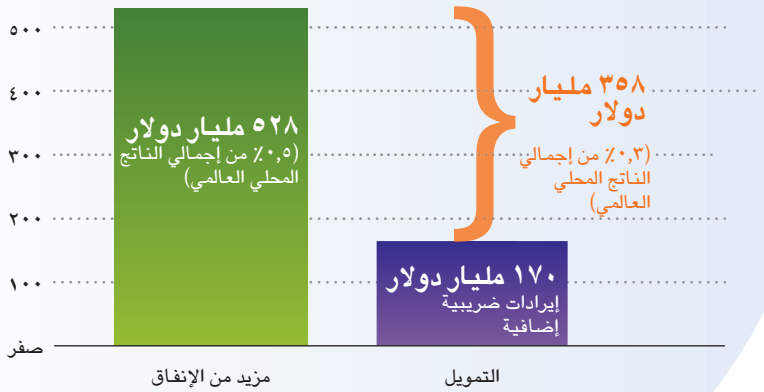

آسيا والمحيط الهادئ

الاجتماعات السنوية لعام ٢٠١٨ في إندونيسيا

اجتمع ما يزيد على ١١ ألف شخص من مختلف أنحاء العالم في جزيرة بالي الإندونيسية لحضور الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي عام ٢٠١٨.

وجاء انعقاد هذه الاجتماعات، التي لم تشهدها منطقة جنوب شرق آسيا منذ اجتماعات عام ٢٠٠٦ في سنغافورة، وسط مخاوف من ثبات النمو وزيادة التوترات التجارية. وفي مواجهة هذه المخاوف، دعا صندوق النقد الدولي إلى "عمل تعددي جديد" من أجل التصدي للتحديات أمام التجارة ومعالجة الاضطرابات ومسألة الثقة. وبهذه الروح، قام صندوق النقد الدولي، بالتعاون مع البنك الدولي وشركاء آخرين، بإصدار "جدول أعمال بالي للتكنولوجيا المالية"، وهي وثيقة موجهة لصناع السياسات الساعين إلى إدارة المخاطر الجديدة مع الاستفادة من إمكانات التكنولوجيا المالية بما يعود بالنفع على الجميع.

وكانت الاجتماعات السنوية تمثل مناسبة لإظهار دور إندونيسيا الآخذ في الاتساع على المستوى العالمي واستعراض ثقافتها الثرية. وجاءت اللحظة التاريخية عندما حضر قادة جميع البلدان العشرة أعضاء "رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان)" هذه الاجتماعات للمرة الأولى.

وقبل انعقاد الاجتماعات السنوية في إندونسيا، أصدرت إدارة آسيا والمحيط الهادئ في صندوق النقد الدولي كتابين – "تحقيق إمكانات إندونيسيا الاقتصادية" و"طريقة آسيان" – لإلقاء الضوء على توصيات الصندوق بشأن النمو الاقتصادي في جنوب شرق آسيا.

تحقيق إمكانات إندونيسيا الاقتصادية

الكتاب الذي يحمل عنوان "تحقيق إمكانات إندونيسيا الاقتصادية" يتضمن تحليلا اقتصاديا كليا شاملا ومتكاملا يلقي من خلاله الضوء على التقدم الملموس الذي حققته إندونيسيا خلال العقدين الماضيين. فقد أثمرت السياسات الرشيدة والإصلاحات الهيكلية نموا اقتصاديا قويا ومستقرا، مما رفع مستويات معيشة ملايين السكان. غير أن الكتاب يؤكد كذلك ضرورة العمل بشكل متواصل على مواءمة السياسات مع المشهد الاقتصادي المتغير لضمان استمرار الرخاء. ويوضح أن وضع مجموعة تدابير مصممة بشكل جيد – تضم إصلاحات في المالية العامة وإصلاحات هيكلية ومالية – يمكن أن يرفع النمو السنوي بمقدار نقطة مئوية – ليصل إلى ٦,٥٪ على المدى المتوسط.

طريقة آسيان

الكتاب المُعَنون "طريقة آسيان" يستعرض النهضة الاقتصادية خلال العقدين الماضيين في الخمسة بلدان المؤسسة والأعضاء في "رابطة أمم جنوب شرق آسيا – آسيان ٥: إندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلند. ويتضمن ذلك "طريقة آسيان" القائمة على توافق الآراء بشأن التعاون والتكامل في التجارة والتمويل وأسواق العمل سيرا على الدرب نحو "جماعة آسيان الاقتصادية." وقد عاد هذا المنهج بالنفع الكبير على المنطقة خلال العقدين الماضيين ويُرجح استمرار الحال كذلك في الفترة القادمة.

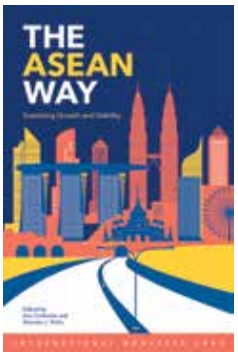

دعم جدول الأعمال الإصلاحي في الصين

مع تحول الصين من النمو عالي السرعة إلى النمو عالي الجودة بينما تهدف إلى السيطرة على الرفع المالي في قطاع الشركات، تولى أهمية أكثر من أي وقت مضى لضمان الكفاءة في توزيع الموارد بصرف النظر عن نوع ملكية الشركة (مملوكة للدولة أو خاصة أو أجنبية أو محلية) أو حجمها.

وخلق مثل هذه البيئة من "الحياد التنافسي" ينطوي على تحديات كما أنه ظل موضع تركيز عدد من البلدان والمنظمات الدولية. وفي الآونة الأخيرة، وضعت السلطات الصينية مسألة الحياد التنافسي على رأس جدول أعمالها الإصلاحي. ولدعم جدول الأعمال، نظم صندوق النقد الدولي بالتعاون مع بنك الشعب الصيني في إبريل ٢٠١٩ المؤتمر السابع رفيع المستوى حول "الانفتاح والحياد التنافسي"، لتقييم التطورات الحالية، ومناقشة خطط السلطات بشأن الإصلاح، واقتراح إصلاحات أخرى – بناء على التجارب الدولية.

وجمع هذا المؤتمر معا خبراء دوليين ومحليين، وجهات معنية بتنظيم القطاع المالي، ومنظمات دولية، وكذلك ممثلين للقطاع الخاص. وتدخل الرؤية المستمدة من هذا المؤتمر كجزء أساسي من مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٩، ويُرجح أن تنعكس على أنشطة الصندوق لتنمية القدرات بوسائل منها مركز تنمية القدرات الجديد المشترك بين الصين وصندوق النقد الدولي، وكذلك في سياق اتفاقيات التعاون مع بعض الهيئات الحكومية ذات الصلة.

إفريقيا جنوب الصحراء

مستقبل العمل

تحتاج إفريقيا جنوب الصحراء إلى توفير ٢٠ مليون وظيفة سنويا على مدى عشرين عاما لاستيعاب القوة العاملة الآخذة في التزايد. فقد خلصت دراسة أجرتها الإدارة الإفريقية عنوانها "مستقبل العمل في إفريقيا جنوب الصحراء" إلى أن المنطقة قد تفقد عددا أقل من الوظائف نتيجة للتشغيل الآلي مقارنة بالاقتصادات المتقدمة وذلك بسبب الفروق في الهيكل الاقتصادي ومستويات الأجور. ومع هذا، يُرجح أن يؤدي التشغيل الآلي إلى تقليل فرص العمل الذي يتطلب مهارات محدودة. والاندماج والترابط مطلبان رئيسيان لتوفير فرص العمل. أما النمو الاحتوائي فيقتضي توفير البنية التحتية التقليدية والرقمية، ووضع نظام تعليمي يواكب التغيرات في المهارات المطلوبة في سوق العمل، والتوسع الحضري الذكي، وتوفير شبكات أمان في سوق عمل متقلب، والاندماج التجاري.

مشاركة الصندوق في جهود الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا

ساعدت استراتيجية الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا (CEMAC) على تجنب وقوع أزمة على الرغم من الرياح المعاكسة المستمرة. ولاقت عملية التصحيح الاقتصادي الكلي دعما بفضل تشديد السياسة النقدية، والتقدم نحو الانتهاء من وضع إطار السياسة النقدية الجديد، ولوائح تنظيم الصرف الأجنبي. ومع هذا، هناك اثنان من البلدان لم يدخلا بعد في اتفاقات تمويل مع الصندوق. وجاء أداء احتياطيات النقد الأجنبي قاصرا برغم ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات أعلى من المتوقعة. لذلك فإن التصدي لمخاطر التطورات السلبية يمثل ضرورة حتمية لتحقيق التعافي الاقتصادي في بلدان الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا. أما التأخر في اعتماد البرامج التي يدعمها الصندوق مع جمهورية الكونغو وغينيا الاستوائية، وانخفاض أسعار النفط، وضيق الأوضاع المالية العالمية، فكلها عوامل من شأنها إضعاف التعافي. لكن تنويع النشاط الاقتصادي، وتحسين بيئة الأعمال، وتخفيف النظرة تجاه الفساد سيساعد على تحسين آفاق النمو في بلدان الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا.

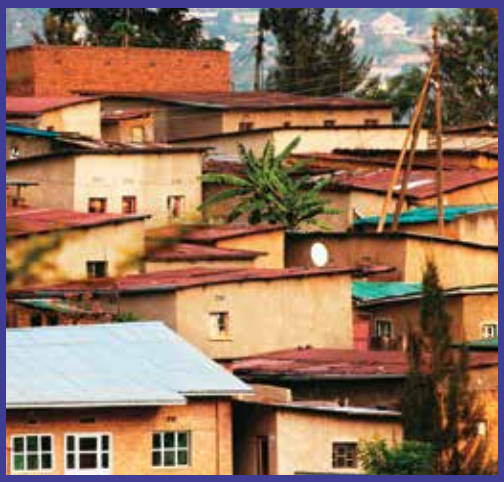

أنغولا ورواندا

خير مثال على عملنا في المنطقة مشاركة الصندوق في العمل مع أنغولا ورواندا أثناء السنة المالية ٢٠١٩.

فقد جاءت في ديسمبر ٢٠١٨ الموافقة على اتفاق مع أنغولا في ظل تسهيل الصندوق الممدد بقيمة ٣,٧ مليار دولار (أي ٣٦١٪ من حصة عضويتها). ويهدف هذا البرنامج إلى تقوية الانضباط المالي، وتخفيض التضخم، وزيادة مرونة سعر الصرف، وتحسين استقرار القطاع المالي، ومعالجة الضغوط على علاقات المراسلة المصرفية. ومن خلال تعزيز الانضباط المالي، يصدر هذا البرنامج إشارات إيجابية للأطراف المعنية.

واستكملت رواندا بنجاح اتفاقها مع الصندوق في ظل "أداة دعم السياسات." وكان المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي قد وافق في نوفمبر ٢٠١٨ على المراجعة العاشرة والنهائية لهذا البرنامج الذي انتهت مدته في أول ديسمبر ٢٠١٨، أي بعد مُضي خمس سنوات. وساعد البرنامج في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي مع دعم النمو الاحتوائي والحد من الفقر. وكانت سلطات رواندا توصلت مع خبراء صندوق النقد الدولي إلى اتفاق على مستوى خبراء الصندوق حول السياسات التي يمكن أن تدعم طلبا قادما للاتفاق على برنامج لاحق يدعمه الصندوق.

أوروبا

خروج بريطانيا وتأثيره على الاتحاد الأوروبي على المدى الطويل

إن الأواصر الوطيدة بين اقتصادات الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة تضرب بجذور عميقة. وبينما يقترن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بمزيد من الاحتكاك في العلاقات الاقتصادية، فسوف تترتب عليه تكاليف يتكبدها الطرفان، على نحو ما أشارت إليها دراسة أجراها خبراء في صندوق النقد الدولي بعنوان "سياسات منطقة اليورو." ومقارنة بسيناريو عدم خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، فإن إجمالي الناتج المحلي لبلدان الاتحاد الأوروبي السبعة والعشرين (البلدان الأعضاء الباقية بعد خروج المملكة المتحدة) سينخفض على المدى الطويل بما يصل إلى ٠,٨٪ إذا أعقب خروج بريطانيا اتفاق قياسي حول التجارة الحرة. وسيصل الانخفاض إلى ١,٥٪ في حالة عدم الالتزام بقواعد منظمة التجارة العالمية. والأهم من ذلك، سيتوقف التأثير تحديدا على نتائج المفاوضات الجارية وسيختلف اختلافا كبيرا من بلد إلى آخر. وإذا أُخِذَت بعين الاعتبار قناة التجارة وحدها، تصبح خسائر الناتج على المدى الطويل كبيرة بصفة خاصة في آيرلندا وبلجيكا وهولندا.

الشكل البياني ١–٦

تأثير خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على المدى الطويل

تراجع مستوى الناتج مقارنة بسيناريو عدم خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، ٪

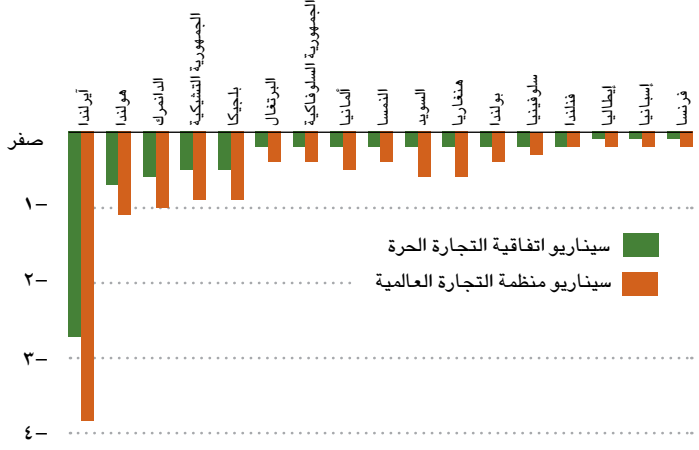

المصدر تقرير قضايا مختارة عن الاتحاد الأوروبي، "تأثير خروج بريطانيا على الاتحاد الأوروبي على المدى الطويل." تقرير قطري صادر عن صندوق النقد الدولي رقم 18/224.

أوروبا، تابع

الإصلاحات الهيكلية والصلابة في أوروبا

لا تزال هناك فروق كبيرة بين بلدان منطقة اليورو من حيث صلابتها الاقتصادية – أي قدرة الاقتصاد على الصمود في مواجهة الصدمات والتكيف معها. ويرجع أحد أسباب هذه الفروق إلى عدم وجود سعر صرف اسمي وطني كآلية للتكيف في مواجهة الصدمات. وقد أعرب خبراء الصندوق عن رأيهم أن التغيرات في البنيان على مستوى الاتحاد مثل الاتحاد المصرفي، واتحاد الأسواق الرأسمالية، وبناء قدرة مالية مركزية، يمكن أن تساعد على تعزيز اقتسام المخاطر الدولية بقدر أكبر. ولكن حتى هذه التغيرات ليس في وسعها التأمين ضد جميع الصدمات. وبالتالي فإن للسياسات الوطنية دور حيوي في هذا الصدد. وتحلل مذكرة مناقشات خبراء الصندوق حول هذا الموضوع دور السياسات الهيكلية الوطنية في مساعدة بلدان منطقة اليورو على التعامل مع الصدمات الاقتصادية بصورة أفضل.

وباستخدام مزيج من المناهج التجريبية وطريقة إعداد النماذج، تخلُص المذكرة إلى أن الإصلاحات المعززة للنمو في القواعد التنظيمية لأسواق العمل والمنتجات، والتي تُصمم حسب الظروف القُطْرية، ستساعد كل اقتصاد من اقتصادات منطقة اليورو على تجاوز الصدمات المعاكسة. ويقترن ارتفاع مستوى جودة نظم الإعسار بزيادة الكفاءة في إعادة توزيع عوامل الإنتاج على أثر مواجهة صدمة. وتخلُص المذكرة كذلك إلى حدوث تفاعل بين السياسات الهيكلية والدورية. أما زيادة أوجه الجمود فتزيد من هشاشة الاقتصادات وتلقي بعبء أكبر على سياسة المالية العامة. ويصدُق ذلك بصفة خاصة على الأعضاء في اتحاد نقدي. وينبغي أن تبني البلدان حيزا في المالية العامة في أوقات اليُسر وأن تعالج أوجه الجمود، مما يقلل من حاجتها إلى انتهاج سياسات معاكسة للاتجاهات الدورية في أوقات اليُسر، بينما يزيد من فعالية السياسات المعاكسة للاتجاهات الدورية عند تطبيقها.

التوترات التجارية وسلاسل القيمة العالمية والتداعيات

تتسم أوروبا بالاندماج العميق في سلاسل القيمة العالمية، داخل المنطقة وخارجها على حد سواء. ويرتبط نحو ٧٠٪ من مجموع الصادرات الأوروبية بسلاسل العرض الآجلة والسابقة، ومن شأن وضع تعريفات جديدة أو حواجز تجارية أخرى التأثير على الاقتصادات الأوروبية من خلال هذه الروابط التجارية المعقدة.

ويتضح من دراسة أجراها صندوق النقد الدولي أهمية التمييز بين المقاييس التقليدية لإجمالي الصادرات والصادرات ذات القيمة المضافة في قياس التعرض لصدمات التجارة الخارجية، لأن الفرق بين هذين المقياسين واسع للغاية في حالة أوروبا.

وتركز الدراسة على مثال السيارات الأوروبية وقطع السيارات التي تُصَدَّر إلى الولايات المتحدة. وبوجه عام، تصل قيمة هذه الصادرات ٠,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي للاتحاد الأوروبي (الشكل البياني ١–٧). وإذا رُفِعَت التعريفات المطبقة بنسبة ٢٥٪، حسب تهديد السلطات الأمريكية – ومع ربط خسائر الناتج اللاحقة من خلال سلاسل التوريد – يصل تأثيرها على الاتحاد الأوروبي إلى حوالي ٠,١٪ من إجمالي الناتج المحلي، بينما تتوزع الخسائر على عدد من البلدان الأوروبية أكبر مما تشير إليه بيانات إجمالي الصادرات. والجمهورية التشيكية مثال جيد على اختلاف توزيع الخسائر باستخدام إجمالي الصادرات أو الصادرات ذات القيمة المُضافة.

فبرغم أن الحجم الإجمالي لصادراتها من السيارات وقطع السيارات إلى الولايات المتحدة صغير للغاية (فهي لا تظهر حتى في الشكل البياني ١–٧)، بعد النظر في الروابط بين سلاسل التوريد يتضح أن الجمهورية التشيكية في المرتبة الرابعة بين أكثر بلدان الاتحاد الأوروبي تأثرا بالتعريفات الأمريكية على السيارات (الشكل البياني ١–٨). وببساطة، هناك قدر كبير من القيمة المُضافة في جمهورية التشيك والمستترة وراء تصدير السيارات من بلدان أخرى في الاتحاد الأوروبي.

الشكل البياني ١–٧

إجمالي الصادرات من السيارات وقطع السيارات إلى الولايات المتحدة، ٢٠١٧

٪ من إجمالي الناتج المحلي

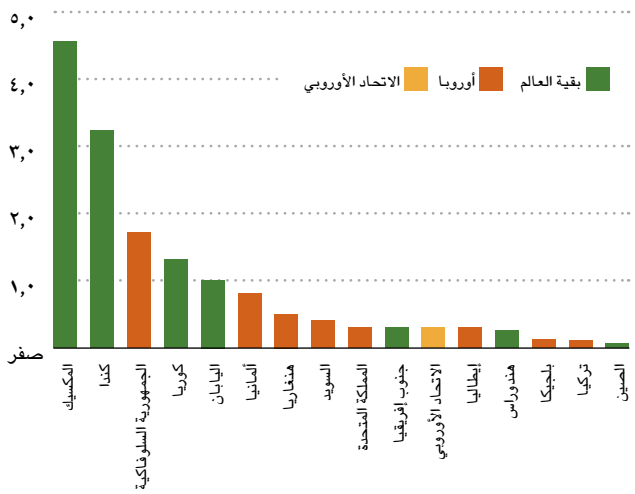

المصادر: قاعدة بيانات EORA، وقاعدة بيانات تجارة السلع الأساسية لدى الأمم المتحدة، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يفترض السيناريو فرض تعريفة نسبتها ٢٥٪ على واردات الولايات المتحدة من السيارات وقطع السيارات.

الشكل البياني ١–٨

توزيع الخسائر الناجمة من فرض الولايات المتحدة تعريفات على وارداتها من السيارات وقطع السيارات

٪ من إجمالي الناتج المحلي

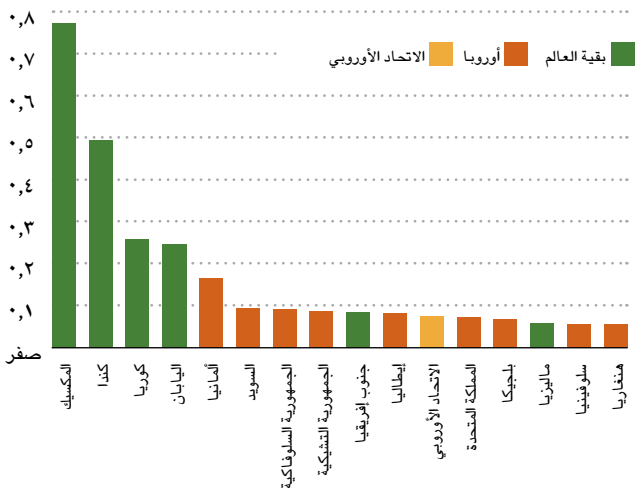

المصادر: قاعدة بيانات EORA، وقاعدة بيانات تجارة السلع الأساسية لدى الأمم المتحدة، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يفترض السيناريو فرض تعريفة نسبتها ٢٥٪ على واردات الولايات المتحدة من السيارات وقطع السيارات.

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

خلق الفرص للجميع

بعد إطلاق "دعوة إلى التحرك" في مؤتمر الازدهار للجميع الذي عُقِد في مراكش في يناير ٢٠١٨، أصدر صندوق النقد الدولي دراسة عن النمو الاحتوائي عنوانها "الفرصة للجميع: تشجيع النمو والشمول في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، وذلك في المنتدى الاقتصادي العربي في العاصمة اللبنانية بيروت في يوليو ٢٠١٨. وتقدم الدراسة مشورة مفصلة حول الطريقة التي تنتهجها السياسات في جعل النمو أكثر احتواء. وتقدم أمثلة ودروسا مستفادة من الإصلاح في المنطقة وتحدد أولويات الإصلاحات التي تحتاج إلى التنفيذ بوتيرة أسرع في مجالات الحوكمة والمنافسة والتجارة والتكنولوجيا والإنفاق الاجتماعي والضرائب العادلة وتوفير فرص العمل.

وأعرب الحاضرون من صناع السياسات وممثلو القطاع الخاص عن رأيهم أن جدول الأعمال بشأن النمو الاحتوائي هو بمثابة خطة أولية ممكنة لعقد اجتماعي جديد في المنطقة. وترددت أصداء هذه المشاعر في مشاورات لاحقة استغرقت يومين مع ممثلي منظمات المجتمع المدني والصحفيين الذين دعوا إلى زيادة تركيز برامج صندوق النقد الدولي على هذه المجالات ذات الأولوية.

تعزيز الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

توفير مزيد من فرص العمل في القطاع الخاص من التحديات الخطيرة التي تواجه منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، حيث ينضم ملايين من السكان إلى القوى العاملة كل عام بينما معدلات البطالة فيها مرتفعة بالفعل. وينبغي أن يُبنى هذا الجهد على تطوير قطاع حيوي من المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ولا سيما من خلال تحسين فرص الحصول على التمويل.

وكان صندوق النقد الدولي قد قدم في فبراير ٢٠١٩ دراسة عنوانها "الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى" وذلك في الجامعة الأمريكية بالقاهرة. وتوضح الدراسة أن توفير مزيد من فرص حصول هذه المشروعات على تمويل يمكن أن يحقق منافع اقتصادية كلية جمة في المنطقة – كما يُحتمل أن يضيف ١٥ مليون وظيفة جديدة بحلول عام ٢٠٢٥.

الاجتماعات السنوية لعام ٢٠٢١

أُعْلِنَ في إبريل ٢٠١٨ أن المدينة المغربية مراكش ستستضيف الاجتماعات السنوية لمجلسي محافظي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في أكتوبر ٢٠٢١. وبالفعل، بدأ العمل الجاد لإعداد هذا الحدث، حيث قام فريق مشترك من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بزيارة المغرب لمناقشة "الرحلة إلى المغرب" مع السلطات.

الصومال طريق الاستقرار

منذ اعتراف صندوق النقد الدولي بالحكومة الفيدرالية في الصومال عام ٢٠١٣، بدأ الصندوق يقدم مساعدة الصومال – من خلال المشورة بشأن السياسات والمساعدة الفنية – ويدعمه في الطريق نحو الاستقرار الاقتصادي بعد الحرب الأهلية التي استمرت عدة عقود. وبرغم أن طريق العمل لا يزال طويلا، حقق الصومال تقدما كبيرا من خلال النجاح في استكمال ثلاثة برامج متتالية مع متابعة خبراء الصندوق. وكان المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي قد وافق على البرنامج اللاحق الذي يتابعه خبراء الصندوق (في يوليو ٢٠١٩) نظرا لأن استيفاء معيار الشرطية لاتفاقات شريحة الائتمان العُليا، يضع الصومال بشكل أوضح على مسار تخفيف أعباء الديون في ظل مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ويُتوقع أن يظل الصومال واحدا من أكبر البلدان المستفيدة من المساعدة الفنية التي يقدمها الصندوق في الفترة القادمة.

نصف الكرة الغربي

إكوادور

اتفقت إكوادور وصندوق النقد الدولي في مارس ٢٠١٩ على بدء برنامج مدته ثلاث سنوات في ظل تسهيل الصندوق الممدد بقيمة تصل إلى ٤,٢ مليار دولار. وتتضمن الخطة سياسات تهدف إلى تعزيز النمو والقدرة التنافسية، وتقوية القواعد المؤسسية للدولرة في إكوادور، وضمان بقاء الدين في حدود يمكن الاستمرار في تحملها، وحماية الفقراء، وتعزيز مكافحة الفساد. وتهدف هذه الخطوات إلى زيادة ديناميكية الاقتصاد واحتوائه للجميع بما يعود بالنفع على سكان إكوادور.

الشكل البياني ١–٩

استعادة استمرارية الأوضاع

عجز المالية العامة والتمويل الخارجي في إكوادور
(٪ من إجمالي الناتج المحلي)

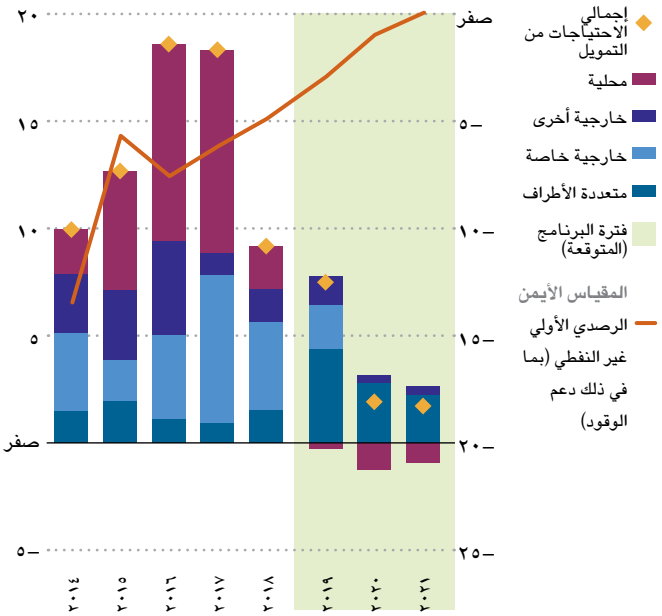

المصادر: البنك المركزي ووزارة المالية في إكوادور، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

نصف الكرة الغربي، تابع

البرازيل: الانتعاش والكساد والطريق إلى التعافي

تقف البرازيل الآن عند مفترق طرق، حيث تخرج ببطء من مرحلة ركود تاريخي كان مسبوقا بفترة انتعاش هائل. والكتاب الذي يحمل عنوان "البرازيل: الانتعاش والكساد والطريق إلى التعافي" يعرض تقييما للاقتصاد البرازيلي ويناقش السياسات اللازمة لرفع الإنتاجية وإنعاش النمو. وصدر هذا الكتاب في مارس ٢٠١٩ في مدينتي ريو دي جانيرو وساو باولو وفي مركز ويلسون في واشنطن العاصمة.

بناء الصلابة في مواجهة الكوارث وتغير المناخ في منطقة الكاريبي

عُقِدَ في واشنطن العاصمة في نوفمبر ٢٠١٨ مؤتمر رفيع المستوى حول "بناء الصلابة في مواجهة الكوارث وتغير المناخ في منطقة الكاريبي" نظمه صندوق النقد الدولي بالتعاون مع البنك الدولي، وبنك التنمية للبلدان الأمريكية.

وكان الهدف من هذا المؤتمر هو توسيع نطاق تركيز السياسات على بناء الصلابة مسبقا وتحديد الإصلاحات والأدوات اللازمة لدعم هذا التحول. ودعا المشاركون بالإجماع إلى مزيد من العجلة في التعامل مع آثار تغير المناخ. وألقى المؤتمر الضوء على العديد من التحديات، بما فيها قصور القدرات، وارتفاع تكلفة البنية التحتية المقاومة للظروف المناخية وأقساط التأمين للحماية من مخاطر الكوارث، ومحدودية التمويل من المانحين لبناء الصلابة مسبقا، وعدم توافر بيانات كافية لحساب تكاليف المخاطر، ودور عوامل الاقتصاد السياسي في الموازنة بين ارتفاع التكاليف في بداية الفترة والنتائج التي لا تظهر إلا على المدى الطويل. وأعرب المشاركون عن تأييدهم بقوة لإجراء "الصفقة الكبرى" بين الأطراف المعنية الرئيسية والتي تتضمن جهود تقودها البلدان لاستعادة استمرارية أوضاع المالية العامة مع إدخال التكاليف في بداية فترة الاستثمارات لبناء الصلابة ومنافعها التي تتحقق على المدى الأطول ضمن الأطر المالية الكلية من أجل تحفيز الدعم الدولي. واسترشد المجلس التنفيذي بهذا المؤتمر عند مناقشة الدراسة بعنوان "بناء الصلابة في الدول الصغيرة المعرضة لمخاطر الكوارث الطبيعية" في مايو ٢٠١٩.

الجزء الثاني

العمل الذي نضطلع به

يضطلع صندوق النقد الدولي بثلاثة أدوار رئيسية:

الرقابة الاقتصادية

١ يشرف صندوق النقد الدولي على النظام النقدي الدولي ويتابع السياسات الاقتصادية والمالية في بلدانه الأعضاء البالغ عددها ١٨٩ بلدا. وفي إطار عملية الرقابة هذه، والتي تنفذ على المستوى الدولي وفي كل بلد على حدة، يسلط الصندوق الضوء على المخاطر التي يمكن أن تهدد الاستقرار ويقدم المشورة بشأن التعديلات اللازمة على السياسات.

١١٩
عملية تحقق من سلامة اقتصادات البلدان

٧٠ مليار دولار قدمها الصندوق إلى ثمانية بلدان، زائد ٣٢٥,٧ مليون دولار لأربعة بلدان نامية منخفضة الدخل

الإقراض

٢ يقدم الصندوق قروضا للبلدان الأعضاء التي تواجه مشكلات فعلية أو محتملة في ميزان المدفوعات لمساعدتها على إعادة بناء احتياطياتها الدولية، وتحقيق استقرار قيم عملاتها، ومواصلة دفع قيم الواردات، واستعادة الأوضاع اللازمة لتحقيق نمو اقتصادي قوي، مع تصحيح أي مشكلات أساسية.

تنمية القدرات

٣ يعمل صندوق النقد الدولي مع الحكومات في مختلف أنحاء العالم على تحديث سياساتها ومؤسساتها الاقتصادية وتدريب موظفيها. ويساعد ذلك على تعزيز النمو الاحتوائي.

٣٠٦ مليون دولار
للمشورة الفنية العملية، والتدريب في مجال السياسات، والتعلم بين النظراء

الرقابة الاقتصادية

يقوم الصندوق من خلال "الرقابة" بالإشراف على النظام النقدي الدولي، ومتابعة التطورات الاقتصادية العالمية، إلى جانب التحقق من سلامة السياسات الاقتصادية والمالية لبلدانه الأعضاء البالغ عددها ١٨٩ بلدا. وإلى جانب ذلك، يسلط الصندوق الضوء على المخاطر التي يمكن أن تهدد استقرار بلدانه الأعضاء ويقدم المشورة لحكوماتها بشأن التعديلات المحتملة على السياسات، مما يساعد النظام النقدي الدولي على تحقيق غرضه وهو تيسير تبادل السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين البلدان، وبالتالي استمرار النمو الاقتصادي القوي.

مقدمة

عمل الصندوق الرقابي يتألف من "الرقابة الثنائية"، وفيها يقوم الصندوق بتقييم سياسات كل بلد عضو وتقديم المشورة بشأنها؛ و"الرقابة متعددة الأطراف"، وفيها يقدم الصندوق تحليلا للاقتصاد العالمي أو مجموعة من البلدان التي تشترك في خصائص معينة. وبالجمع بين الرقابة الثنائية ومتعددة الأطراف، يمكن للصندوق أن يضمن قدرا أكبر من الشمول والاتساق في تحليل "التداعيات"، أي الطرق التي يمكن أن تؤثر بها سياسات بلد واحد على بلدان أخرى. وعلاوة على ذلك، يُجري الصندوق أعمال الرقابة على الاتفاقات المالية الإقليمية واتحادات العملة.

وهناك عنصر مهم في الرقابة الثنائية هو مشاورات المادة الرابعة، التي سميت كذلك على أساس المادة الواردة في اتفاقية تأسيس الصندوق التي تقتضي إجراء مراجعة للتطورات والسياسات الاقتصادية في كل من البلدان الأعضاء في الصندوق.

وتتضمن الرقابة متعددة الأطراف متابعة الاتجاهات الاقتصادية السائدة عالميا وإقليميا وتحليل تداعيات سياسات البلدان الأعضاء على الاقتصاد العالمي.

كذلك يتابع الصندوق الاتجاهات الاقتصادية السائدة إقليميا وعالميا وتحليل التأثير الذي قد تحدثه سياسات البلدان الأعضاء في البلدان المجاورة والاقتصاد العالمي. ويُصدر الصندوق تقارير دورية عن هذه الاتجاهات والتحليلات. ويتضمن تقرير آفاق الاقتصاد العالمي تحليلا مفصلا للاقتصاد العالمي وآفاق نموه، يعالج فيه مسائل مثل الآثار الاقتصادية الكلية للاضطرابات المالية العالمية والتداعيات العالمية المحتملة، خاصة تلك التي قد تنتج عن السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية للاقتصادات الكبرى المؤثرة على مستوى العالم مثل الولايات المتحدة والصين ومنطقة اليورو. أما تقرير الاستقرار المالي العالمي فيتضمن تقييما لأسواق رأس المال العالمية والاختلالات المالية ومواطن الضعف التي يمكن أن تشكل مخاطر على الاستقرار المالي. أما تقرير الراصد المالي فيقدم تحديثا للتوقعات بشأن المالية العامة على المدى المتوسط وتقييما للتطورات التي تطرأ على الموارد العامة. وينشر الصندوق أيضا تقارير عن الاقتصاد الإقليمي تقدم تحليلا مفصلا للمناطق الرئيسية في العالم.

الرقابة الثنائية

عملية مشاورات المادة الرابعة: تقييم سنوي

تغطي مشاورات المادة الرابعة طائفة من القضايا ذات الأهمية الكلية البالغة – أي قضايا المالية العامة والقضايا المالية وقضايا سعر الصرف والقضايا النقدية والهيكلية – وتركز على المخاطر ومواطن الضعف واستجابات السياسات. ويشارك الاقتصاديون وغيرهم من الخبراء العاملين في الصندوق في عملية مشاورات المادة الرابعة. وتجُرى المشاورات في صورة حوار حول السياسات من اتجاهين بين صندوق النقد الدولي وسلطات البلد المعني. ويجتمع فريق الصندوق في كل بلد مع مسؤولي الحكومة والبنك المركزي، ومع عدد آخر من المعنيين – مثل أعضاء مجالس النواب وممثلي الشركات والمجتمع المدني والنقابات العمالية – للمساعدة على تقييم السياسات الاقتصادية للبلد وتوجهه. ثم يقدم خبراء الصندوق تقريرا إلى المجلس التنفيذي للصندوق، لمناقشته في الظروف العادية. وبعد ذلك تُختتم المشاورات، ويرسل الصندوق موجزا للاجتماع إلى سلطات البلد المعني. وفي معظم الحالات، وبعد موافقة البلد العضو المعني، يُنشر تقييم المجلس في صورة بيان صحفي، إلى جانب تقارير الخبراء. وخلال السنة المالية ٢٠١٩، أجرى الصندوق ١١٩ عملية مشاورة في إطار المادة الرابعة (راجع الجدول ٢–١ في الصفحة الإلكترونية على شبكة الإنترنت).

برنامج تقييم القطاع المالي

يكتسب التحقق من سلامة القطاعات المالية في البلدان الأعضاء أهمية كبيرة في الحفاظ على الاستقرار المالي العالمي. ويُجري الصندوق تقييمات إلزامية كل خمس سنوات في ٢٩ منطقة اختصاص تعتبر قطاعاتها المالية مؤثرة على النظام، كما يُجري تقييمات للقطاعات المالية في بلدان أعضاء أخرى على أساس طوعي. ويتميز برنامج تقييم القطاع المالي بإجراء تحليل عميق للمخاطر والصلابة وكذلك تقييم إطار سياسات القطاع المالي وشبكات الأمان في القطاع المالي، مما يؤدي إلى وضع مجموعة من التوصيات المهمة بشأن السياسات لحماية الاستقرار المالي.

وخلال السنة المالية ٢٠١٩، أحيط المجلس التنفيذي علما باثنتي عشرة عملية تقييم أُجريت في ظل برنامج تقييم القطاع المالي: أرمينيا وأستراليا والبرازيل ومنطقة اليورو وجامايكا والكويت ومالطة ومقدونيا الشمالية وبيرو وبولندا ورومانيا وتنزانيا.

وسوف تجُرى مراجعة برنامج تقييم القطاع المالي لعام ٢٠٢٠ وسط مشهد مالي كلي سريع التطور. فيواجه الاستقرار المالي تحديات جديدة من عودة السياسة النقدية في الاقتصادات المتقدمة الرئيسية إلى طبيعتها، والابتكارات المالية كالتكنولوجيا المالية، والمخاطر الناشئة من الرقمنة والمخاطر الإلكترونية. ومن أجل التكيف مع هذه الحقائق الواقعية، ستركز المراجعة على فحص نطاق تقييم الاستقرار المالي في ظل برنامج تقييم القطاع المالي، وتقوية الأسس التحليلية في البرنامج، وتحسين فعاليته، بما في ذلك الاندماج مع عناصر أخرى في أعمال الرقابة المالية التي يضطلع بها الصندوق، واستعراض المشاركة، بما في ذلك قائمة التقييمات الإلزامية، وفحص التكاليف في ظل بيئة من القيود على الموازنة.

الرقابة الإقليمية

السياسات المشتركة

قدم صندوق النقد الدولي مشورة بشأن السياسات للبلدان أعضاء اتحادات العملة فألقى الضوء على التحدي المتمثل في الحفاظ على النمو على خلفية من التقلبات العالمية. وشهدت البلدان أعضاء الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا توسعا اقتصاديا بلغ في المتوسط ٦٪ للعام السابع على التوالي. وذلك برغم ارتفاع أسعار النفط والمخاوف الأمنية. ومع هذا، فقد ازداد الدين العام وارتفعت تكلفة خدمته في ظل استمرار معدلات العجز الكبيرة في المالية العامة وعمليات القطاع العام. ومن ثم، فالحفاظ على آفاق مواتية يعتمد على مواصلة الجهود نحو تعزيز الموارد العامة وتطبيق الإصلاحات الرامية إلى تحسين بيئة الأعمال.

وتشكل هذه الإصلاحات مطلبا أكثر إلحاحا في بلدان الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا، حيث لا يزال الوضع الاقتصادي محفوفا بالتحديات. ولا يزال النمو بطيئا وسط تدهور أوضاع القطاع المصرفي، نتيجة للمتأخرات الحكومية الكبيرة. وينبغي إعطاء نفس القدر من الأهمية للإصلاحات التي تهدف إلى تحسين الحوكمة وتقوية القطاع المالي لدعم تحسن الآفاق بالتدريج على المدى المتوسط.

وعقب الآثار الكارثية التي خلفها إعصارا إرما وماريا في ٢٠١٧، بدأت بلدان الاتحاد النقدي لدول شرق الكاريبي تتعافى بالتدريج. فتدفقات السياحة الداخلة تزداد ببطء في البلدان التي تأثير بالإعصارين كما أنها ظلت قوية في البلدان الأخرى. ولا تزال الظروف مواتية لتحقيق النمو، لكن المخاطر آخذة في الازدياد نتيجة ارتفاع عجز المالية العامة واستمرار مواطن الضعف في القطاع المالي. وكان المجلس التنفيذي قد اتفق في سياق مناقشاته على أن بناء الصلابة مسبقا في مواجهة تغير المناخ والكوارث الطبيعية بات في طليعة الأولويات. ويتضن ذلك الاستثمار في البنية التحتية الصلبة مما يقلل الأضرار والخسائر التي تنجم عن الكوارث، ويشجع استثمارات القطاع الخاص، ويوقف الهجرة إلى الخارج.

الرقابة متعددة الأطراف

عملية الإنذار المبكر

تمثل عملية الإنذار المبكر جزءا مهما من عمل الصندوق الرقابي، وتجُرى مرتين سنويا بالاتساق مع إعداد مطبوعات الصندوق الرئيسية (تقرير آفاق الاقتصاد العالمي وتقرير الاستقرار المالي العالمي وتقرير الراصد المالي).

وتُعامل النتائج التي تخلُص إليها هذه العملية بسرية بالغة ويقتصر عرضها على أعضاء اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية أثناء اجتماعات الربيع والاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وتتم متابعة عملية الإنذار المبكر في سياق أنشطة الرقابة الثنائية ومتعددة الأطراف. وهناك تعاون وثيق بين الصندوق ومجلس الاستقرار المالي بشأن عملية الإنذار المبكر، وذلك بغرض إصدار آراء متكاملة بشأن المخاطر ومواطن الضعف. ويضطلع الصندوق بدور ريادي فيما يتصل بالمخاوف من المخاطر في المجال الاقتصادي الكلي، والمالي الكلي، والهيكلي الكلي، والتكنولوجي والمخاطر السيادية، بينما يركز مجلس الاستقرار المالي على القضايا التنظيمية والرقابية ذات الصلة بالنظام المالي.

تقرير القطاع الخارجي

يعرض تقرير القطاع الخارجي تقييمات متسقة في إطار أنشطته متعددة الأطراف للقطاع الخارجي في البلدان الأعضاء، بما في ذلك أسعار الصرف والحسابات الجارية والاحتياطيات والتدفقات الرأسمالية والميزانيات العمومية الخارجية. وهذا التقرير هو أحد التقارير الرئيسية (إلى جانب تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، وتقرير الاستقرار المالي العالمي وتقرير الراصد المالي) ويصدر هذا التقرير سنويا منذ عام ٢٠١٢، ويغطي ٢٩ اقتصادا من أكبر اقتصادات العالم، إلى جانب اقتصادات منطقة اليورو، وتمثل هذه الاقتصادات جميعها حوالي ٩٠٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي. ويمثل تقرير القطاع الخارجي جزءا من الجهود الجارية لتقديم تقييم دقيق وصريح للاختلالات العالمية المفرطة وأسبابها، ومعالجة آثار التحديات المحتملة التي تحُدثُها سياسات البلدان الأعضاء في الاستقرار الخارجي العالمي.

وناقش المجلس التنفيذي تقرير عام ٢٠١٨ الذي صدر إلى جانب عدد من تقييمات لاقتصادات منفردة، وذلك خلال جلسة رسمية عُقدت في يوليو ٢٠١٨. وأيد المديرون عموما النتائج التي استخلصها التقرير وتوصياته بشأن السياسات ورحبوا بالجهود التي تهدف إلى تنقيح منهجيته وتوسيع نطاق تغطيته.

التقارير نصف السنوية

يقدم كل من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، وتقرير الاستقرار المالي العالمي، وتقرير الراصد المالي تحليلا لأحدث التطورات الاقتصادية العالمية. إضافة إلى ذلك، يعد خبراء صندوق النقد الدولي مذكرة توجيهية بشأن الرقابة لاجتماعات مجموعة العشرين مرتين في السنة.

المشورة بشأن السياسات

جدول أعمال مدير عام الصندوق بشأن السياسات العالمية

في إبريل ٢٠١٩، عرضت السيدة كريستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي، جدول أعمال السياسات العالمية، "مسؤولية مشتركة، وعوائد مشتركة"، خلال جلسة غير رسمية للمجلس التنفيذي. وأكد جدول الأعمال أنه على الرغم مما حققه التعاون الدولي، والاندماج الاقتصادي والمالي، والتقدم التكنولوجي من منافع هائلة على مستوى العالم خلال العقود الماضية، لم يتم تقاسم هذه المنافع بما يكفي لمنع تآكل الثقة في المؤسسات وضعف دعم النظام العالمي الذي أتاح تحقيق هذه المكاسب.

ويأتي فقدان الثقة بينما العالم يواجه تحديات من التقدم التكنولوجي السريع، وعدم اليقين بشأن مستقبل العمل، والتحولات الديمغرافية، وتدهور البيئة، وتغير المناخ. ولا يمكن مواجهة هذه التحديات إلا في سياق عمل تعددي جديد يبث الثقة في أن كل الأطراف ستتحمل نصيبا من التكاليف والمكاسب التي تأتي بها الحلول الدائمة. وبالتالي، فإن صناع السياسات مدعوون إلى إعادة توجيه السياسات المحلية والدولية لإدارة العواقب الاقتصادية والاجتماعية من الاندماج الدولي والتقدم التكنولوجي بصورة أفضل، مع مراعاة التأثير العالمي لما يتخذونه من إجراءات.

ويعتمد مفهوم العمل التعددي الجديد على ثلاثة مجالات متكاملة وداعمة لبعضها البعض على صعيد إجراءات السياسات، وهي: السياسات المحلية الساعية لبناء اقتصادات أكثر صلابة وتعزيز الفرص الاقتصادية؛ والتعاون العالمي المعزز الذي يتيح ظروفا أفضل للمنافسة العادلة عبر الحدود؛ والالتزام بالعمل معا فيما يتعلق بالتحديات العالمية الأوسع نطاقا، مثل التغير المناخي.

التدفقات الرأسمالية في الواقع العملي و توصيف صندوق النقد الدولي لمقاييس إدارة التدفقات الرأسمالية

نشر خبراء صندوق النقد الدولي في يوليو ٢٠١٨ دراسة بعنوان "الرؤية المؤسسية في الصندوق للتدفقات الرأسمالية في الواقع العملي،" والتي تعرض نظرة عامة على إطار صندوق النقد الدولي وتطبيقه لضمان اتساق المشورة التي يقدمها للبلدان الأعضاء بشأن السياسات المرتبطة بالتدفقات الرأسمالية، مع مراعاة الظروف القُطْرية. وصدرت في سبتمبر ٢٠١٨ دراسة بعنوان "توصيف صندوق النقد الدولي لمقاييس إدارة التدفقات الرأسمالية لعام ٢٠١٨"، كمرجع لمختلف أنواع مقاييس التدفقات الرأسمالية التي تعتمدها البلدان في إدارة التدفقات الرأسمالية منذ اعتماد الرؤية المؤسسية في ٢٠١٢. وتشكل الدراستان جزءا من جهود الصندوق في مد جسور التفاهم بشأن الرؤية المؤسسية وتطبيقها في الواقع العملي.

القطاع المالي

استراتيجية مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

في نوفمبر ٢٠١٨، استعرض المجلس التنفيذي استراتيجية صندوق النقد الدولي بشأن مكافحة غسل الأموال. فلقد تمكن الصندوق من خلال اتباع منهج متعدد الأبعاد من معالجة قضايا تتعلق بغسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل، وقضايا أعم متعلقة بالنزاهة المالية، بما فيها قضايا نامية ومستجدة ذات صلة بعلاقات المراسلة المصرفية والتكنولوجيا المالية. كذلك بُذِلت جهود لزيادة التضافر بين مختلف مسارات العمل من أجل تعزيز كفاءة وتأثير عمل الصندوق في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب – بما في ذلك في الرقابة، والبرامج التي يدعمها الصندوق، وبرامج تقييم القطاع المالي، وأنشطة تنمية القدرات.

ومن أجل توسيع نطاق عمل الصندوق وتحقيق أكبر الأثر من مشاركته في أعمال تقييم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ككل، أيد المجلس التنفيذي التحول إلى تقليل عمليات التقييم التي يقودها الصندوق بينما زاد مشاركة خبرائه في مراجعة مستويات الجودة والاتساق في تقييمات أخرى وفي مزيد من جهود التدريب.

تقرير الاستقرار المالي العالمي

استعرض المجلس التنفيذي عدد إبريل ٢٠١٩ من تقرير الاستقرار المالي العالمي، الذي خلص إلى أن الأوضاع المالية لا تزال تيسيرية بالرغم من التباين الكبير على مدى ربعي السنة الماضيين. ونتيجة لذلك، ظلت مواطن الضعف المالي تتراكم في الكيانات السيادية والشركات والقطاعات المالية غير المصرفية لدى العديد من البلدان المؤثرة على النظام، مما يؤدي إلى ارتفاع المخاطر على المدى المتوسط. ويعرض التقرير تقييما كليا لمواطن الضعف هذه، بينما يركز تحديدا على دين قطاع الشركات في الاقتصادات المتقدمة، والرابط بين الكيانات السيادية والقطاع المالي في منطقة اليورو، والاختلالات المالية في الصين، وتقلب تدفقات الحافظة إلى الأسواق الصاعدة، ومخاطر التطورات السلبية في أسواق الإسكان.

صندوق النقد الدولي يعتمد قرار بشأن المبادئ الأساسية لتنظيم التمويل الإسلامي في المصارف

يواصل قطاع التمويل الإسلامي النمو فيزداد حجما وتعقيدا. فبلغت الأصول المالية الإسلامية في العالم حوالي تريليوني دولار، تصل حصة القطاع المصرفي حوالي ٨٥٪ من مجموع الأصول. وتجُرى معاملات الصيرفة الإسلامية في ما يزيد على ٦٠ بلدا، وأصبح هذا النشاط الآن مؤثرا على النظام في ١٣ منطقة اختصاص.

ويتيح نمو التمويل الإسلامي فرصا مهمة لتعزيز الشمول المالي، وتعميق الأسواق المالية، وتعبئة التمويل للتنمية من خلال توفير أساليب تمويل جديدة وجذب السكان الذين لا يملكون حسابات مصرفية ولم يشاركوا في النظام المالي. وتجُرى المصارف الإسلامية عمليات متميزة بينما تختلف أنماط المخاطر وهياكل الميزانيات العمومية فيها من نواحي مهمة عما هي عليه في البنوك التقليدية، مع ما يصاحب ذلك من انعكاسات على الاستقرار المالي.

وفي مايو ٢٠١٨، أيد المجلس التنفيذي اقتراحا باستخدام المبادئ الأساسية لتنظيم التمويل الإسلامي، التي وضعها مجلس الخدمات المالية الإسلامية بمشاركة من أمانة لجنة بازل للرقابة المصرفية. وهذه المبادئ الأساسية ستكمل البنيان الدولي للاستقرار المالي بينما تحفز على تحسين الإطار الاحترازي لنشاط الصيرفة الإسلامية عبر مناطق الاختصاص المختلفة. ومن شأن استخدام المبادئ الأساسية المساعدة على تعزيز المساواة في المعاملة والاتساق في أعمال الرقابة وتصميم البرامج والمساعدة الفنية.

قضايا المالية العامة

مبادرة شفافية المالية العامة إدماج قضايا إدارة الموارد الطبيعية

تكتسب شفافية المالية العامة والحوكمة الرشيدة أهمية خاصة في المساعدة على إدارة الموارد الطبيعية غير المتجددة على نحو يحقق العدالة والاستمرارية. فالطبيعة الناضبة للموارد الطبيعية وحجم الريع الاقتصادي يثيران اعتبارات تتعلق بشفافية المالية العامة في كل مرحلة من مراحل إدارة إيرادات الموارد. أما محدودية فرص استخراج موارد غير متجددة فيدفع الحكومات إلى عمل المزيد لاستخدام الإيرادات الناتجة عنها بما يعود بالنفع على الأجيال الحالية والمستقبلية. ويتعرض هذا القطاع بصفة خاصة لمخاطر الفساد في ظل احتمالات تحقيق مستويات مرتفعة من الريع الأمر الذي يدعو إلى وضع آليات قوية للمساءلة.

وفي ديسمبر ٢٠١٨، ناقش المجلس التنفيذي اقتراحا بإدراج ركيزة رابعة جديدة (الركيزة الرابعة) ضمن ميثاق شفافية المالية العامة حول إدارة إيرادات الموارد الطبيعية. والهدف من الركيزة الرابعة هو بيان كل من ممارسات الشفافية المتبعة في الصناعات الاستخراجية وكذلك المعايير الناشئة، مثل نشر المدفوعات المرتبطة بالموارد والعقود والإفصاح عن الملاك المستفيدين من حقوق استغلال الموارد. كذلك تعكس هذه الركيزة الدروس المستخلصة من التقييمات التجريبية لشفافية المالية العامة، في بلدان مثل بيرو والمكسيك، وكثير من الآراء التقييمية للأطراف المعنية. ويمثل الهيكل الجديد تكملة للركائز من الأول إلى الثالث التي نُشِرَت عام ٢٠١٤، والتي تركز بصورة أعم على إعداد تقارير المالية العامة، ووضع تنبؤات المالية العامة وإعداد الموازنة، وتحليل وإدارة المخاطر على المالية العامة.

المجلس التنفيذي للصندوق يستعرض العمل بشأن الحيز المالي

في مايو ٢٠١٨، أطلع خبراء الصندوق المجلس التنفيذي على أحدث تطورات تجربتهم المتعلقة بتطبيق إطار الحيز المالي التجريبي في ٢٤ بلدا خلال الفترة ٢٠١٧–٢٠١٨. ويُعَرِّف الحيز المالي بأنه المساحة المتاحة لتنفيذ سياسة المالية العامة الاستنسابية مقارنة بالخطط القائمة دون أن يهدد ذلك إمكانية النفاذ إلى السوق واستمرارية القدرة على تحمل الديون. ويتسم هذه الإطار بتعدد أبعاده، بينما للعناصر القُطْرية وآراء خبراء صندوق النقد الدولي دور كبير في صدور الحكم النهائي.

وتخلص المراجعة إلى نجاح الإطار بوجه عام في تحقيق الغرض منه. فقد وضع تقييمات للحيز المالي اتسقت عموما مع منطقه ومؤشراته الأساسية ودعم المراجعة الداخلية للوثائق القُطْرية القائمة على الأدلة والمساواة في المعاملة. وأكد الإطار كذلك أن توافر حيز مالي لا يعني بالضرورة أنه ينبغي استخدامه أو أنه لا ينبغي مواصلة العمل على توسيعه.

وتبين من الإطار أنه على الرغم من ارتفاع مستويات الدين العام، فمعظم البلدان لديها بعض الحيز على أقل تقدير. ووُجِدَ أن الاقتصادات المتقدمة عموما لديها حيز مالي أكبر من الأسواق الصاعدة، وذلك بصفة أساسية نتيجة ما لديها من ضمانات أكبر تكفل حصولها على تمويل، مما يعكس إلى حد كبير تمتعها بقدر أكبر من المصداقية والقوة المؤسسية.

وكشف تطبيق الإطار عن بعض مجالات محتملة لتعديله، مثل الإدماج الرسمي للالتزامات الاحتمالية الصريحة والتعديلات لرصد التفاصيل المحددة لمنتجي السلع الأولية والبلدان منخفضة الدخل.

تقييم إدارة الاستثمارات العامة – مراجعة وتحديث

يمكن أن تشكل الاستثمارات العامة محفزا مهما للنمو الاقتصادي، ولكن منافع الاستثمارات المتزايدة تعتمد بشكل حاسم على مدى كفاءتها. فقد ساهمت زيادة الاستثمارات العامة في الأسواق الصاعدة والبلدان منخفض الدخل في سد جزء من الفجوة بين البلدان الأغنى والبلدان الأفقر من حيث جودة البنية التحتية الاجتماعية والاستفادة منها. ومع هذا، تفقد البلدان في المتوسط نحو ٣٠٪ من قيمة استثماراتها العامة بسبب أوجه عدم الكفاءة في عمليات الاستثمار العام. ومن شأن تحسن حوكمة البنية التحتية أن يساعد البلدان على سد ما يصل إلى ثلثي "فجوة الكفاءة" المذكورة.

ويمثل "تقييم إدارة الاستثمار العام" الأداة الرئيسية التي يستخدمها الصندوق في تقييم حوكمة البنية التحتية على امتداد دورة الاستثمار الكاملة ودعم بناء المؤسسات الاقتصادية. وفي مايو ٢٠١٨، استعرضت دراسة صادرة عن صندوق النقد الدولي تجارب تطبيق إطار تقييم إدارة الاستثمار العام أُجريت فيما يزيد على ٣٠ بلدا. وبناء على الدروس المُستفادة والنتائج المستخلصة من أولى موجات عمليات التقييم، أُدْخِلَت تعديلات طفيفة على الإطار الأصلي. ويحتفظ التقييم المعدل بأهم سمات إطار ٢٠١٥، بما فيها الهيكل المكون من ثلاث مراحل (التخطيط والتوزيع والتنفيذ) ويلقي مزيدا من الضوء على بعض جوانب الحوكمة ذات الأهمية البالغة. وتتضمن هذه الجوانب الصيانة والمشتريات والمراجعة المستقلة للمشروعات، وكذلك كفاية الإطار القانوني وقدرات العاملين. وتشكل تقييمات إدارة الاستثمار العام جزءا من مبادرة دعم سياسات البنية التحتية التي أطلقها الصندوق.

ضرائب الشركات في الاقتصاد العالمي

أدت التصورات الشائعة بأن بعض الشركات متعددة الجنسيات الكبرى لا تدفع سوى ضرائب زهيدة إلى إثارة المخاوف بشأن فعالية وعدالة النظام الضريبي ككل وركزت الانتباه على الحاجة إلى بنيان جديد من الضرائب على الشركات الدولية. وتشير التقديرات إلى أن تحويل الأرباح إلى مواقع منخفضة الضرائب قد أضاع على البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إيرادات تبلغ حوالي ٢٠٠ مليار دولار في السنة، أو نحو ١,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي. وهذه الموارد التي تشتد الحاجة إليها، خاصة في البلدان منخفضة الدخل، يمكن أن تحقق نموا أعلى وأكثر احتواء وأن تمكن هذه البلدان من تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠. ومع ظهور نماذج الأعمال ذات الربحية العالية والاعتماد الكبير على التكنولوجيا والتقنيات الرقمية، والتي تقوم على الأصول غير الملموسة، مثل براءات الاختراع، التي يصعب تقييمها ويسهل انتقالها، أصبح هذا الأمر يستدعي إعادة التفكير في القواعد الحالية لفرض الضرائب الدولية.

وناقش المجلس التنفيذي في فبراير ٢٠١٩ بحث جديد أجراه الصندوق يستعرض فيه الوضع الراهن للاتفاقات الدولية بشأن ترتيبات تطبيق ضرائب الدخل على الشركات الدولية ويحلل خيارات الإصلاح في سياق ثلاثة معايير رئيسية: تحسين معالجة مسألة تحويل الأرباح والمنافسة الضريبية، والتغلب على العقبات القانونية والإدارية أمام الإصلاح، وضمان الاعتراف الكامل بمصالح اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. ورحب المديرون التنفيذيون بتحليل هذه التحديات الضريبية ومناقشتها، بما تكتنفه من صعوبات فنية وسياسية. وأكد المديرون كذلك أهمية مواصلة التعاون عن كثب مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وغيرها من المنظمات الدولية الفعالة في هذا المجال، بما يضمن أن يظل عمل الصندوق مكملا لعمل المنظمات الأخرى.

قضايا أخرى

مراجعة الرقابة الشاملة

مراجعة الرقابة الشاملة ٢٠٢٠ هي أولى المراجعات الشاملة من نوعها التي تجرى منذ مراجعة الرقابة المقررة كل ثلاث سنوات والتي أجريت في ٢٠١٤. وتتسم هذه المراجعة بأنها استشرافية. وتركز على الإعداد للمشهد الاقتصادي والمالي العالمي المتوقع للعقد القادم وذلك عن طريق اتساق أولويات الرقابة وإعادة تصميم طريقة عملنا مع البلدان لتعزيز الثقة في صندوق النقد الدولي وفعاليته في العمل مع البلدان الأعضاء.

وسوف تبدأ مراجعة الرقابة الشاملة بمناقشة تتناول الملامح العامة للخلفية المالية الكلية التي من المرجح أن تُعَرِّف الاقتصاد العالمي في الفترة من ٢٠٢٠–٢٠٣٠. وتتضمن هذه الملامح الضغوط على التجارة العالمية والاندماج المالي، مما يثير الشكوك في وصفات السياسات الاقتصادية التقليدية، والتقدم التكنولوجي والمكاسب الديمغرافية التي يمكن الاستفادة منها بما يعود بالنفع على الجميع. واستنادا إلى هذه الخلفية، سوف تقترح بعد ذلك أولويات العمل الرقابي وتناقش المنافع المحتملة التي تعود على البلدان الأعضاء من المُضي في العمل على أساس هذه الأولويات. كذلك فإن مراجعة الرقابة الشاملة ستعالج قضايا تتعلق بأساليب زيادة فعالية المشورة بشأن السياسات التي يقدمها الصندوق، بوسائل منها تحديث مزيج أنماط ومنتجات الرقابة في الصندوق.

وبالنظر إلى الطبيعة الاستشرافية التي تتسم بها مراجعة الرقابة الشاملة ٢٠٢٠، تم تشكيل مجموعتين استشاريتين خارجيتين لتقديم الإرشادات الكلية وجلب أحدث الأفكار والخبرات وفق أعلى مستويات الجودة. وسوف تعمل المجموعة الاستشارية الخارجية المعنية بالرقابة على تحديد الأولويات والتوجه الاستراتيجي للمراجعة ثم إبداء رأيها في النتائج التي تُستخلص والتوصيات الأولية لخبراء الصندوق. وسوف تقدم المجموعة الاستشارية الخارجية المعنية بالتكنولوجيا الرقمية توجيهات تتعلق بالعواقب الاقتصادية الكلية المحتملة وانعكاسات الاتجاهات التكنولوجية الحالية المهمة على السياسات وتساعد الصندوق على إعداد مناهج جديدة على مستوى السياسات تُستخدم في الرقابة من منظور التغير التكنولوجي.

استخدام مؤشرات أطراف ثالثة في تقارير الصندوق

في بعض الأحيان، يحتاج خبراء صندوق النقد الدولي إلى الاعتماد على خبرات وتقديرات مؤسسات أخرى عندما تعوزه الخبرة اللازمة أو تكون محدودة في الداخل. وكان لاستخدام مؤشرات أطراف ثالثة دور في دعم منهج الصندوق القائم على الأدلة في المجالات ذات الأولوية مثل المخاطر والتداعيات، والقضايا المالية الكلية والهيكلية الكلية، والحوكمة والفساد، وكذلك في مجالات مستجدة مثل عدم المساواة وقضايا الجنسين وتغير المناخ.

ومع هذا، فإن اختلاف مستوى جودة مؤشرات الأطراف الثالثة يفرض تحديات ومخاطر على مصداقية الصندوق. فبعض مؤشرات الأطراف الثالثة تستند إلى بيانات موثوقة، بينما يقوم بعضها الآخر على تقييم نوعي يجريه الخبراء، أو على تجارب أو تصورات أو مركبات مختلف مصادر البيانات الأساسية. وربما ظهرت مشكلات من عدم شفافية مصادر ومنهجيات بعض الاطراف الثالثة في وضع مؤشراتها، وكذلك فيما يتعلق بجودة وإمكانية الاعتماد على تلك التي تستند إلى تصورات أو حكم قيمي.

وعملا بتوجيهات المجلس التنفيذي التي قدمها خلال السنة المالية ٢٠١٨، أصدر صندوق النقد الدولي في سبتمبر ٢٠١٨ مذكرة توجيهية لتفعيل إطار مؤشرات الطرف الثالث والذي يتألف من ثلاثة مبادئ لأفضل الممارسات: الشفافية والثبات وعكس آراء الأطراف المعنية.

البيانات

مستجدات استراتيجية البيانات والإحصاءات

واصل صندوق النقد الدولي خلال السنة المالية ٢٠١٩ تطوير استراتيجية البيانات والإحصاءات، التي تحدد كيفية التحول نحو نظام بيئي من البيانات والإحصاءات التي تمكّن الصندوق وأعضاءه من تلبية الاحتياجات المتطورة بصورة أفضل من البيانات في عالم رقمي.

ووُضِع إطار جديد لحوكمة البيانات بهدف دعم تنفيذ الاستراتيجية. ويضم هذا الإطار كبير الإحصائيين ومسؤول البيانات في الصندوق، الذي يشغل أيضا منصب مدير إدارة الإحصاءات، واللجنة الدائمة المعنية بالبيانات والأحصاءات، ومجموعة رفيعة المستوى مسؤولة عن إدارة وتنفيذ استراتيجية البيانات والإحصاءات، ومجموعة حوكمة البيانات وهي مسؤولة عن تطوير ومتابعة تطبيق السياسات والممارسات والمبادئ التوجيهية السليمة في إدارة بيانات صندوق النقد الدولي.

وكجزء من هذه الاستراتيجية، من شأن فتح مجال تخصص جديد يضم علماء البيانات أن يعزز القدرة على الابتكار في مجال الإحصاءات (بما في ذلك البيانات الضخمة وأساليب تعلُّم الآلة) وأن يسهل تعميمها في عمل الصندوق. كذلك تحول برنامج مطبوعات الصندوق اعتبارا من يناير ٢٠١٩ من الطباعة الورقية إلى توفير المطبوعات الإحصائية بالوسائل الرقمية وحسب. وستظل إمكانية الاطلاع عبر الإنترنت متاحة للمستخدمين لكي يحصلوا على البيانات التي تشكل أساس هذه المطبوعات.

النظام العام المعزز لنشر البيانات

في إطار النظام المعزز لنشر البيانات الذي اعتمده المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في مايو ٢٠١٥، تلتزم السلطات القُطْرية بنشر البيانات التي تدعم حوارها المستمر بشأن السياسات مع خبراء الصندوق. والنشر – عبر صفحة البيانات القومية الموجزة، وهي بوابة بيانات إلكترونية موحدة – يتبع معايير الدورية والحداثة المتفق بشأنها مع السلطات، ويوفر البيانات بسهولة، بما في ذلك من خلال نقلها آليا.

وتسهم هذه الجهود في تعزيز التعاون الدولي، حيث يقدم بنك التنمية الإفريقي وبنك التنمية للبلدان الأمريكية دعما ماديا بغرض إنشاء بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات (منصة البيانات المفتوحة) لدعم صفحات البيانات القومية الموجزة في بلدان مختارة في إفريقيا ونصف الكرة الغربي.

وبدأ تنفيذ النظام العام المعزز لنشر البيانات في عدد من البلدان خلال العام. وتضمنت هذه البلدان أنغولا وأذربيجان وجزر البهاما والبوسنة والهرسك وبوركينا فاسو وكمبوديا والجمهورية الدومينيكية وفيجي وغامبيا وغانا وكينيا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار وعُمان وباكستان وبنما وصربيا وتيمور ليشتي وتوغو وأوزبكستان والإمارات العربية المتحدة وفانواتو.

المعيار الخاص لنشر البيانات

الاشتراك في المعيار الخاص لنشر البيانات يعزز توافر الإحصاءات في الوقت المناسب ويسهم بالتالي في وضع سياسات اقتصادية كلية سليمة ويرفع مستوى كفاءة الأداء في الأسواق المالية. وخلال السنة المالية ٢٠١٩، اشتركت منغوليا في المعيار الخاص لنشر البيانات، وهي أولى البلدان الآسيوية التي يؤدي اشتراكها في النظام العام المعزز لنشر البيانات إلى تسهيل التقدم نحو الاشتراك في المعيار الخاص لنشر البيانات.

المعيار الخاص المعزز لنشر البيانات

المعيار الخاص المعزز لنشر البيانات الصادر عن صندوق النقد الدولي هو أعلى معيار ضمن المبادرات المعنية بنشر البيانات، وهو مخصص في الأساس للاقتصادات التي تضطلع بدور أساسي في أسواق رأس المال الدولية والتي ترتبط مؤسساتها المالية بروابط على المستوى العالمي. وخلال السنة المالية ٢٠١٩، التزمت كل من فنلندا ولاتفيا وليتوانيا ومقدونيا الشمالية بتطبيق المعيار الخاص المعزز لنشر البيانات.

وارتفع عدد البلدان التي تنشر مؤشراتها الاقتصادية الرئيسية في ظل مبادرات الصندوق بشأن معايير البيانات من ٨٣ إلى ١٢١ خلال الفترة بين إبريل ٢٠١٧ ومارس ٢٠١٩، أي أنه ارتفع بنسبة ٤٦٪.

مبادرة مجموعة العشرين المعنية بثغرات البيانات

في سبتمبر ٢٠١٨، نشر مجلس الاستقرار المالي وصندوق النقد الدولي التقرير الثالث عن التقدم في سير العمل في المرحلة الثانية من "مبادرة مجموعة العشرين المعنية بثغرات البيانات". ويحتوى التقرير على مستجدات العمل الجاري منذ سبتمبر ٢٠١٧ للمُضي قُدُما نحو تنفيذ التوصيات بشأن معالجة ثغرات البيانات التي حُدِّدَت بعد الأزمة المالية العالمية وتشجيع التدفق المنتظم للإحصاءات الموثوقة في الوقت المناسب من أجل استخدامها لأغراض السياسات. ويتضمن برنامج عمل مبادرة ثغرات البيانات لعام ٢٠١٩ ثلاث حلقات تطبيقية ناقشت موضوعات متخصصة (حول أسعار العقارات والحسابات القطاعية وإحصاءات الأوراق المالية) والمؤتمر العالمي السنوي. وسيتم تقديم تقرير عن التقدم المحرز في المبادرة ككل إلى وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية في مجموعة العشرين في سبتمبر ٢٠١٩ في في التقرير الرابع عن التقدم المحرز على صعيد مبادرة ثغرات البيانات الذي يعده مجلس الاستقرار المالي وصندوق النقد الدولي.

فجوات في الشمول المالي

يحصل صندوق النقد الدولي من خلال "مسح إمكانية الحصول على الخدمات المالية" على بيانات سنوية تتعلق بالحصول على الخدمات المالية واستخدامها – كركائز مهمة للشمول المالي. وهذا العام، اتسع نطاق مسح إمكانية الحصول على الخدمات المالية لعام ٢٠١٨ من ثلاثة أبعاد: تعميم البيانات المفصلة عن قضايا الجنسين، وإعداد تقارير عن منافذ وكلاء التجزئة بخلاف الفروع، وهو شكل من أشكال العمل المصرفي بدون فروع بنكية، وتتبع عدد بطاقات الخصم المباشر وبطاقات الائتمان المتداولة.

واتضح من بيانات مسح إمكانية الحصول على الخدمات المالية، أن منافذ وكلاء التجزئة – وتتضمن عادة محلات البيع بالتجزئة، ومكاتب البريد، والمؤسسات الصغيرة التي تتعامل نيابة عن البنوك– قد حققت تقدما كبيرا في جنوب آسيا وأمريكا اللاتينية. وتشير البيانات كذلك إلى أن نمو النقود الإلكترونية المحمولة لا يزال مستمرا في المناطق المختلفة، في مقدمتها البلدان منخفضة الدخل. وفي المتوسط، يصل عدد حسابات النقود الإلكترونية المحمولة لكل ألف شخص بالغ في البلدان منخفضة الدخل إلى ما يزيد على ضعف عدد الحسابات المصرفية لكل ألف شخص بالغ. وبينما لا توجد علامة على انحسار نمو النقود الإلكترونية المحمولة في إفريقيا جنوب الصحراء، فالمناطق الأخرى في العالم ليست متأخرة عنها كثيرا. ومن أمثلة البلدان التي تشهد نموا مرتفعا في استخدام النقود الإلكترونية المحمولة بنغلاديش وإندونيسيا وباكستان والفلبين.

وتشير البيانات المفصلة عن قضايا الجنسين إلى تحقيق درجات متفاوتة من التقدم نحو سد فجوة الشمول المالي بين الجنسين. وربما كانت هذه الاختلافات بين البلدان مرتبطة بالفروق القُطْرية مثل الفروق في معدلات مشاركة المرأة في القوى العاملة–وهي مسألة تستحق مزيدا من الاهتمام.

ويستند مسح إمكانية الحصول على الخدمات المالية إلى بيانات إدارية تجمعها البنوك المركزية أو جهات تنظيم القطاع المالي من المؤسسات المالية ومقدمي الخدمات. وفي الوقت الراهن، تغطي مجموعة البيانات ١٨٩ بلدا على امتداد ما يزيد على عشر سنوات وتتضمن أكثر من مائة سلسلة بيانات زمنية عن الحصول على الخدمات المالية واستخدامها. وظلت وزارة الشؤون الخارجية الهولندية تمول مسح إمكانية الحصول على الخدمات المالية حتى أكتوبر ٢٠١٨، ثم دخل لاحقا تحت "صندوق البيانات لدعم القرارات" الجديد، الذي يدعم المسح في الوقت الحاضر.

المنتدى الإحصائي السادس لصندوق النقد الدولي: قياس الرخاء الاقتصادي في العصر الرقمي: ماذا وكيف؟

عُقِدَ المنتدى الإحصائي السادس لصندوق النقد الدولي في واشنطن العاصمة خلال شهر نوفمبر ٢٠١٨ حيث تناول موضوع قياس الرخاء في العصر الرقمي. وتناولت أوراق العمل التي قُدِّمت في المنتدى الخطوات العملية نحو اتباع منهج يركز بقدر أكبر على الناس في الإحصاءات الاقتصادية الكلية ونحو تكوين فهم أفضل لآثار الرقمنة. وتضمنت التساؤلات التي طرحها المنتدى مقاييس توزيع الدخل لأغراض الحسابات القومية، وفائض المستهلكين من المنصات الرقمية المجانية مثل فيسبوك ومن التسوق عبر شبكة الإنترنت، وقيمة البيانات، والاستثمار في البرمجيات مفتوحة المصدر.

الإقراض

خلافا لبنوك التنمية، لا يقدم صندوق النقد الدولي قروضا لتمويل مشروعات محددة، بل إلى البلدان الأعضاء التي تواجه مشكلات ميزان المدفوعات لمنحها الوقت اللازم لتصحيح السياسات الاقتصادية واستعادة النمو دون الحاجة إلى اللجوء إلى إجراءات تلحق الضرر باقتصاداتها أو بالاقتصادات الأعضاء الأخرى. ويهدف التمويل المقدم من صندوق النقد الدولي إلى مساعدة البلدان الأعضاء على معالجة مشكلات ميزان المدفوعات، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، واستعادة النمو الاقتصادي القابل للاستمرار. ويقع هذا الدور المتعلق بحل الأزمات في قلب أنشطة الإقراض التي يقوم بها الصندوق.

وبشكل عام، يقدم الصندوق نوعين من القروض — القروض المقدمة بأسعار فائدة غير ميسرة والقروض المقدمة إلى البلدان منخفضة الدخل بشروط ميسرة، تكون فيها أسعار الفائدة منخفضة أو في بعض الحالات صفرا. وفي الوقت الراهن، لا توجد قروض بشروط ميسرة تتحمل أي فائدة.

وقد أبرزت الأزمة المالية العالمية الحاجة إلى توافر شبكة أمان مالي عالمية فعالة تساعد البلدان على التكيف مع الصدمات المعاكسة المحتملة. وبالتالي كان أحد الأهداف الرئيسية للإصلاحات التي أُجريت مؤخرا في مجال الإقراض هو استحداث أدوات إضافية لمنع الأزمات بحيث تصبح عنصرا مكملا لدور الصندوق التقليدي في مجال حل الأزمات.

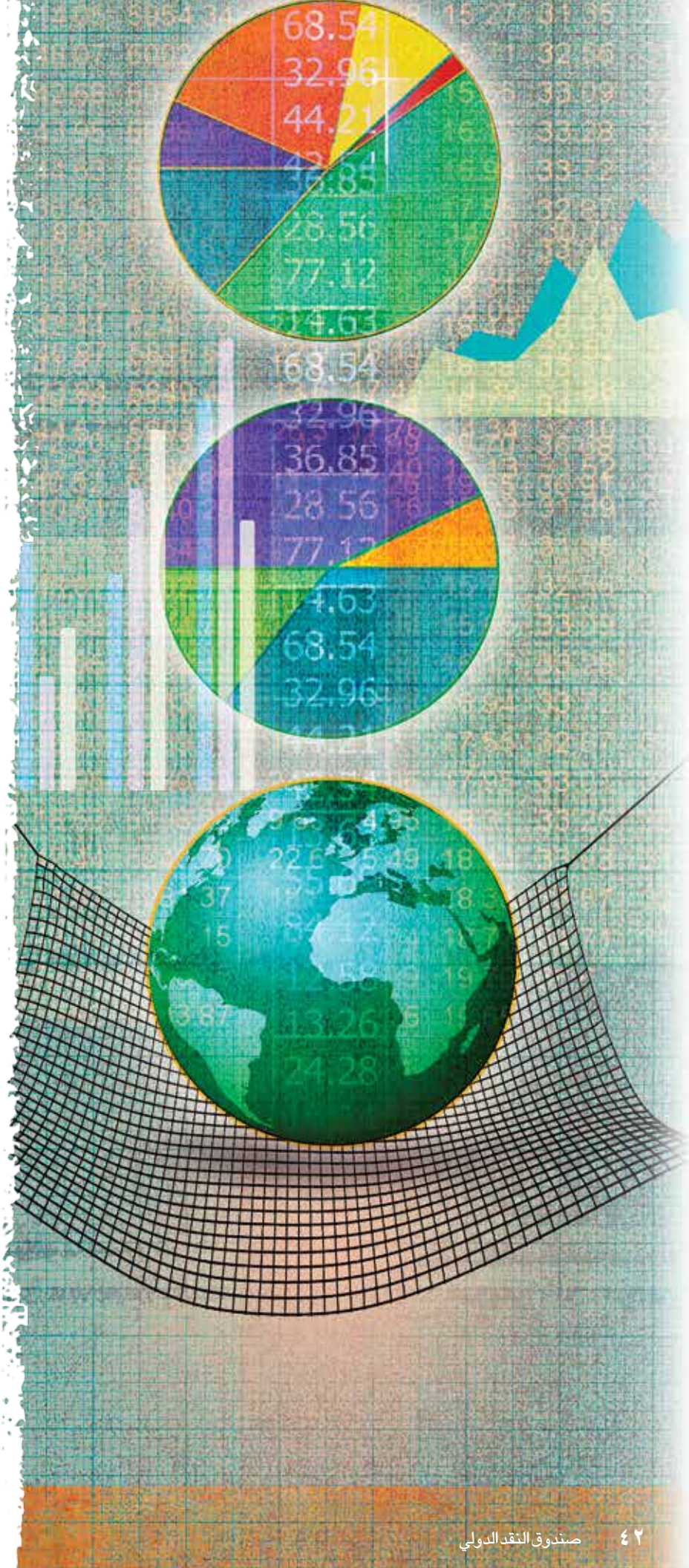

نشاط التمويل بشروط غير ميسرة

موارد حساب الموارد العامة

حساب الموارد العامة هو الحساب الرئيسي لصندوق النقد الدولي، ويتكون من مجموعة من العملات والأصول الاحتياطية التي تمثل اشتراكات الحصص التي تسددها البلدان الأعضاء. وحساب الموارد العامة هو الحساب الذي يتم من خلاله تمويل عمليات الإقراض بشروط غير ميسرة التي يقوم بها صندوق النقد الدولي. وخلال السنة المالية ٢٠١٩، وافق المجلس التنفيذي على سبعة اتفاقات جديدة وعلى زيادة واحدة (للأرجنتين) وعلى خفض واحد (للمكسيك) في اتفاقين قائمين في إطار أدوات الصندوق للتمويل بشروط غير ميسرة، بلغ مجموع قيمتها الصافية ٥٠,٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (٧٠,٠ مليار دولار أمريكي على أساس سعر صرف وحدة حقوق السحب الخاصة مقابل الدولار السائد في ٣٠ إبريل ٢٠١٩ والبالغ ٠,٧٢١٦٢٦). وعُقِد اثنان من هذه الاتفاقات الجديدة على أساس احترازي.

وكان اتفاق استعداد ائتماني (وزيادته لاحقا) مع الأرجنتين (٤٠,٧ مليار وحدة حقوق سحب خاصة) يمثل حوالي ٧٠٪ من الالتزامات الجديدة (ما عدا تخفيض الاتفاق مع المكسيك بقيمة ٨٩١٧,٧ مليون وحدة حقوق سحب خاصة). وتألفت نسبة ٣٠٪ المتبقية من اتفاق استعداد ائتماني آخر مع أوكرانيا (٢٨٠٠,٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة)، وثلاثة اتفاقات ممددة في ظل "تسهيل الصندوق الممدد" مع بربادوس (٢٠٨,٨ مليون وحدة حقوق سحب خاصة)، وأنغولا (٢٦٧٣,٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة)، وإكوادور (٣٠٣٥,٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة)، واتفاق في ظل "خط الائتمان المرن» مع كولومبيا (٧٨٤٨,٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة)، واتفاق في ظل "خط الوقاية والسيولة" مع المغرب (٢١٥٠,٨ مليون وحدة حقوق سحب خاصة). ويعرض الجدول ٢–١ تفاصيل الاتفاقات التي تمت الموافقة عليها خلال السنة المالية، ويوضح الشكل البياني ٢–١ الاتفاقات التي تمت الموافقة عليها خلال السنوات المالية العشرة الماضية.

وخلال السنة المالية ٢٠١٩، بلغ مجموع المبالغ المنصرفة من حساب الموارد العامة في إطار اتفاقات التمويل، والمشار إليها باسم "عمليات الشراء" ٣٤,٠ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (٤٧,٢ مليار دولار أمريكي). وحصلت كل من الأرجنتين ومصر وأوكرانيا على ما يزيد على ٩٣٪ من هذه المشتريات.

وبلغ مجموع المبالغ المسددة، ويُطلق عليها "عمليات إعادة شراء" لهذه السنة المالية ٨,٢ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (١١,٤ مليار دولار). ونتيجة لارتفاع قيمة عمليات إعادة الشراء ارتفاعا كبيرا عن قيمة عمليات الشراء، ارتفع رصيد الائتمان القائم من حساب الموارد العامة إلى ٦٣,٧ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (٨٨,٣ مليار دولار أمريكي) مقابل٣٧,٩ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (٥٢,٥ مليار دولار أمريكي) منذ عام مضى. ويوضح الشكل البياني ٢–٢ رصيد القروض غير الميسرة القائم خلال السنوات المالية العشرة الماضية.

الجدول ٢–١

الاتفاقات التي تمت الموافقة عليها في ظل حساب الموارد العامة في السنة المالية ٢٠١٩

(ملايين وحدات حقوق السحب الخاصة)

الأعضاء	نو ع الاتفاق	تاريخ النفاذ	المبالغ التي تمت الموافقة عليها:
الاتفاقات الجديدة			
كولومبيا	خط الائتمان المرن لمدة ٢٤ شهرا	٢٥ مايو ٢٠١٨	٧,٨٤٨,٠
الأرجنتين	اتفاق الاستعداد الائتماني لمدة ٣٦ شهرا	٢٠ يونيو ٢٠١٨	٣٥,٣٧٩,٠
بربادوس	تسهيل الصندوق الممدد لمدة ٤٨ شهرا	أول أكتوبر ٢٠١٨	٢٠٨,٠
أنغولا	تسهيل الصندوق الممدد لمدة ٣٦ شهرا	٧ ديسمبر ٢٠١٨	٢,٦٧٣,٠
المغرب	خط الوقاية والسيولة لمدة ٢٤ شهرا	١٧ ديسمبر ٢٠١٨	٢,١٥٠,٨
أوكرانيا	اتفاق الاستعداد الائتماني لمدة ١٤ شهرا	١٨ ديسمبر ٢٠١٨	٢,٨٠٠,٠
إكوادور	تسهيل الصندوق الممدد لمدة ٣٦ شهرا	١١ مارس ٢٠١٩	٣,٠٣٥,٠
المجموع			**٥٤,٠٩٣,٨**
زيادة/خفض الاتفاقات القائمة			
الأرجنتين	اتفاق الاستعداد الائتماني لمدة ٣٦ شهرا	٢٦ أكتوبر ٢٠١٨	**٥,٣٣٥,٠**
المكسيك	خفض الاستفاد من خط الائتمان المرن الذي يغطي ٢٤ شهرا	٢٦ نوفمبر ٢٠١٨	**–٨,٩١٢,٧**
المجموع			**–٣,٥٧٧,٧**
الإجمالي			**٥٠,٥١٦,١**

المصدر: إدارة المالية في صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٢–١

الاتفاقات التي صدرت الموافقة عليها من حساب الموارد العامة خلال السنوات المالية المنتهية في ٣٠ إبريل، ٢٠١٠–٢٠١٩

(بمليارات حقوق السحب الخاصة، السنة المالية)

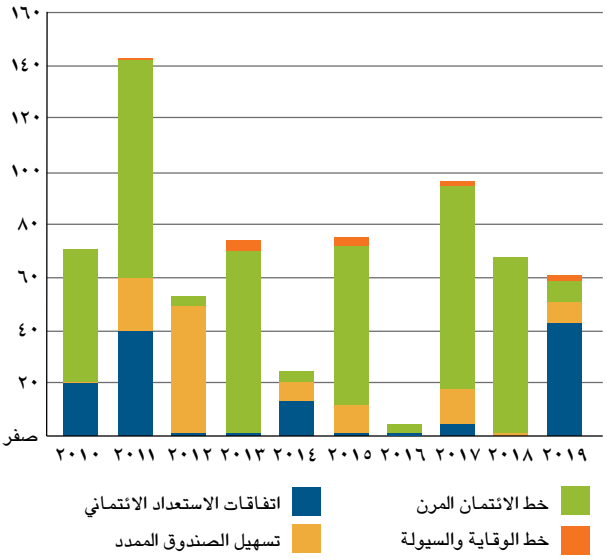

المصدر: إدارة المالية في صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: يعرض الرسم البياني مبالغ الاتفاقات الجديدة في كل سنة مالية ولا يتضمن الزيادات أو التخفيضات في الاتفاقات القائمة في السنوات المالية التالية على الموافقة على البرنامج.

الاقتراض من حساب الموارد العامة

صندوق النقد الدولي هو مؤسسة قائمة على حصص العضوية. وقد تضاعف إجمالي حجم الموارد المستمدة من حصص العضوية من خلال إجراء زيادات في الحصص في إطار المراجعة العامة الرابعة عشرة. غير أن الموارد المقترضة لايزال لها دور كبير بوصفها موارد مكملة للموارد المستمدة من الحصص. وتمثل الاتفاقات الجديدة للاقتراض خط الدفاع الثاني بعد الحصص، وهي عبارة عن مجموعة من اتفاقات الائتمان يشترك فيها ٤٠ بلدا وتبلغ قيمتها الإجمالية ١٨٢ مليار وحدة حقوق سحب خاصة. وفي ٢٥ فبراير ٢٠١٦، أنهى المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في وقت مبكر فترة التفعيل في إطار الاتفاقات الجديدة للاقتراض (التي كانت تغطي في الأصل الفترة من أول أكتوبر ٢٠١٥ حتى ٣١ مارس ٢٠١٦) في ضوء تنفيذ المراجعة العامة الرابعة عشرة للحصص في ٢٦ يناير ٢٠١٦.

وقد تم تجديد المجموعة الحالية من الاتفاقات المبرمة في إطار الاتفاقات الجديدة للاقتراض في نوفمبر ٢٠١٦، وأصبحت سارية لمدة خمس سنوات من ١٧ نوفمبر ٢٠١٧ إلى ١٦ نوفمبر ٢٠٢٢.

الشكل البياني ٢–٢

القروض القائمة الممنوحة بشروط غير ميسرة، السنوات المالية ٢٠١٠–٢٠١٩

(مليارات وحدات حقوق السحب الخاصة)

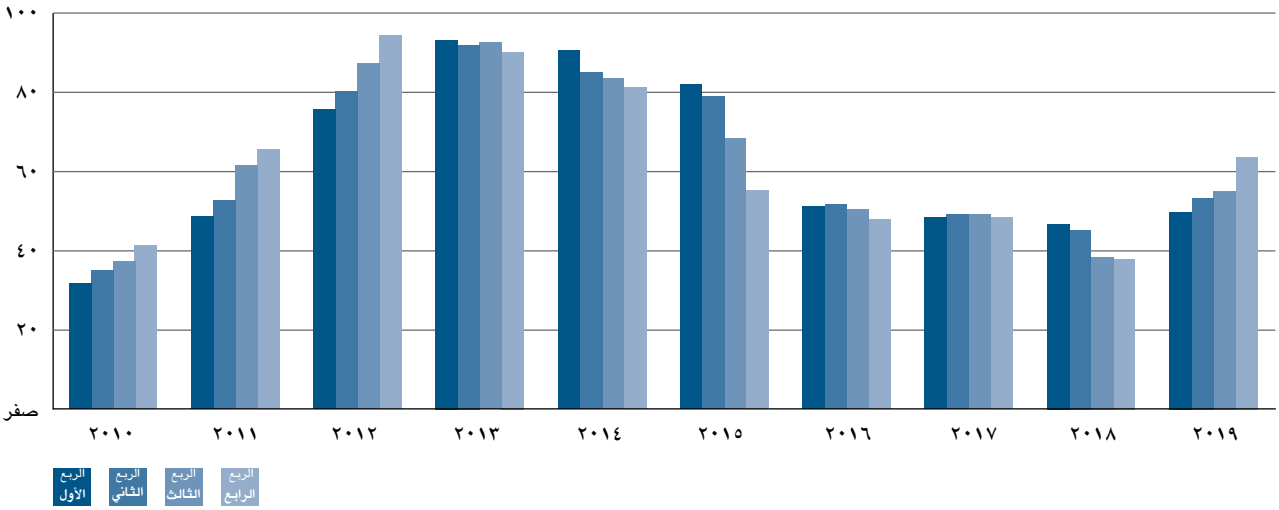

المصدر: إدارة المالية في صندوق النقد الدولي.

ولدى الصندوق أيضا اتفاقات الاقتراض الثنائي، التي تمثل خط الدفاع الثالث بعد الحصص والاتفاقات الجديدة للاقتراض. وهذه الاتفاقات، المبرمة بموجب إطار الاقتراض لعام ٢٠١٦، تتيح للصندوق الإبقاء على إمكانية حصوله بصفة مؤقتة على اقتراض ثنائي من البلدان الأعضاء وبالتالي تجنب أي تراجع حاد في قدرته على الإقراض. وتنتهي جميع اتفاقات الاقتراض بموجب إطار عام ٢٠١٦ بحد أقصى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، على أن يكون تاريخ انتهائها المبدئي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، مع إمكانية تمديدها لعام آخر بموافقة الدائنين. واعتبارا من ٣٠ إبريل ٢٠١٩، التزم ٤٠ بلدا عضوا بتقديم قروض ثنائية تبلغ قيمتها الإجمالية حوالي ٣١٦ مليار وحدة حقوق سحب خاصة، أو ٤٣٩ مليار دولار أمريكي.

وقدمت الاتفاقات العامة للاقتراض دعما أكثر محدودية لموارد الصندوق المستمدة من الحصص في غياب موافقة جميع المشاركين على اقتراح تفعيل الاتفاقات الجديدة للاقتراض. ولم تضف الاتفاقات العامة للاقتراض إلى المجموع الكلي لموارد الصندوق، لأن الالتزامات التي يتم التعهد بها بموجب هذه الاتفاقات خفضت بقيمة مساوية لها المبلغ المتاح بموجب الاتفاقات الجديدة للاقتراض. ولم يُجدد القرار المعني بالاتفاقات العامة للاقتراض عند انتهاء فترته في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨، عقب اتفاق المشاركين بالإجماع على السماح بتوقف العمل بهذه الاتفاقات بعد انتهاء مدتها.

الجدول ٢–٢:

الشروط المالية في إطار الائتمان المقدم من حساب الموارد العامة في الصندوق

يعرض هذا الجدول التسهيلات الرئيسية للإقراض غير الميسر. ظلت اتفاقات الاستعداد الائتماني لمدة طويلة هي أداة الإقراض الأساسية للمؤسسة. وفي أعقاب الأزمة المالية العالمية خلال الفترة ٢٠٠٧–٢٠٠٩، عزز صندوق النقد الدولي مجموعة أدوات الإقراض لديه. وكان أحد الأهداف الرئيسية هو تعزيز أدوات منع وقوع الأزمات من خلال إنشاء خط الائتمان المرن وخط الوقاية والسيولة. وبالإضافة إلى ذلك، تم إنشاء أداة التمويل السريع، التي يمكن استخدامها في مجموعة كبيرة من الظروف المختلفة، لتحل محل سياسة المساعدة في حالات الطوارئ الصادرة عن الصندوق.

التسهيل الائتماني (سنة اعتماده)[1]	الغرض	الشروط	التقسيم المرحلي والمتابعة
اتفاق الاستعداد الائتماني (١٩٥٢)	مساعدة قصيرة الأجل إلى متوسطة الأجل للبلدان التي تواجه مشكلات في ميزان المدفوعات ذات طابع قصير الأجل.	اعتماد سياسات توفر الثقة في إمكانية حل مشكلات ميزان المدفوعات في البلد العضو خلال فترة زمنية معقولة	عمليات شراء رُبع سنوية عموما (مبالغ منصرفة) مرتهنة بمراعاة معايير الأداء وغيرها من الشروط
تسهيل الصندوق الممدد (١٩٧٤) (اتفاقات ممددة)	مساعدة أطول أجلا لدعم الإصلاحات الهيكلية في البلدان الأعضاء لمعالجة مشكلات في ميزان المدفوعات ذات طابع طويل الأجل	اعتماد برنامج تصل مدته إلى أربع سنوات، ووضع جدول أعمال هيكلي وإعداد بيان سنوي مفصل بسياسات الاثني عشر شهرا القادمة	عمليات شراء رُبع سنوية أو نصف سنوية (مبالغ منصرفة) مرتهنة بمراعاة معايير الأداء وغيرها من الشروط
خط الائتمان المرن (٢٠٠٩)	أداة مرنة في سياق الشرائح الائتمانية لمعالجة جميع المشكلات المتعلقة باحتياجات ميزان المدفوعات، سواء المحتملة أو الفعلية	أساسيات اقتصادية كلية متوقعة، وأطر للسياسات الاقتصادية، وسجلات أداء على مستوى السياسات تتسم بالقوة البالغة	الموافقة على الاستفادة من موارد الصندوق المتاحة مقدما طوال مدة الاتفاق، شريطة استكمال مراجعة منتصف الفترة بعد عام واحد في حالة اتفاقات خط الائتمان المرن التي تمتد لعامين.
خط الوقاية والسيولة (٢٠١١)	أداة للبلدان التي تتميز بأساسيات وسياسات اقتصادية سليمة	قوة أطر السياسات والمركز الخارجي والقدرة على النفاذ إلى الأسواق، بما في ذلك سلامة أوضاع القطاع المالي	صرف موارد كبيرة في بداية الفترة، رهنا بإجراء مراجعات نصف سنوية (بالنسبة لخط الوقاية والسيولة الذي تتراوح مدته بين عام وعامين)
أداة التمويل السريع (٢٠١١)	مساعدة مالية سريعة لجميع البلدان الأعضاء التي تواجه احتياجات ملحة في ميزان المدفوعات	الجهود المبذولة لحل مشكلات ميزان المدفوعات (ربما تتضمن إجراءات مسبقة)	عمليات شراء مباشرة دون الحاجة إلى برنامج كامل أو مراجعات

المصدر: إدارة المالية في صندوق النقد الدولي.

[1] تموَّل القروض المقدمة من الصندوق من خلال حساب الموارد العامة أساسا من رأس المال الذي تكتتب فيه البلدان الأعضاء؛ وتخصَّص لكل بلد حصة معينة تمثل التزامها المالي. ويدفع البلد العضو جزءا من حصته في شكل حقوق سحب خاصة أوعملة بلد عضو آخر مقبولة للصندوق ويدفع الباقي بعملته المحلية. ويُصرف القرض المقدم من الصندوق أو يُسحب عن طريق قيام المقترض بشراء أصول بالعملات الأجنبية من الصندوق بعملته المحلية. ويتم سداد مبلغ القرض عن طريق قيام المقترض بإعادة شراء عملته المحلية من الصندوق بعملات أجنبية.

[2] يقرَّر معدل الرسم على المبالغ المنصرفة من حساب الموارد العامة بهامش يزيد على سعر الفائدة الأسبوعي على حقوق السحب الخاصة (١٠٠ نقطة أساس في الوقت الحالي). ويطبق معدل الرسم على الرصيد اليومي لجميع السحوبات القائمة في حساب الموارد العامة في كل رُبع سنة مالية في الصندوق. وبالإضافة إلى ذلك، يتم تحصيل رسم خدمة غير متكرر بنسبة

حدود الاستفادة من الموارد[1]	الرسوم[2]	جدول السداد (سنوات)	الأقساط
سنوية: ١٤٥٪ من الحصة، تراكمية: ٤٣٥٪ من الحصة	معدل الرسم مضافا إليه الرسم الإضافي (٢٠٠ نقطة أساس على المبالغ التي تتجاوز ١٨٧,٥٪ من حصة العضوية؛ و١٠٠ نقطة أساس إضافية عندما تظل نسبة الائتمان القائم أكثر من ١٨٧,٥٪ من حصة العضوية لمدة تتجاوز ٣٦ شهرا) ٣	٥–٣,٢٥	ربع سنوية
سنوية: ١٤٥٪ من الحصة، تراكمية: ٤٣٥٪ من الحصة	معدل الرسم مضافا إليه الرسم الإضافي (٢٠٠ نقطة أساس على المبالغ التي تتجاوز ١٨٧,٥٪ من حصة العضوية؛ و١٠٠ نقطة أساس إضافية عندما تظل نسبة الائتمان القائم أكثر من ١٨٧,٥٪ من حصة العضوية لمدة تتجاوز ٥١ شهرا) ٣	١٠ – ٤,٥	نصف سنوي
لا يوجد حد مقرر سلفا	معدل الرسم مضافا إليه الرسم الإضافي (٢٠٠ نقطة أساس على المبالغ التي تتجاوز ١٨٧,٥٪ من حصة العضوية؛ و١٠٠ نقطة أساس إضافية عندما تظل نسبة الائتمان القائم أكثر من ١٨٧,٥٪ من حصة العضوية لمدة تتجاوز ٣٦ شهرا) ٣	٥–٣,٢٥	ربع سنوية
يُتاح ١٢٥٪ من حصة العضوية لمدة ٦ شهور؛ ويُتاح ٢٥٠٪ من حصة العضوية عند صدور الموافقة على اتفاقات مدتها بين عام وعامين؛ ويصل المجموع ٥٠٠٪ من قيمة الحصة بعد ١٢ شهرا بشرط تحقيق تقدم مرضٍ	معدل الرسم مضافا إليه الرسم الإضافي (٢٠٠ نقطة أساس على المبالغ التي تتجاوز ١٨٧,٥٪ من حصة العضوية؛ و١٠٠ نقطة أساس إضافية عندما تظل نسبة الائتمان القائم أكثر من ١٨٧,٥٪ من حصة العضوية لمدة تتجاوز ٣٦ شهرا) ٣	٥–٣,٢٥	ربع سنوية
سنوية: ٣٧,٥٪ من الحصة (٦٠٪ في حالة الكوارث الطبيعية الكبيرة)؛ تراكمية: ٧٥٪ من الحصة	معدل الرسم مضافا إليه الرسم الإضافي (٢٠٠ نقطة أساس على المبالغ التي تتجاوز ١٨٧,٥٪ من حصة العضوية؛ و١٠٠ نقطة أساس إضافية عندما تظل نسبة الائتمان القائم أكثر من ١٨٧,٥٪ من حصة العضوية لمدة تتجاوز ٣٦ شهرا) ٣	٥–٣,٢٥	ربع سنوية

٠,٥٪ على كل عملية سحب من موارد الصندوق في حساب الموارد العامة، بخلاف عمليات السحب من شريحة الاحتياطي. ويُطبق رسم التزام يُدفع مقدما (١٥ نقطة أساس على المبالغ الملتزم بها حتى ١١٥٪ من حصة العضوية؛ و٣٠ نقطة أساس على المبالغ التي تزيد على ١١٥٪ وحتى ٥٧٥٪ من حصة العضوية، و٦٠ نقطة أساس على المبالغ التي تتجاوز ٥٧٥٪ من حصة العضوية) على المبلغ المتاح شراؤه في إطار الاتفاقات (الاستعداد الائتماني وتسهيل الصندوق الممدد وخط الوقاية والسيولة وخط الائتمان المرن) والمحتمل سحبه خلال كل فترة زمنية (سنويا)؛ ويتم رد هذا الرسم على أساس تناسبي مع إجراء عمليات سحب لاحقا في إطار الاتفاق الائتماني المعني.

[2] استُحدث نظام الرسوم الإضافية في نوفمبر ٢٠٠٠. وطُبق نظام جديد للرسوم الإضافية اعتبارا من أول أغسطس ٢٠٠٩، وتم تحديثه في ١٧ فبراير ٢٠١٦، مع تعديل محدود بغير أثر رجعي للاتفاقات القائمة.

الجدول ٢–٣

تسهيلات الإقراض المُيَسَّر

هناك ثلاثة تسهيلات للإقراض الميسر للبلدان النامية منخفضة الدخل.

	التسهيل الائتماني الممدد	تسهيل الاستعداد الائتماني	التسهيل الائتماني السريع
الهدف	مساعدة البلدان منخفضة الدخل على تحقيق مركز اقتصادي كلي مستقر وقابل للاستمرار والحفاظ عليه على النحو اللازم لتحقيق أداء قوي ودائم في مجال النمو والحد من الفقر.		
الغرض	معالجة مشكلات مطولة تتعلق بميزان المدفوعات	تلبية احتياجات قصيرة الأجل تتعلق بميزان المدفوعات	التمويل بموارد منخفضة لتلبية احتياجات عاجلة تتعلق بميزان المدفوعات
الأهلية	البلدان المؤهلة للاستفادة من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر		
المؤهل	وجود مشكلة مطولة في ميزان المدفوعات؛ وجود احتياج فعلي إلى التمويل أثناء فترة الاتفاق، وإن لم يكن بالضرورة في وقت الموافقة على القرض أوصرفه	وجود احتياج محتمل (استخدام وقائي) أو فعلي في الأجل القصير لمعالجة مشكلات تتعلق بميزان المدفوعات وقت الموافقة؛ ضرورة أن يكون هناك احتياج فعلي لكل مبلغ منصرف	وجود حاجة ملحة لمعالجة مشكلات تتعلق بميزان المدفوعات عندما يكون برنامج الشرائح الائتمانية الأعلى إما متعذرا أو غير ضروري[1]
استراتيجية النمو والحد من الفقر	ينبغي أن يكون البرنامج المدعم بموارد الصندوق متوائما مع أهداف البلد المعني لتحقيق النمو والحد من الفقر وينبغي أن يهدف إلى دعم السياسات التي توفر ضمانات وقائية للإنفاق الاجتماعي وأوجه الإنفاق الأخرى ذات الأولوية		
	تقديم وثيقة استراتيجية الحد من الفقر	لا يلزم تقديم وثيقة استراتيجية الحد من الفقر؛ وفي حالة وجود احتياج مستمر إلى التمويل، يطلب البلد المستخدم لتسهيل الاستعداد الائتماني عقد اتفاق في ظل التسهيل الائتماني الممدد مع الالتزام بشروط تقديم وثائق استراتيجية الحد من الفقر	لا يلزم تقديم وثيقة استراتيجية الحد من الفقر
الشرطية	شريحة الائتمان الأعلى؛ مرونة فيما يتعلق بمسار ضبط أوضاع المالية العامة وتوقيته	شريحة الائتمان الأعلى؛ تهدف إلى تلبية احتياجات قصيرة الأجل لمعالجة مشكلات تتعلق بميزان المدفوعات	لا توجد شرطية على أساس المراجعة اللاحقة؛ ويستخدم سجل الأداء لتأهيل البلد لتكرار الاستخدام (عدا في إطار نافذة مواجهة الصدمات ونافذة مواجهة الكوارث الطبيعية)
سياسات الاستفادة من الموارد	حد سنوي نسبته ٧٥٪ من حصة العضوية؛ وحد تراكمي (بعد خصم مدفوعات السداد المقررة) نسبته ٢٢٥٪ من حصة العضوية. وتستند الحدود إلى جميع القروض القائمة في إطار الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر. وفي حالة الاستفادة من الموارد في حالات استثنائية، تكون نسبة الحد السنوي ١٠٠٪ من حصة العضوية؛ ونسبة الحد التراكمي (بعد خصم مدفوعات السداد المقررة) ٣٠٠٪ من حصة العضوية		
	المعايير والحدود الفرعية[2]		
	يكون معيار الاستفادة ٩٠٪ من حصة العضوية لكل اتفاق في ظل التسهيل الائتماني الممدد مدته ٣ سنوات بالنسبة للبلدان التي يقل مجموع الائتمان القائم المقدم لها من الصندوق بشروط ميسرة في إطار كل التسهيلات عن ٧٥٪ من حصة العضوية، ويكون ٥٦,٢٥٪ من حصة العضوية لكل اتفاق مدته ٣ سنوات بالنسبة للبلدان التي يتراوح الائتمان القائم المقدم لها من الصندوق بشروط ميسرة بين ٧٥٪ و١٥٠٪ من حصة العضوية.	يكون معيار الاستفادة ٩٠٪ من حصة العضوية لكل اتفاق في ظل تسهيل الاستعداد الائتماني مدته ١٨ شهرا بالنسبة للبلدان التي يقل مجموع الائتمان القائم المقدم لها من الصندوق بشروط ميسرة في إطار كل التسهيلات عن ٧٥٪ من حصة العضوية، ويكون ٥٦,٢٥٪ من حصة العضوية لكل اتفاق مدته ١٨ شهرا بالنسبة للبلدان التي يتراوح الائتمان القائم المقدم لها من الصندوق بشروط ميسرة بين ٧٥٪ و١٥٠٪ من حصة العضوية.	لا يوجد أي معيار للاستفادة من التسهيل الائتماني السريع. الحدود الفرعية (بالنظر إلى عدم وجود شرطية الشرائح الائتمانية الأعلى): لا يمكن أن يتجاوز مجموع أرصدة قروض التسهيل الائتماني السريع القائمة في أي نقطة زمنية ٧٥٪ من حصة العضوية (بعد خصم مدفوعات السداد المقررة). ويكون حد الاستفادة في إطار التسهيل الائتماني السريع خلال أي فترة مدتها ١٢ شهرا ١٨,٧٥٪ من حصة العضوية، بينما يكون ٣٧,٥٪ من حصة العضوية في إطار "نافذة مواجهة الصدمات"، و٦٠٪ من حصة العضوية في إطار "نافذة مواجهة الكوارث الطبيعية الكبرى". والمشتريات التي تمت في إطار أداة التمويل السريع بعد الأول من يوليو ٢٠١٥ تحتسب ضمن الحدود السنوية والتراكمية المطبقة.

	التسهيل الائتماني الممدد	تسهيل الاستعداد الائتماني	التسهيل الائتماني السريع
شروط التمويل[3]	سعر الفائدة: صفر حاليا فترات السداد: ٥,٥ – ١٠ سنوات	سعر الفائدة: صفر حاليا فترات السداد: ٤–٨ سنوات رسم إتاحة: ٠,١٥٪ على المبالغ المتاحة غير المسحوبة في إطار الاتفاق الوقائي	سعر الفائدة: صفر فترات السداد: ٥,٥ – ١٠ سنوات
شروط الجمع مع التمويل من حساب الموارد العامة	على أساس نصيب الفرد من الدخل وإمكانية النفاذ إلى الأسواق؛ وترتبط الاستفادة بمواطن الضعف في مراكز الدين. وبالنسبة للبلدان الأعضاء المفترض قيامهم بالجمع، فإن نسبة الجمع بين موارد الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر وحساب الموارد العامة هي ٢:١		
الاستخدام الوقائي	لا	يوجد استخدام وقائي، بحد سنوي للاستفادة عند الموافقة نسبته ٥٦,٢٥٪ من حصة العضوية ولا يمكن أن يتجاوز متوسط الحد السنوي للاستفادة عند الموافقة ٣٧,٥٪ من حصة العضوية.	لا
المدة وتكرار الاستخدام	٣–٤ سنوات (يمكن تمديدها إلى ٥)؛ ويمكن استخدامه بصورة متكررة	١٢–٢٤ شهرا؛ ويقتصر الاستخدام على ٢,٥ سنة من أي ٥ سنوات[4]	مبالغ منصرفة مباشرة: يمكن تكرار الاستخدام بشرط التقيد بحدود الاستفادة والشروط الأخرى
الاستخدام المتزامن	حساب الموارد العامة (تسهيل الصندوق الممدد/اتفاق الاستعداد الائتماني)	حساب الموارد العامة (تسهيل الصندوق الممدد/اتفاق الاستعداد الائتماني) وأداة دعم السياسات	حساب الموارد العامة (أداة التمويل السريع وأداة دعم السياسات)؛ الائتمان المقدم في إطار أداة التمويل السريع يحتسب ضمن حدود التسهيل الائتماني السريع

المصدر: إدارة المالية في صندوق النقد الدولي.

[1] الشرطية المعيارية لشرائح الائتمان الأعلى هي مجموعة من الشروط المتصلة بالبرنامج تهدف إلى ضمان استخدام موارد صندوق النقد الدولي في دعم أهداف البرنامج، مع وجود ضمانات كافية لموارد الصندوق.

[2] لا تنطبق معايير الاستفادة من الموارد عندما يتجاوز الائتمان القائم المقدم بشروط ميسرة ١٥٠٪ من حصة العضوية. وفي تلك الحالات، تتقرر حدود الاستفادة استرشادا باعتبار حد الاستفادة البالغ ٢٢٥٪ من حصة العضوية (أو حد الاستفادة الاستثنائية البالغ ٣٠٠٪ من حصة العضوية)، وتوقع وجود احتياج في المستقبل إلى الدعم المقدم من الصندوق، والجدول الزمني لمدفوعات السداد.

[3] يُجري الصندوق مراجعة لأسعار الفائدة على جميع التسهيلات الميسرة كل عامين. وفي آخر مراجعة أُجريت في أكتوبر٢٠١٦، وافق المجلس التنفيذي على تطبيق سعر فائدة صفري على التسهيل الائتماني الممدد واتفاق الاستعداد الائتماني حتى نهاية ديسمبر٢٠١٨ وعلى تعديل آلية تحديد سعر الفائدة بما يضمن بقاء أسعار الفائدة الصفرية ما دامت (ومتى كانت) أسعار الفائدة العالمية منخفضة. وفي يوليو ٢٠١٥، حدد المجلس التنفيذي سعر فائدة صفري دائم على التسهيل الائتماني السريع. وفي ديسمبر ٢٠١٨، أطال المجلس التنفيذي مدة تطبيق سعر الفائدة الصفري على الأرصدة القائمة من قروض الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر في ظل التسهيل الائتماني الممدد وتسهيل الاستعداد الائتماني وتسهيل مواجهة الصدمات الخارجية حتى نهاية يونيو ٢٠١٩.

[4] تسهيلات الاستعداد الائتماني التي تُعامَل باعتبارها وقائية لاتدخل في تقييم الحدود الزمنية.

العمل الذي نضطلع به

الشكل البياني ٢–٣

القروض القائمة الممنوحة بشروط ميسرة، السنوات المالية ٢٠١٠–٢٠١٩

(مليارات وحدات حقوق السحب الخاصة)

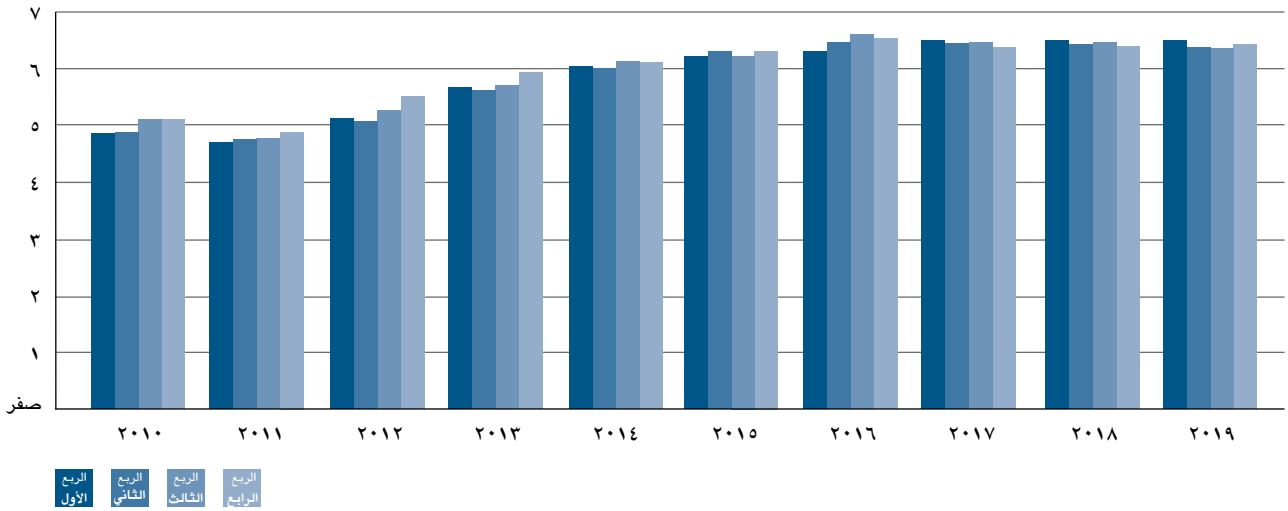

المصدر: إدارة المالية في صندوق النقد الدولي.

نشاط التمويل بشروط ميسرة

تعهد الصندوق خلال السنة المالية ٢٠١٩ بتقديم قروض تصل قيمتها إلى ٢٣٥,١ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (٣٢٥,٧٢ مليون دولار) إلى البلدان النامية منخفضة الدخل الأعضاء فيه في ظل برامج يدعمها الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر. وكان مجموع القروض الميسرة القائمة على ٥٢ عضوا في نهاية إبريل ٢٠١٩ يبلغ ٦,٤٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة. ويعرض الجدول ٢–٤ تفاصيل الاتفاقات الجديدة والزيادات في الحصول على موارد بموجب اتفاقات قائمة في ظل تسهيلات التمويل الميسر من الصندوق. ويوضح الشكل البياني ٢–٣ المبالغ التي ظلت قائمة من القروض الميسرة على مدى العقد الماضي.

ويُجري الصندوق مراجعة منتظمة لإطار التمويل الميسر لمراعاة الاحتياجات المتغيرة. ففي عام ٢٠١٥ ، تم تعزيز شبكة الأمان المالي للبلدان منخفضة الدخل في إطار الجهود الأوسع نطاقا التي قام بها المجتمع الدولي لدعم البلدان في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتضمنت أهم التغييرات(١) زيادة بنسبة ٥٠ ٪ في معايير وحدود الاستفادة من موارد الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر، و(٢) إعادة التوازن بين مزيج التمويل من الموارد بشروط ميسرة وغير ميسرة المقدم إلى البلدان التي تحصل على دعم مالي من الصندوق في صورة مزيج من موارد الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر وحساب الموارد العامة لتصبح النسبة بينهما ٢:١ بدلا من ١:١ ، و(٣) وضع سعر فائدة صفري دائم على مبالغ الدعم المنصرفة بشكل عاجل في إطار التسهيل الائتماني السريع لمساعدة البلدان ذات الأوضاع الهشة، وتلك المتأثرة بالكوارث الطبيعية.

وعقد المجلس التنفيذي مناقشة في نوفمبر ٢٠١٦ أوضح فيها مختلف الجوانب المتعلقة بتطبيق شبكة الأمان المالي تلك، بما في ذلك استخدام حساب الموارد العامة من جانب الأعضاء المؤهلين للاستفادة من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر، وسياسات مزج الموارد، ودور المعايير في تحديد حجم الاستفادة من الموارد. وإلى جانب ذلك:

- في أكتوبر ٢٠١٦، تقرر وضع أسعار فائدة صفرية على جميع القروض الميسرة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨. كذلك تم تعديل آلية تحديد أسعار الفائدة بحيث تظل أسعار الفائدة صفرا عندما تنخفض أسعار الفائدة العالمية أو يستمر تراجعها. وفي ديسمبر ٢٠١٨، قرر المجلس التنفيذي الاستمرار في تطبيق سعر الفائدة السنوي الصفري على الأرصدة القائمة على قروض الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر في ظل التسهيل الائتماني الممدد وتسهيل الاستعداد الائتماني حتى نهاية يونيو ٢٠١٩.

- وفي مايو ٢٠١٧ ، بحث المجلس التنفيذي الخيارات المتاحة لتحسين المساعدات المقدمة إلى البلدان التي تواجه ضغوطا مفاجئة في موازين مدفوعاتها بسبب كوارث طبيعية واسعة المدى، بما في ذلك البلدان الأعضاء المؤهلة للاستفادة من موارد الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر. وقد أيد المديرون اقتراحا بشأن رفع الحد الأقصى السنوي للتمويل المتاح بموجب التسهيل الائتماني السريع وأداة التمويل السريع من ٣٧,٥ ٪ إلى ٦٠ ٪ من الحصة للبلدان التي شهدت أضرارا نتيجة كوارث طبيعية كبرى.

وفي يوليو ٢٠١٨، ناقش المجلس التنفيذي مبدئيا مراجعة ٢٠١٨–٢٠١٩ لتسهيلات الصندوق المتاحة للبلدان منخفضة الدخل لتقييم تجربة استخدام تسهيلات الإقراض الميسر وبحث الاختيارات المتاحة لتعديل التسهيلات القائمة. (استُكْمِلَت المراجعة في مايو ٢٠١٩ بعد انتهاء السنة المالية التي يغطيها هذا التقرير. وسوف يغطي التقرير السنوي لعام ٢٠٢٠ استكمال هذه المراجعة). وركزت المناقشات الأولية على موضوعين واسعي النطاق أثارتهما المشاورات مع الأطراف المعنية وكذلك مراجعة الخبراء لهذه التجربة: (١) الحاجة إلى تحديث سياسات الاستفادة من الموارد وشروط التمويل مع الاحتفاظ بما يكفي من الضمانات الوقائية لموارد الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر، و(٢) الحاجة إلى استكشاف جوانب التسهيلات التي تقتضي زيادة المرونة في دعم مجموعة شديدة الاختلاف من المقترضين المحتملين.

وتشكل المراجعة فرصة لإجراء عملية إعادة تقييم شاملة لمدى كفاية مجموعة أدوات صندوق النقد الدولي في تلبية الاحتياجات الراهنة للبلدان منخفضة الدخل. وتمثل المراجعة جزءا من جدول أعمال أوسع بشأن السياسات يتضمن مراجعة الشرطية وتصميم البرامج المدعمة من الصندوق (سيغطيها كذلك التقرير السنوي لعام ٢٠٢٠)، وكذلك تنفيذ إطار استمرارية القدرة على تحمل الدين في البلدان منخفضة الدخل بعد تحديثه.

وقد بدأت جولة لجمع الأموال في عام ٢٠١٥ لدعم الصندوق في سعيه المستمر نحو تقديم قروض ميسرة إلى أفقر وأضعف البلدان الأعضاء، وحشدت ١١,٤ مليار وحدة حقوق سحب خاصة في صورة موارد لتقديم قروض جديدة من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر، متجاوزة هدفها الأصلي لجمع ما يصل إلى ١١ مليار وحدة سحب خاصة. وقد تواصل الصندوق مع ٢٨ مقرضا محتملا – منهم ١٤ مقرضا جديدا من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات المتقدمة – وقد التزم ١٥ منهم باتفاقات اقتراض جديدة اعتبارا من ٣٠ إبريل ٢٠١٩ . وتتضمن هذه المجموعة مقرضَيْن جديدين، هما البرازيل والسويد.

الجدول ٢–٤

الاتفاقات والقروض المباشرة التي تمت الموافق عليها والمعززة في إطار الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر في السنة المالية ٢٠١٩

(ملايين حقوق السحب الخاصة)

الأعضاء	تاريخ النفاذ	المبالغ التي تمت الموافقة عليها:
اتفاقات جديدة مدتها ثلاث سنوات في إطار تسهيل الصندوق الممدد، وذلك		
سيراليون	٣٠ نوفمبر ٢٠١٨	١٢٤,٤
المجموع		**١٢٤,٤**
الاتفاقات المعززة في ظل التسهيل الائتماني الممدد[1]		
غينيا بيساو	١ يونيو ٢٠١٨	٥,٧
النيجر	١٠ ديسمبر ٢٠١٨	١٩,٧
المجموع		**٢٥,٤**
جديد التسهيل الائتماني السريع		
موزامبيق	١٩ إبريل ٢٠١٩	٨٥,٢
المجموع		**٨٥,٢**
الإجمالي		**٢٣٥,١**

المصدر: إدارة المالية في صندوق النقد الدولي.

[1] بالنسبة للاتفاقات المعززة، لا يظهر إلا مبلغ الزيادة.

وفيما يتعلق بتخفيف أعباء الديون، تم تنفيذ جزء كبير من مبادرة البلدان المثقلة بالديون (هيبيك). استفاد ما مجموعه ٣٦ بلدا، من بين ٣٩ بلدا مؤهلا أو يُحتمل أن يكون مؤهلا للاستفادة من تخفيف أعباء الديون في ظل "مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون" ("هيبيك"). وتتضمن هذه البلدان تشاد، وهي آخر مستفيد من تخفيف أعباء الديون بقيمة ١٧ مليون وحدة حقوق سحب خاصة في إبريل ٢٠١٥. كذلك يستطيع صندوق النقد الدولي أن يقدم منحا لتخفيف أعباء الديون عن البلدان المؤهلة من خلال الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون الذي تأسس في فبراير ٢٠١٥. ويقدم هذا الصندوق دعما استثنائيا للبلدان التي تواجه مشكلات في ميزان المدفوعات ناتجة عن كوارث طبيعية كبرى، مثل الزلازل الضخمة؛ وأوبئة مهددة للحياة وسريعة الانتشار يمكن أن تؤثر على بلدان أخرى؛ وأنواع أخرى من الكوارث المدمرة. وحتى الآن تم تخفيف أعباء ديون ثلاثة بلدان (غينيا وليبيريا وسيراليون) في إطار الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون. وإلى جانب ذلك، استفادت هايتي في عام ٢٠١٠ ، من تخفيف أعباء ديونها بمقدار ١٧٨ مليون وحدة حقوق سحب خاصة في إطار الصندوق الاستئماني السابق لتخفيف أعباء الديون في مرحلة ما بعد الكوارث.

أداة تنسيق السياسات

وتهدف أداة تنسيق السياسات التي أُنشئت في ٢٠١٧ إلى مساعدة البلدان على تحرير موارد التمويل من المانحين والدائنين التابعين للقطاعين الرسمي والخاص، وكذلك إظهار مدى التزامها بجدول أعمال الإصلاحات. وتساعد الأداة على إجراء حوار بشأن السياسات بين الصندوق والبلدان، ومراقبة التطورات والسياسات الاقتصادية، فضلا على موافقة المجلس على تلك السياسات. وتستند أهم سمات تصميم الأداة الجديدة إلى ترتيبات تمويل الصندوق وأداة دعم السياسات، مع بعض الاختلافات.

ومن هذه الاختلافات
عدم وجود أي شروط للأهلية (فهي متاحة لجميع الأعضاء)، والجدول الزمني للمراجعة أكثر مرونة، ومنهج مراقبة الشرطية يقوم على المراجعة.

وواصل المجلس خلال السنة المالية ٢٠١٩ مراقبة تقدم العمل من خلال برنامج مع سيشيل في ظل أداة تنسيق السياسات كما وافق على بدء برنامج مع صربيا في ظل أداة تنسيق السياسات.

صربيا

كانت صربيا هي ثاني البلدان أعضاء الصندوق الذي يطلب الاستفادة من أداة تنسيق السياسات عقب استكمال اتفاق الاستعداد الائتماني الوقائي في فبراير ٢٠١٨. وحققت صربيا تقدما هائلا نحو استعادة استمرارية أوضاع المالية العامة وتحسين الوضع الاقتصادي الكلي في ظل برنامج مع صندوق النقد الدولي، ولا تزال آفاقها الاقتصادية إيجابية. ومع هذا، فهي لا تزال عرضة لانتشار تداعيات التطورات الإقليمية والعالمية وتقلب السوق، بما في ذلك احتمالات زيادة العزوف عن المخاطر في الأسواق الصاعدة.

وفي يوليو ٢٠١٨، وافق المجلس التنفيذي على اتفاق مدته ٣٠ شهرا مع صربيا للاستفادة من أداة تنسيق السياسات. والهدف من أداة تنسيق السياسات هو الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي والمالي والمُضي قُدُما في تنفيذ جدول أعمال طموح بشأن الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية لدعم تحقيق النمو الاحتوائي بوتيرة سريعة، وتوفير فرص العمل، وتحسين مستويات المعيشة. وتجُرى عمليات مراجعة البرامج بناء على جدول زمني نصف سنوي ثابت. ورغم أن "أداة تنسيق السياسات" لا تنطوي على استخدام أي من موارد الصندوق المالية، فإن الاستكمال الناجح لمراجعات البرامج سيسهم في إعطاء إشارة توضح التزام صربيا بالاستمرار في السياسات الاقتصادية الكلية القوية والإصلاحات الهيكلية.

أداة دعم السياسات

بالنسبة للبلدان النامية منخفضة الدخل التي لا ترغب في الحصول على قرض من الصندوق أو لا تحتاجه، هناك آلية مرنة تمكنها من الاستفادة من "أداة دعم السياسات" للحصول على مشورة الصندوق ودعمه دون عقد اتفاق للاقتراض. وتمثل هذه الأداة عنصرا تكميليا مهما لتسهيلات الإقراض التي يتيحها الصندوق في إطار الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر. وتساعد هذه الأداة البلدان في تصميم برامج اقتصادية فعالة. وهي تعطي إشارات واضحة إلى الجهات المانحة وبنوك التنمية متعددة الأطراف والأسواق: حيث يقر الصندوق بقوة سياسات البلد العضو المعني.

وتهدف أداة دعم السياسات إلى التشجيع على إجراء حوار وثيق بشأن السياسات بين الصندوق والبلد العضو، وهو ما يكون عادة في صورة تقييمات نصف سنوية يجريها الصندوق للسياسات الاقتصادية والمالية لدى البلد العضو. ويتاح استخدام هذه الأداة للبلدان المؤهلة للاستفادة من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر التي تطبق استراتيجية للحد من الفقر تستند إلى إطار سياسات يركز على تعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي واستمرارية القدرة على تحمل الديون، مع تعميق الإصلاحات الهيكلية في أهم المجالات التي تمثل معوقات أمام النمو والحد من الفقر. وتدعم هذه الإصلاحات قوة واستمرارية النمو وجهود الحد من الفقر في البلدان التي تستطيع مؤسساتها تقديم الدعم اللازم لأداء قوي ومستمر. وبوجه عام، تهدف السياسات في ظل أداة دعم السياسات إلى تدعيم الاستقرار الاقتصادي الكلي والمُضي قُدُما في تنفيذ التدابير الهيكلية لدفع النمو وزيادة فرص العمل. وتتضمن هذه التدابير تحسين إدارة القطاع العام، وتقوية القطاع المالي، وتأسيس شبكات الأمان الاجتماعية. وتقوم مراجعات البرامج التي يجريها المجلس التنفيذي للصندوق بدور بالغ الأهمية في تقييم الأداء في إطار البرنامج وإتاحة تعديل مسار الأداء بحيث يتسق مع التطورات الاقتصادية.

واستكمل المجلس التنفيذي خلال السنة المالية ٢٠١٩ مراجعة أداة دعم السياسات لكل من رواندا والسنغال.

متابعة ما بعد البرامج

عندما يقترض بلد عضو أموالا من الصندوق، تخضع سياساته لفحص أدق. وعند استكمال بلد عضو برنامج للإقراض، فقد يخضع لمتابعة ما بعد البرامج، والتي تمثل جزءا مهما من هيكل الضمانات الوقائية لدى الصندوق. ومن المتوقع عادة إجراء متابعة ما بعد البرامج لجميع البلدان الأعضاء التي لا يزال يُستحق عليها ائتمان ضخم للصندوق بعد انتهاء برامجها. والهدف من المتابعة هو تحديد المخاطر التي تهدد سلامة الأوضاع في تلك البلدان على المدى المتوسط، وإصدار إشارات تحذيرية مبكرة بشأن المخاطر التي تتعرض لها الميزانيات العمومية للصندوق. وعند الضرورة، يقدم خبراء الصندوق المشورة بشأن إجراءات السياسة اللازمة لتصحيح الاختلالات الاقتصادية الكلية.

وقام المجلس التنفيذي خلال السنة المالية ٢٠١٩ بمراجعة التقدم الذي حققته قبرص من خلال متابعة ما بعد البرامج واختتم أولى مناقشاته بهذا الشأن مع ألبانيا واليونان.

ألبانيا

في مايو ٢٠١٨، اختتم المجلس التنفيذي أولى مناقشاته مع ألبانيا بشأن متابعة ما بعد البرامج. وقد أخذ اقتصاد ألبانيا يكتسب مزيدا من القوة فبلغ نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ٣,٨٪ (على أساس سنوي مقارن) خلال عام ٢٠١٧، انعكاسا لقوة الطلب المحلي مدفوعا بانتعاش قطاع الإنشاءات وتعافي سوق العمل وائتمان قطاع الأسر، وكبرى مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر المرتبطة بالطاقة. وبرغم تراجع نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي، تباطأت وتيرة ضبط أوضاع المالية العامة منذ انتهاء البرنامج وتراكمت المتأخرات. وقد تراجع عجز الحساب الجاري إلى ٦,٩٪ من إجمالي الناتج المحلي، تدعمه السياحة والصادرات من الخدمات الأخرى، ولا تزال احتياطيات النقد الأجنبي في مستوى مريح. ومعدل التضخم منخفض، وبرغم ضعف نمو الائتمان، تتمتع البنوك بالسيولة والاستقرار.

وعلى الرغم من البيئة المواتية والآفاق الإيجابية على المدى القصير، لا تزال هناك مخاطر ومواطن ضعف تنشأ من ارتفاع الدين العام، والقروض المتعثرة في القطاع المالي، وأوجه الضعف في المؤسسات العامة والنظام القضائي. ومن شأن تباطؤ الإصلاحات أو انتشار التداعيات من الصدمات الخارجية أن يضعف آفاق النمو والثقة، مما يؤثر سلبا على ديناميكية الدين ويُنشئ ضغوطا تمويلية على الحكومة. وعلى الجانب الإيجابي، فإن بدء المفاوضات حول الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي يمكن أن يتيح فرصة للدفع نحو تنفيذ جدول الأعمال بشأن الإصلاحات، مما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات ورفع نمو إجمالي الناتج المحلي.

وذكر المديرون التنفيذيون أن ألبانيا تشهد نموا اقتصاديا قويا، لكنه قد لا يستمر بدون إعطاء دفعة كبيرة للإصلاحات الهيكلية. لذلك، فمن الضروري للغاية أن تستفيد الحكومة من أوقات اليُسر لكي تمضي قُدُما نحو تنفيذ جدول أعمال الإصلاحات بغية دفع النمو الممكن لكي يعود النفع على ألبانيا من انضمامها المحتمل إلى الاتحاد الأوروبي.

اليونان

في مارس ٢٠١٩، اختتم المجلس التنفيذي أولى مناقشاته مع اليونان بشأن متابعة ما بعد البرامج.

يسير التعافي الاقتصادي في اليونان بوتيرة سريعة كما أنه آخذ في الاتساع. ويُتوقع بلوغ النمو ٢,٤٪ هذا العام (أعلى من نسبة ٢,١٪ حسب التقديرات في ٢٠١٨) تدعمه الصادرات واستهلاك القطاع الخاص والاستثمارات مع تحسن المزاج. وقد أدى التعافي التدريجي للودائع الخاصة إلى تسهيل مواصلة تخفيف إجراءات إدارة التدفقات الرأسمالية، وإن كان الإقراض المصرفي لا يزال سالبا. وعلى المدى المتوسط، يُتوقع تباطؤ التوسع الاقتصادي ليصل إلى أعلى قليلا من ١٪.

ولدى اليونان قدرة كافية تمكنها من سداد ديونها على المدى المتوسط، لكنها معرضة لمخاطر متزايدة وسط مواطن الضعف التي لاتزال كبيرة. ومن المتوقع أن تظل نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي على مسار الهبوط في الأجل المتوسط بفضل الارتفاع المستمر في الفوائض الأولية كما هو متفق عليه مع الشركاء الأوروبيين، ونمو إجمالي الناتج المحلي الاسمي، وتخفيف أعباء الديون، مما أتاح هامشا وقائيا نقديا كبيرا وانخفاض خدمة الدين في حالة القروض الرسمية.

ومع ذلك، اشتدت حدة المخاطر (المحلية والخارجية على حد سواء) ولا تزال موروثات الأزمة – بما فيها ارتفاع الدين العام وضعف الميزانيات العمومية للقطاع الخاص – وضعف الانضباط في أداء المدفوعات تشكل مواطن ضعف كبيرة.

وذكر المديرون التنفيذيون أنه يتعين مواصلة بذل الجهود للاستفادة من مكاسب القدرة التنافسية، وتعزيز الإنتاجية، وضمان مرونة سوق العمل. وأعربوا عن قلقهم من المخاطر على توظيف العمالة والقدرة التنافسية الناجمة عن الانعكاس مؤخرا في مسار إصلاح اتفاق التفاوض الجماعي عام ٢٠١٢ إلى جانب رفع الحد الأدنى الإلزامي للاجور، الذي كان أعلى كثيرا من نمو الإنتاجية.

تنمية القدرات

تؤدي تقوية قدرات المؤسسات، مثل البنوك المركزية ووزارات المالية، إلى تنفيذ سياسات أكثر فعالية وتعزيز الاستقرار والشمول الاقتصادي. لذلك يعمل الصندوق مع البلدان على تقوية هذه المؤسسات من خلال تقديم المساعدة الفنية والتدريب اللذَيْن يركزان على القضايا بالغة الأهمية للاستقرار الاقتصادي.

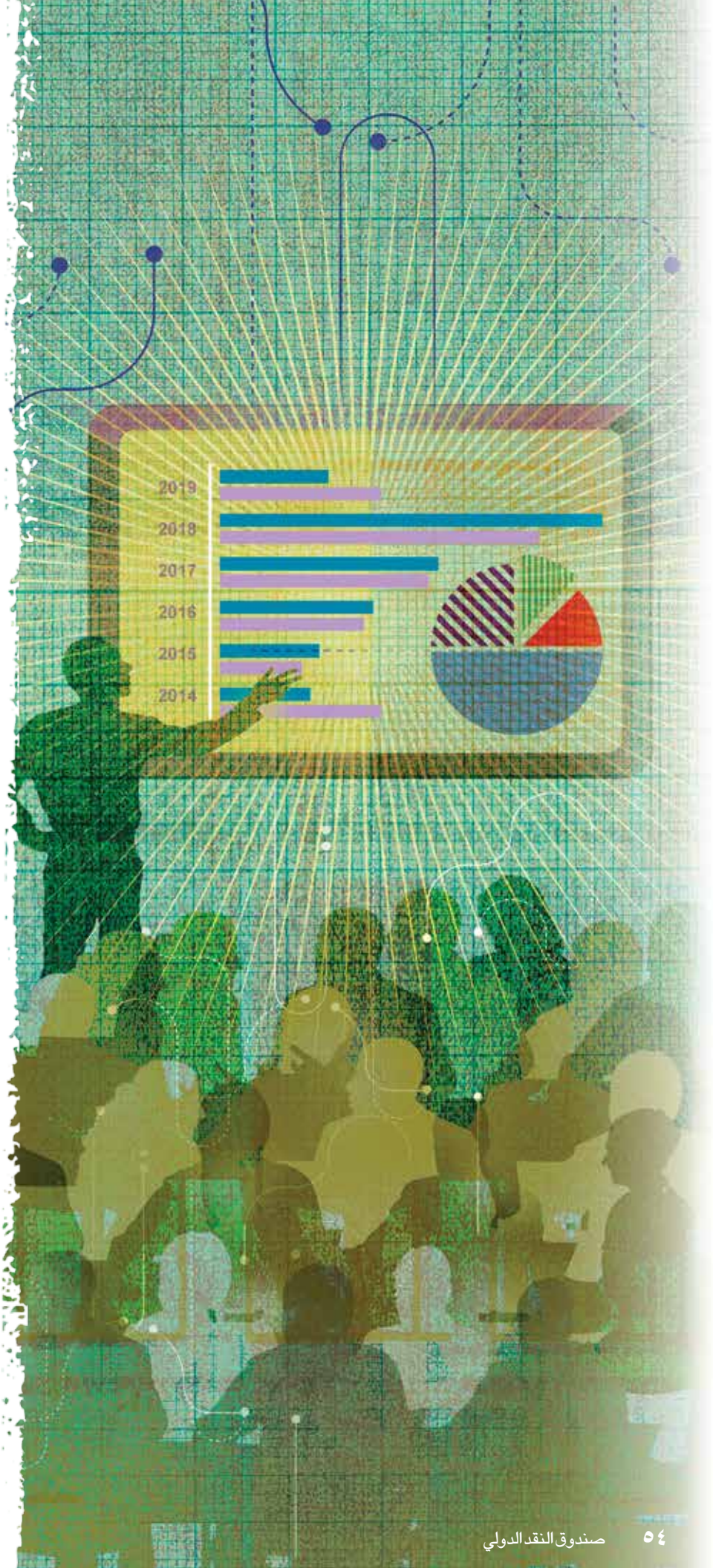

مقدمة

تنمية القدرات هي إحدى المهام الرئيسية الثلاثة المنوطة بالصندوق، إلى جانب أنشطة الإقراض والرقابة، وتمثل ٣٠٪ من موازنته. وتنمية القدرات تساعد البلدان الأعضاء على وضع سياسات وبناء مؤسسات فعالة لتقوية اقتصاداتها، وتعزيز النمو الاحتوائي، وخلق فرص العمل. وأدرك صندوق النقد الدولي بشكل متزايد أنه من أجل تقديم خدمة جيدة لأعضائه، لا يسعه وضع تنمية القدرات في مرتبة ثانوية أو التعامل معها كنشاط منفصل. وبالتالي فإن النظر في تنمية القدرات على نحو متكامل مع أعمال الرقابة والإقراض يمثل فرصة مواتية لتحقيق إمكانية التضافر بين وظائف الصندوق الرئيسية وتقديم خدمة أفضل لأعضائه. ويتبوأ الصندوق موقعا منفردا يمكنه من دعم أعضائه من خلال نشاطه العالمي واختصاصه القائم على ثلاث ركائز. فمن خلال الثروة التي يمتلكها من معرفته المتخصصة وخبرته في مجال تنمية القدرات، يمكنه تعزيز أهمية وكفاءة وفعالية المشورة التي يسديها بشأن السياسات. ويمكنه كذلك تقوية عملية توجيه أنشطة تنمية القدرات وزيادة وضوحها وفعاليتها من خلال المشاركة في العمل بانتظام مع كبار صناع السياسات ويتبوأ الصندوق أيضا مكانة ملائمة يستطيع من خلالها أن يصبح مركزا للمعرفة وأن يدعم تبادل المعرفة، والتعلُم من النظراء، والتنسيق بين الجهات المعنية بتنمية القدرات لتعزيز هذه الجهود.

ويقدم الصندوق دعمه في مجال تنمية القدرات عن طريق بعثات يرأسها خبراء يوفدهم من مقره الرئيسي في واشنطن العاصمة، وزيارات يقوم بها خبراء لفترات قصيرة، وتكليف مستشارين مقيمين في مهمات طويلة الأجل داخل البلد المعني، وشبكة من المراكز الإقليمية لتنمية القدرات والتعلم عبر الإنترنت. وهناك ١٦ مركزا إقليميا تساعد الصندوق على سرعة تلبية ما يستجد من احتياجات في أي بلد والتنسيق على نحو أوثق مع شركاء التنمية الآخرين. ومن شأن وجود رؤية شاملة ومنظمة بشكل جيد أن يضمن تركيز الجهود على بناء المؤسسات الاقتصادية وتماشيها مع أولويات التنمية في البلد المعني. ويدعم هذه الجهود الشركاء الثنائيون ومتعددو الأطراف الذين يمولون حاليا حوالي نصف جهود الصندوق في مجال تنمية القدرات، بما في ذلك من خلال دعمهم للمراكز الإقليمية.

وعلى مدار السنوات الخمسين الماضية، قدم الصندوق الدعم في مجال تنمية القدرات لكل البلدان الأعضاء البالغ عددها ١٨٩ بلدا بما يتماشى مع أولوياتها. ففي السنة المالية ٢٠١٩، تلقت البلدان النامية منخفضة الدخل حوالي نصف مجموع المشورة الفنية التي قدمها الصندوق. وحصلت اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل على ما يزيد قليلا على نصف التدريب الذي يقدمه الصندوق بشأن السياسات.

ونظرا لأن البلدان تعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، تركز جهود الصندوق في مجال تنمية القدرات على مجالات اختصاصه الأساسية التالية:

- سياسة المالية العامة: مساعدة الحكومات على تعبئة الإيرادات بشكل أفضل وإدارة النفقات بكفاءة، من خلال السياسات الضريبية والجمركية وتقوية المؤسسات المعنية بالإيرادات، وصياغة الموازنة، والإدارة المالية العامة، والدين المحلي والخارجي، وشبكات الأمان الاجتماعي. ويمكّن ذلك الحكومات من الحفاظ على استمرارية أوضاع المالية العامة، وتقوية البنية التحتية كالمدارس والطرق والمستشفيات، وتحسين شبكات الأمان الاجتماعي، وجذب مزيد من الاستثمارات.
- السياسة النقدية وسياسة القطاع المالي: العمل مع البنوك المركزية لتحديث سياساتها النقدية وسياسات سعر الصرف، إلى جانب تحديث أطر هذه السياسات وتنفيذها؛ ومع الجهات التنظيمية والرقابية في القطاع المالي لتقوية البنية التحتية والمؤسسات المالية؛ ومع الجهات الأخرى ذات الصلة لبناء وتعزيز الرقابة الاحترازية الكلية والقدرة على إدارة الأزمات. وتساهم هذه الجهود في تحسين الاستقرار الاقتصادي الكلي والمالي في البلد المعني، مما يعزز النمو المحلي والتجارة الدولية.
- الأطر القانونية: تحقيق اتساق أطر البلدان القانونية والمعنية بالحوكمة مع المعايير الدولية، حتى تتمكن من إجراء إصلاحات سليمة للمالية العامة والقطاع المالي، ومكافحة الفساد وغسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- الإحصاءات: تعزيز قدرة البلدان على إعداد ونشر البيانات الاقتصادية الكلية والمالية لتكوين فهم أدق لاقتصاداتها، وتعزيز صياغة السياسات المستندة إلى أدلة، وتقوية الشفافية والمساءلة، ودعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- صُنع السياسات الاقتصادية الكلية: تقوية مهارات المسؤولين في صياغة وتنفيذ سياسات اقتصادية كلية ومالية سليمة، وتعميق الحوار مع البلدان الأعضاء حول قضايا السياسات وتسهيل تبادل الخبرات في مجال السياسات من خلال التَعَلُم من النظراء.

ويسهم الصندوق في مجال تنمية القدرات، وكذلك مشورته وبحوثه في مجال السياسات، في مساعدة البلدان الأعضاء في التعامل مع أولويات التنمية، بما في ذلك ما يلي:

- **الحد من عدم المساواة**: يقوم الصندوق بتدريب صناع السياسات على تنفيذ سياسات احتوائية مثل إصلاح الإنفاق والدعم، والضرائب التصاعدية والشمول المالي، بما في ذلك من خلال الوسائل التكنولوجية المالية الجديدة. ويقدم أيضا أدوات التحليل والعمل والمراقبة التي تحتاجها البلدان للقضاء على عدم المساواة.

- **المساواة بين الجنسين**: اتسع نطاق جهود الصندوق في مجال تنمية القدرات والتدريب حول المساواة بين الجنسين لتشمل تدريب المسؤولين الحكوميين، والحلقات التطبيقية للتعلم من النظراء، وبعثات المساعدة الفنية في مجال إعداد الموازنة المراعية للنوع الاجتماعي.

- **إجراءات مواجهة تغير المناخ**: يعمل الصندوق مع البلدان على إصلاح الضرائب البيئية وتسعير كفاءة استخدام الطاقة للحد من آثار تغير المناخ. ويساهم الصندوق أيضا في وضع اطر قوية وخطط الإدارة المالية العامة بغرض إعداد البلدان لمواجهة الكوارث الطبيعية والصدمات المرتبطة بالمناخ. وقد اشترك خبراء الصندوق في العمل مع خبراء في بنوك مركزية رائدة لإعداد أدوات اختبار القدرة على تحمل الضغوط من مخاطر المناخ.

مراجعة استراتيجية تنمية القدرات

ناقش المجلس التنفيذي للصندوق في نوفمبر ٢٠١٨ "مراجعة استراتيجية تنمية القدرات في الصندوق." وركزت المراجعة على هدفين يعزز بعضهما البعض: تقوية تأثير أعمال تنمية القدرات وزيادة كفاءتها. وينبغي زيادة تأثير العمل في مجال تنمية القدرات من خلال مواصلة دمجها بقوة في المشورة بشأن السياسات وعمليات الإقراض من الصندوق وعن طريق صياغة استراتيجيات تتلاءم مع القدرات المؤسسية لكل بلد على حدة، وتفي بالاحتياجات الخاصة به، بينما تركز على عملية التنفيذ والنتائج. وينبغي زيادة كفاءة أعمال تنمية القدرات عن طريق تحسين عمليات ونظم تنمية القدرات — التي تهدف إلى تعزيز الشفافية والمساءلة — وتقوية أساس صنع القرارات الاستراتيجية.

هناك خمسة مجالات محددة للتوصيات التي تساعد كركيزة لاستراتيجية تنمية القدرات:

- تحديد أدوار ومسؤوليات الأطراف المعنية الداخلية والخارجية بشكل أوضح، وقيام سلطات البلدان بدور قيادي طوال عملية تنمية القدرات، وتوجيه الاهتمام المناسب للقيود المؤسسية وقصور القدرات. وهذه الاستراتيجية التي تركز على البلدان تقتضي وجود إدارات مختصة بشؤون المناطق الجغرافية لتقود مشاركة البلدان في العمل ككل، بما في ذلك وضع الاستراتيجيات وتحديد الأولويات القُطْرية لتنمية القدرات، مع مراعاة الاستراتيجية الخاصة بهذا البلد، والعمل بالتعاون مع الإدارات المعنية بتنمية القدرات.

- تحديد الأولويات ومتابعة الأنشطة على نحو أفضل، مع التوجه إلى وضع خطط تنمية القدرات على المدى المتوسط والاستمرار في تقوية متابعة أنشطة تنمية القدرات ككل.

- تعزيز عمليات تقديم المساعدة المخصصة حسب احتياجات البلدان، بناء على الاستراتيجيات القائمة للمُضي نحو مزيد من التحديث والسرعة في تقديم المساعدة على تنمية القدرات، من خلال تجارب استخدام الوسائل التكنولوجية المبتكرة بصفة مستمرة.

- زيادة فعالية المشاورات وتبادل المعلومات داخليا عن أنشطة تنمية القدرات داخل الصندوق، من خلال مبادرات المجلس التنفيذي المنتظمة التي تهدف إلى الاستفادة من المشاركة في العمل، مثل إدارة المعرفة، ومكان العمل الرقمي، وبرامج تسيير وإدارة تنمية القدرات.

- تقوية التنسيق الخارجي مع الأطراف الأخرى التي تقدم المساعدة لتنمية القدرات، ومناهج التواصل المبتكرة لزيادة الوعي بعمل الصندوق على تنمية القدرات في هذا المجال، وتحسين طريقة عرض التوصيات في تقارير المساعدة الفنية، ونشر مزيد من المذكرات عن الموضوعات المتخصصة وتقارير المساعدة الفنية مع الحفاظ على السرية وثقة العميل.

ويسلط التقرير الضوء في الصفحات التالية على المجالات ذات الأولوية والأمثلة القُطْرية من كل نشاط من أنشطة تنمية القدرات الأساسية التي يقوم بها الصندوق.

أضواء على قضايا المالية العامة

إدارة الإيرادات

تشكل تعبئة الإيرادات أهمية بالغة للبلدان في تأمين الموارد اللازمة للتنمية المستدامة، والحد من الاعتماد على المعونات الخارجية في حالة البلدان منخفضة الدخل. وقد واصل صندوق النقد الدولي العمل على تصميم مناهج مبتكرة لتقوية إدارة الإيرادات.

وفي حدث هو الأول من نوعه، نظم الصندوق في يوليو ٢٠١٩ حلقة تطبيقية عن "تعبئة الإيرادات في منطقة الكاريبي ومنطقة المحيط الهادئ: قضايا مشتركة–ومناهج مختلفة،" اجتمع فيها ممثلون من ٣٥ دولة جزرية صغيرة لتبادل المعرفة والخبرات في التعامل مع التحديات المتفردة التي يواجهونها في تعبئة الإيرادات. واستفاد مندوبو البلدان من تبادل الأفكار وازداد التزامهم بتطبيق الإصلاحات على جانب الإيرادات.

كذلك عقد الصندوق سلسلة من الحلقات التطبيقية التفاعلية مع فريق القيادة التنفيذي في إحدى إدارات الإيرادات الأوروبية. وركزت الحلقة التطبيقية التي عُقِدَت في فبراير ٢٠١٩ على تطوير المهارات الرئيسية اللازمة لبناء مقر عمل قوي يتعاون كبار المديرين فيه على تنفيذ جدول أعمال إصلاحي طموح بينما يضمن الكفاءة في تنفيذ العمليات اليومية. وساعد ذلك القيادة على التركيز بشكل أكبر على الأداء التنظيمي وإصلاح الحوكمة، مما أثمر نتائج إصلاح أفضل.

السياسة الضريبية

تساعد السياسات الضريبية الجيدة على تحقيق أهداف الإيرادات وضمان دعم النظام الضريبي للنمو القوي الاحتوائي والعادل. وقدم خبراء الصندوق مساعدة في هذا المجال.

وفي غينيا، عقب طفرة الاستثمارات في المناجم، أصبحت السلطات قلقة بصورة متزايدة بشأن قدرة النظام الضريبي على التعامل بفعالية مع مسائل التسعير التحويلي، ومن ثم تعبئة إيرادات أعلى. وأشار صندوق النقد الدولي إلى ضرورة اغتنام هذه الفرصة لإجراء مراجعة كاملة لأحكام الضرائب الدولية وأوفد بعثة في سبتمبر ٢٠١٨. واقترح خبراء الصندوق وضع قواعد وتحديد عمليات تتسق مع الظروف المحلية وترجموا هذه التوصيات إلى نصوص قانونية محددة. وتحت إلحاح الموقف، اعتُمِدَت مباشرة الأحكام الضريبية الدولية المقترحة في ميزانية عام ٢٠١٩.

وعقب هبوط أسعار السلع الأولية هبوطا حادا في ٢٠١٤، اتخذت بلدان الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا خطوات لتحقيق ضبط أوضاع المالية العامة بترشيد النفقات غير ذات الأولوية، لكن بات من الواضح أنه يتعين عمل المزيد لتعبئة مزيد من الإيرادات الضريبية. ومن أجل التوصل إلى تنفيذ الإصلاحات على مستوى المنطقة ككل، استمرت أنشطة الصندوق لتقديم المساعدة الفنية في الفترة بين ٢٠١٧ و٢٠١٩ من أجل تشخيص الوضع وصياغة توصيات بشأن السياسات، والمساعدة في الصياغة القانونية لتوجيهات إقليمية جديدة. ونتيجة لذلك، أقرت الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا رسميا في إبريل ٢٠١٩ توجيها جديدا خاصا بالضريبة الانتقائية، من المتوقع أن يساعد البلدان الأعضاء على تعبئة إيرادات ضريبية إضافية كبيرة على مدى السنوات القادمة.

الإدارة المالية العامة وسياسة النفقات

واصل صندوق النقد الدولي تقديم المساعدة للبلدان في تقوية حوكمة البنية التحتية لتحقيق أقصى حد من تأثير الاستثمارات العامة على النمو من خلال عمليات التقييم وبناء القدرات.

وأجرى الصندوق عمليات تقييم إدارة الاستثمارات العامة في ١٨ بلدان خلال السنة المالية ٢٠١٩، ليصل مجموعها إلى ٥٣. وتساعد عمليات التقييم المذكورة السلطات على تحديد إجراءات الإصلاح اللازمة لتقوية حوكمة البنية التحتية. وفي فييت نام، تضمنت التوصيات وضع خطة متعددة السنوات للاستثمارات العامة وتعزيز عملية تقييم المشروعات، فاستُخدِمَت كمدخلات أساسية في تعديل قوانين الاستثمارات العامة ذات الصلة. وفي لبنان، أدت النتائج المستخلصة إلى عمل المزيد نحو تطوير إطار تحديد المخاطر على المالية العامة وتقييمها مع التركيز على علاقات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

ونظم صندوق النقد الدولي ندوات وحلقات تطبيقية إقليمية مختلفة بهدف بناء القدرات. ففي فييت نام وغانا، عُقِدَت ندوات رفيعة المستوى عن حوكمة البنية التحتية لتشجيع التعلُم من النظراء وتبادل الخبرات بين المسؤولين الحكوميين في آسيا و إفريقيا، على التوالي. وفي منطقة الكاريبي، نظم الصندوق ثلاث ورشات عمل إقليمية خلال ثلاث سنوات لتقديم تدريب عملي للمسؤولين الحكوميين الذين يستخدمون نموذج تقييم المخاطر المالية الناشئة عن شراكة القطاعين العام والخاص، وهو أداة مصممة لتقييم انعكاسات علاقة الشراكة بين القطاعين العام والخاص على المالية العامة. وتضمنت النتائج إجراء مسح إقليمي لأطر وممارسات إدارة علاقات الشراكة بين القطاعين العام والخاص وإعداد دراسة تضمن خارطة طريق لتحسين إدارتها للمايلة العامة.

وتظل شفافية المالية العامة في غاية الأهمية لضمان فعالية إدارة المالية العامة والمساءلة، كما أن ميثاق شفافية المالية العامة وتقييم شفافية المالية العامة هما العنصران الرئيسيان في جهود الصندوق الجارية لدعم البلدان الأعضاء في هذا المجال. وفي يونيو ٢٠١٩، طبق الصندوق تقييم شفافية المالية العامة في أوزبكستان لتحديد الثغرات في ممارسات شفافية المالية العامة ووضع خطة عملة مفصلة. وعقب التقييم، أصدرت السلطات مرسوما رئاسيا لضمان انفتاح عملية إعداد الميزانية ومشاركة الجمهور في هذه العملية ووضع خارطة طريق لتوسيع نطاق تغطية تقارير المالية العامة وتحسين مستوى جودتها. وأُدْرِجَت هذه الإصلاحات ضمن وثيقة ميزانية ٢٠١٩. كذلك عقد صندوق النقد الدولي أولى حلقاته التطبيقية الإقليمية للتَعَلُّم من النظراء والتي تناولت شفافية المالية العامة في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء المتحدثة بالفرنسية وذلك في دكار ، وجمعت بين مسؤوليين حكوميين، وشركاء التنمية، والمجتمع المدني.

واصل صندوق النقد الدولي دعم الدول الهشة لتعزيز قدراتها في مجال الإدارة المالية العامة. وفي غينيا، أعدت السلطات استراتيجية وخطة عمل للإدارة المالية العامة للسنوات الأربعة القادمة (٢٠١٩–٢٠٢٢)، واعتمدتها بدعم من صندوق النقد الدولي، وتمويل من الاتحاد الأوروبي، استندت فيهما إلى النتائج المستخلصة من تقييم النفقات العامة والمساءلة المالية و"تقييم إدارة الاستثمارات العامة"، وكان صندوق النقد الدولي قد أجراهما في ٢٠١٨. كذلك أصبح حساب الخزانة الواحد لدى البنك المركزي فعالا منذ يناير ٢٠١٩، بدعم من الصندوق، بهدف تحسين إدارة النقدية.

أضواء على قضايا القطاع النقدي

أصبحت جهود صندوق النقد الدولي لتنمية القدرات من أجل تعزيز القطاعين النقدي والمالي تكتسب أهمية خاصة في ظل الحالة الراهنة لآفاق الاقتصاد العالمي الذي يمر بلحظة فارقة. وكان الطلب الكبير على تنمية القدرات خلال السنة المالية ٢٠١٩ يغطي مجموعة واسعة من مجالات الموضوعات الرئيسية المتخصصة: التنظيم والرقابة في القطاع المالي، وعمليات البنوك المركزية، بما فيها إدارة سعر الصرف، وسياسة السلامة الاحترازية الكلية، والاستقرار المالي، وإدارة الدين، ومنع وقوع الأزمات وإدارتها، ومراجعات الاستقرار المالي. وواصل الصندوق كذلك بناء القدرات لتقديم دعم أفضل للبلدان الأعضاء في المجالات المستجدة مثل المخاطر الإلكترونية والتكنولوجيا المالية وظل منخرطا إلى حد كبير في تحديث الحوكمة وفي تقديم المساعدة الفنية.

واسترشادا بالأولويات التي حددها الصندوق والاستراتيجية متوسطة المدى لإدارة الأسواق النقدية والرأسمالية ٢٠١٧–٢٠٢٠، تضمن تقديم المساعدة الفنية الميدانية ما يعادل عمل ٧٥ خبيرا بدوام كامل خلال السنة المالية ٢٠١٩ ، واستفادت منها ما يزيد على ١٣٧ منطقة اختصاص – مؤسسات ثنائية وأجهزة إقليمية – في مختلف أنحاء العالم. وكانت إفريقيا جنوب الصحراء هي أكبر متلق للمساعدة الفنية (٤٠٪ خلال السنة المالية ٢٠١٩)، تلتها منطقة آسيا والمحيط الهادئ ومنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. وتستمر الجهود الكبيرة الموجهة نحو البلدان منخفضة الدخل وللدول الهشة وكذلك الاقتصادات الصاعدة والتي تمر بمرحلة تحول.

وكانت أنشطة بناء القدرات في مجالات الاستقرار المالي، لاسيما في سياق مراجعة استقرار القطاع المالي، هي التي شهدت أكبر درجات النمو.

وثبت خلال السنوات الماضية أن مرونة أنماط تقديم المساعدة الفنية تكتسب أهمية خاصة في التوصل إلى نتائج جيدة. وتمكن صندوق النقد الدولي، بمساعدة من الجهات المانحة، من توفير ٣٦ خبيرا يعملون على أساس ثنائي لفترات طويلة في جميع المناطق وتعميم "مراجعة استقرار القطاع المالي كأداة للمساعدة الفنية التي تُقَدَّم على أساس الطلب لمساعدة البلدان منخفضة الدخل والبلدان في الشريحة الأدنى من فئة الدخل المتوسط على الكشف عن المخاطر ومواطن الضعف في القطاعات المالية وإعداد خارطة طريق شاملة ومرتبة تباعا حسب الأولويات للمساعدة الفنية بهدف بناء القدرات للتصدي لهذه التحديات. وأُجريت خلال السنة المالية ٢٠١٩ ست عمليات مراجعة تشخيصية (كمبوديا وكوسوفو ونيكاراغوا وسري لانكا والضفة الغربية وغزة وزمبابوي)، ومن المقرر إجراء خمس عمليات أخرى خلال السنة المالية ٢٠٢٠ (بنغلاديش وجيبوتي وغامبيا وغينيا ورواندا). وتقدم العمل لمتابعة التنفيذ على خارطة طريق المساعدة الفنية في ثلاثة بلدان أخرى شملتها مراجعة استقرار القطاع المالي (كوستاريكا وفيجي وباراغواي) بدعم من موارد الصندوق، وكذلك بدأ العمل في أوغندا بدعم من صندوق استقرار القطاع المالي. وفضلا على ذلك، وتحت مظلة صندوق استقرار القطاع المالي،استُكمِلَت في فبراير ٢٠١٩ الدورة التدريبية عبر شبكة الإنترنت عن قضايا الرقابة والتنظيم في سياق البرنامج التجريبي المشترك بين معهد الاستقرار المالي في بنك التسويات الدولية وصندوق النقد الدولي.

وفيما يلي بعض الأمثلة الأخرى على المساعدة الفنية التي يقدمها الصندوق في القطاعين النقدي والمالي:

- الأرجنتين: دعم جهود تنفيذ البرنامج بتنمية القدرات في مجال إدارة الدين المحلي وإطار تنفيذ السياسات النقدية.
- كمبوديا: مساعدة السلطات على تعديل وتنفيذ العديد من اللوائح التنظيمية المهمة للقطاع المصرفي في مجالات مثل رصد مخصصات خسائر رأس المال والقروض الضعيفة.

- غابون: العمل مع بنك دول وسط إفريقيا لتعزيز إطار عملياته النقدية.
- هايتي: تحديث الأطر والقدرات الرقابية وبدء تنفيذ الرقابة المصرفية القائمة على المخاطر.
- موريشيوس: مساعدة السلطات على تحسين التخطيط لحالات الطوارئ من أجل الإعداد لمواجهة الأزمات وإدارتها ورفع مجموعة من التشريعات للعرض على مجلس النواب مع وضع نظام جديد لحل الأزمات وإدارتها إلى جانب الإصلاحات الداعمة الأخرى.
- الجبل الاسود: تعزيز صياغة استراتيجيات متوسطة الأجل لإدارة الدين والعلاقات مع السوق.
- ميانمار: مساعدة السلطات على تطبيق قواعد تنظيمية احترازية في الجهاز المصرفي، وتعزيز قدراتها الرقابية ووضع خطط للطوارئ، ودعم تطوير سوق المال وسوق النقد الأجنبي.
- الصومال: دعم البنك المركزي في وضع الأسس اللازمة للرقابة الفعالة من خلال تعزيز أعمال إصدار التراخيص والرقابة المصرفية.
- والعمل المستمر مع البلدان المرتبطة ببرامج مع الصندوق (مثل أفغانستان وجورجيا وأوكرانيا).

أضواء على القضايا الإحصائية

يتسم عمل الصندوق في مجال تنمية القدرات الإحصائية بأهميته البالغة نظرا لأنه يسمح للبلدان الأعضاء بصياغة سياسات تقوم على إحصاءات اقتصادية كلية ومالية قابلة للمقارنة وتتوافر في الوقت المناسب. وتضاعفت أنشطة تنمية القدرات منذ عام ٢٠١١، حيث وصلت أنشطة المساعدة الفنية والتدريب إلى ما يزيد على ٧٠٠ نشاط خلال السنة المالية ٢٠١٩، الأمر الذي وضع الصندوق في مصاف أكبر خمس جهات تنمية القدرات الإحصائية في العالم. وتلقى أنشطة الصندوق لتنمية القدرات في مجال الإحصاءات دعما بفضل دوره القيادي على مستوى العالم في وضع المنهجيات الإحصائية وكجهة واضعة للمعايير الدولية، وكذلك الرابط الوثيق بين تنمية القدرات في هذا المجال وعمليات الرقابة والإقراض من الصندوق.

وصدر في إبريل ٢٠١٩ "المرشد إلى إعداد مؤشرات السلامة المالية" لعام ٢٠١٩. ويحتوي هذا المرشد على تحديث للإرشادات المنهجية التي تضعها إدارة الإحصاءات في الصندوق حول المفاهيم والتعريفات، ومصادر البيانات، وأساليب إعداد بيانات مؤشرات السلامة المالية ونشرها. ويتضمن المرشد كذلك مؤشرات جديدة لتوسيع نطاق تغطية القطاعات، فيغطي جهات الوساطة المالية الأخرى، وصناديق سوق المال، وشركات التأمين، وصناديق معاشات التقاعد، والشركات غير المالية، وقطاع الأسر.

ووُضِع بنيان جديد متوسط المدى لأنشطة تنمية القدرات الإحصائية مما يحسن توجيهها ويرفع مستوى الكفاءة في تقديمها ويسهل التحرك السريع في التعامل مع الأولويات والتحديات العالمية المتطورة نتيجة للابتكار التكنولوجي. وفي ظل هذا البنيان، يجري العمل من خلال المراكز الإقليمية لتنمية القدرات، الذي يركز على تحسين الأطر المنهجية لإعداد الإحصاءات، وتكمله الصناديق المواضيعية التي تدعمها عدة جهات مانحة مثل "صندوق استقرار القطاع المالي" و"صندوق البيانات لدعم القرارات" الذي بدأ في يونيو ٢٠١٨.

ويتمتع "صندوق البيانات لدعم القرارات" بصلاحيات واسعة لتعزيز توافر البيانات ورفع مستوى جودتها لكي يُعتمد عليها في صنع القرارات، الأمر الذي يسمح بمرونة الاستجابة وتوفير احتياجات البلدان الأعضاء من البيانات ذات الأولوية في بئية دولية محفوفة بمصاعب متزايدة وتلبية الاحتياجات المستجدة من البيانات التي يتطلبها الحوار بشأن السياسات على مستوى العالم. على سبيل المثال، يعمل صندوق البيانات لدعم القرارات على تنفيذ أنشطة تنمية القدرات في مجال إحصاءات الدين في بداية الفترة استجابة للمخاوف العالمية المتزايدة فيما يخص شفافية الدين.

وإضافة إلى بعثات المساعدة الفنية والحلقات التطبيقية المعدة خصيصا لمعالجة أكثر المخاطر الاقتصادية إلحاحا الناجمة عن محدودية نطاق تغطية إحصاءات الدين، يجري العمل على إعداد دورة للتعلُّم عبر شبكة الإنترنت عن إحصاءات الدين في ظل صندوق البيانات لدعم القرارات من أجل توسيع نطاق تغطية التدريب التقليدي الذي يقدمه الصندوق في الفصول الدراسية. ومع مرور الوقت، فإن التمويل في ظل صندوق البيانات لدعم القرارات سيتيح لصندوق النقد الدولي إمكانية تقديم منهج شامل للجمهور للتعلُّم عبر شبكة الإنترنت في جميع مجالات الإحصاءات الاقتصادية بدون أي تكلفة.

والشمول المالي مثال آخر على استجابة صندوق البيانات لدعم القرارات لاحتياجات صناع السياسات. فصندوق البيانات لدعم القرارات يضمن توفير ومواصلة تعزيز مسح إمكانية الحصول على الخدمات المالية، وهو مسح متميز يغطي ١٨٩ بلدا ويجمع بيانات سنوية عن الشمول المالي بطريقة تتسم بكفاءة التكلفة من جانب العرض (مثل البنوك المركزية والأجهزة التنظيمية). ويشمل ذلك بيانات خاصة بقضايا الجنسين يستند إليها صناع السياسات في اتخاذ قرارات تتعلق بكيفية تحسين إمكانات حصول المرأة على الخدمات المالية – وهو أحد القنوات الرئيسية لتحسين استفادة المرأة من الفرص المتاحة. وبدءا من مسح إمكانية الحصول على الخدمات المالية لعام ٢٠١٨، تم تعميم جمع البيانات المقسمة حسب نوع الجنس، ودعمها بحلقات تطبيقية لزيادة مشاركة البلدان بالإجابة على المسح وتوسيع نطاق تغطيته.

ولتنمية القدرات الإحصائية دور رئيسي في تطبيق "الاستراتيجية الشاملة للبيانات والإحصاءات" الجديدة لتي وضعها الصندوق وأطلقها في مارس ٢٠١٨. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى الانتقال إلى نظام بيئي من البيانات والإحصاءات التي تمكن الصندوق وأعضائه من تلبية الاحتياجات المتغيرة من البيانات في العالم الرقمي. ومن أجل التصدي للتحدي الذي يكمن في انتهاج الطريقة السليمة التي تجعل الإحصاءات تعكس التغيرات التكنولوجية واستخدام التكنولوجيا الحديثة في قياس الاتجاهات الاقتصادية، يدخل الصندوق في علاقات شراكة مع اقتصادات الأسواق الصاعدة المزدهرة وسط أجواء الابتكار الرقمي. وعلى سبيل المثال، قام مشروع للمساعدة الفنية في إندونيسيا باستكشاف استخدام البيانات الضخمة في إعداد بيانات عالية التواتر عن الأسعار، وذلك بدعم من صندوق البيانات لدعم القرارات. وتهدف مشروعات تنمية القدرات المتعلقة بأسعار العقارات إلى معالجة التحديات في توليد بيانات مصدرية من خلال البيانات الضخمة بغرض وضع نظام للإنذار المبكر بفقاعات العقارات التي يمكنها أن تهدد استقرار القطاع المالي بسرعة.

ومن الضروري توفير بيانات اقتصادية سليمة من أجل رصد أهداف التنمية المستدامة، نظرا لأن إعداد ما يزيد على ثلث هذه المؤشرات يعتمد بصورة مباشرة أو غير مباشرة على استخدام المتغيرات الاقتصادية لأغراض القياس. على سبيل المثال، يستخدم كثير من أهداف التنمية المستدامة الإحصاءات الاقتصادية مثل إجمالي الناتج المحلي والصادرات وإيرادات المالية العامة كمقام. ونظرا لأن أبرز البلدان المستفيدة من تنمية القدرات الإحصائية هي بلدان منخفضة الدخل وبلدان في الشريحة الأدنى من فئة الدخل المتوسط، ولا سيما الدول الهشة، ففي إمكان الصندوق المساعدة على دعمها في رصد أهداف التنمية المستدامة. وفي حالة ليبيريا، نُشرَت تقديرات إجمالي الناتج المحلي للمرة الأولى عن الفترة ٢٠٠٨–٢٠١٦ بعد حصولها على مساعدة فنية من الصندوق. وأخيرا، أجابت ٣٩ دولة من بين ٤٢ دولة هشة ومتأثرة بالصراعات على الأسئلة حول الاستفادة من الخدمات المالية واستخدام البيانات في مسح إمكانية الحصول على الخدمات المالية لعام ٢٠١٨. وإضافة إلى أنشطة تنمية القدرات التي تهدف إلى المساعدة على تعزيز رصد أهداف التنمية المستدامة، وقع اختيار المجتمع الدولي على صندوق النقد الدولي باعتباره المؤسسة القيِّمة على أربعة مؤشرات تغطي الاستقرار المالي، والحصول على الخدمات المالية، ومتغيرات المالية العامة.

الإطار ٢-١
تنمية القدرات: تغيير أساس حساب إجمالي الناتج المحلي في البلدان أعضاء الصندوق

خلال السنة المالية ٢٠١٩، قدمت إدارة الإحصاءات في الصندوق الدعم والمشورة بشأن إعداد الحسابات القومية، بما في ذلك تغيير أساس حساب إجمالي الناتج المحلي. وأدت هذه التغييرات في كثير من الحالات إلى إجراء تعديلات كبيرة في تقديرات إجمالي الناتج المحلي الاسمي. وعلى مدار العام الماضي، نشرت ثمانية بلدان تعديلات كبيرة للغاية في بيانات إجمالي الناتج المحلي الذي ارتفع بنسبة ٢٠٪ أو أكثر. وتؤثر هذه التعديلات الكبيرة على التحليلات والتنبؤات الاقتصادية الكلية، بما فيها أهم المؤشرات، ومن ثم فإن تحليلات استمرارية القدرة على تحمل الدين التي تخضع للضبط الدقيق وتستند إلى نسب الدين إلى إجمالي الناتج المحلي تصبح موضع شك في بعض الأحيان.

وتكتسب عملية تغيير أساس حساب إجمالي الناتج المحلي أهمية في تحديث الهيكل الاقتصادي في الإحصاءات الاقتصادية الكلية. ويقترن تغيير أساس الحساب عموما مع إجراء مراجعة شاملة وتحديث مصادر البيانات، والأساليب والتصنيفات المستخدمة في إعداد الحسابات القومية. وتقدم إدارة الإحصاءات في الصندوق المشورة للبلدان الاعضاء بشأن تغيير أساس حساب إجمالي الناتج المحلي لديها كل خمس سنوات بما يتماشى مع المعايير الدولية، أو على فترات أقرب عند حدوث تطورات اقتصادية جديدة مهمة. ويخفف هذا الأمر من حدوث تحولات كبيرة وغير متوقعة في إجمالي الناتج المحلي الاسمي. وتغيير أساس الحساب بصورة متكررة يضمن استمرار أهمية دور تقديرات إجمالي الناتج المحلي في عمليات صنع السياسات والرقابة القائمة على أدلة. ومع هذا، يجب أن يدعم هذا التغيير تواصل واضح وفي الوقت المناسب من هيئات الإحصاءات الوطنية لضمان الحفاظ على ثقة المستخدمين في البيانات.

وأخيرا، فإن صندوق النقد الدولي، في ظل صندوق استقرار القطاع المالي، يركز في تقديم المساعدة الفنية الموجهة على إحصاءات القطاع المالي للمساعدة في الكشف عن المخاطر ومواطن الضعف الاقتصادية التي تؤثر على البلدان منخفضة الدخل والبلدان في الشريحة الأدنى من الفئة متوسطة الدخل. ويتضمن ذلك تنمية القدرات في مجال إعداد مؤشرات السلامة المالية بهدف الوصول إلى تغطية شبه شاملة للإبلاغ بحلول عام ٢٠٢٢، لتحقيق أهداف منها دعم رصد أهداف التنمية المستدامة على مستوى العالم. ويتضمن كذلك تنمية القدرات التي تسمح للبلدان بتحليل الميزانيات العمومية للكشف عن الروابط المتبادلة وانتشار التداعيات من قطاع اقتصادي إلى قطاع آخر ، أو إلى بقية العالم، ويُسترشد بها بالتالي في تحليل المخاطر ووضع تدابير السياسات لتخفيف آثارها.

أضواء على المسائل القانونية

استمر العمل على تنمية القدرات في الموضوعات المتعلقة بالنزاهة المالية – مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وجهود مكافحة الفساد، وعلاقات المراسلة المصرفية. ويقوم الصندوق المواضيعي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الذي تدعمه جهات مانحة متعددة، بتمويل مشروعات المساعدة الفنية في ٢٢ بلدا، إضافة إلى تنفيذ مشروعات بحثية تتناول تمويل الإرهاب وشفافية بيانات الملاك المستفيدون/ الكيان المستفيد. وتحصل ١٦ بلدا إضافية على مساعدات في ظل صناديق مختلفة متعددة الأطراف أو ممولة ذاتيا أو ثنائية. ويواصل صندوق النقد الدولي التنسيق بانتظام في تقديم المساعدة الفنية لتحقيق الحد الأقصى من النتائج وتجنب ازدواجية الجهود. وفي بوتسوانا، عمل فريق الصندوق إلى جانب خبراء الخزانة الأمريكية والبريطانية لتقديم المشورة بشأن الاستخبارات المالية والرقابة المصرفية بغرض مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وأجرى الصندوق مؤخرا تقييما للصين في ظل المعايير الدولية لفرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال، كما شرع في تقييم جنوب إفريقيا. وأُجريت عمليات تقييم شاملة لمسائل قانونية تتعلق بمكافحة الفساد بهدف البدء في توجيه أعمال تنمية القدرات في ٢٠٢٠.

واستمرت المساعدة الفنية في مجال قانون المال والمالية العامة بنفس المستويات السابقة، بما في ذلك في مجالات البنوك المركزية، والأطر القانونية للقطاع المالي، وتسوية أوضاع البنوك وإدارة الأزمات. وازدادت المساعدة في وضع أطر قانونية للإدارة المالية العامة (بما فيه تشريعات القواعد المالية) وإصلاحات الأسواق المالية (سندات الدين العام وحيازة السندات والضرائب) تماشيا مع جدول أعمال وُضع لهذا الغرض. وكان كل مجال من هذه المجالات هو الموضوع الرئيسي الذي تناولته حلقات نقاش مختلفة (في واشنطن العاصمة والكويت وموريشيوس وسنغافورة) ن بينما عُقِدَت حلقة نقاش كذلك في جنوب إفريقيا في مارس ٢٠١٩ تناولت المسائل القانونية المتعلقة بالتكنولوجيا المالية والوسائل التكنولوجية الناشئة.

واستمر الطلب القوي على المساعدة الفنية بشأن القانون الضريبي في المجالات الأساسية كضريبة الدخل وضرائب القيمة المضافة والإجراءات الضريبية، مما يعكس زيادة الاهتمام العالمي بالقضايا الضريبية الدولية، ودعمه نشر دراسة بشأن السياسات أصدرها الصندوق بعنوان "ضرائب الشركات في الاقتصاد العالمي." ووردت هذه القضايا أيضا في المساهمات القانونية الرئيسية في مجموعة الأدوات التي أقرتها مجموعة العشرين والمخرجات الأخرى المصممة لدعم تنمية القدرات في البلدان منخفضة الدخل.

وظل صندوق النقد الدولي يوفر المساعدة الفنية لجميع البلدان الأعضاء، منها مدغشقر وميانمار، فيما يتعلق بنظم الصرف لديها من أجل مساعدتها على صياغة قوانينها بشأن الصرف الأجنبي واللوائح التنظيمية ذات الصلة وذلك لمساعدة البلدان على ضمان الوفاء بالتزاماتهم في ظل اتفاقية تأسيس الصندوق.

وواصل الصندوق أيضا تقديم المساعدة الفنية إلى البلدان الأعضاء في مجالات الإعسار وحقوق الدائنين للمساعدة على ضمان الإصلاح المبكر والسريع للشركات التي تتوافر لها مقومات الاستمرار وتصفية الشركات التي تفتقر إلى هذه المقومات، وتمكين الأسر المثقلة بالديون المفرطة من أن تحظى ببداية جديدة، وتوفير سبل أفضل لحماية حقوق الدائنين. كذلك قدم الصندوق المساعدة في التعامل مع موضوعات متخصصة مثل تنظيم المديرين القضائيين لحالات الإعسار وإعداد نظم لجمع بيانات الإعسار. ونظم الصندوق حلقات تطبيقية عن الإعسار للمسؤولين الحكوميين عقدها في معهد فيينا المشترك ومعهد التدريب في سنغافورة. وعلاوة على ذلك، نظم الصندوق بالتعاون مع مجلس الإعسار والإفلاس في الهند ووزارة شؤون الشركات الهندية حلقة تطبيقة عن الإعسار للمسؤولين الحكوميين.

وعلى صعيد التدريب، واصل الصندوق تقديم دورات تدريبية لكبار المسؤولين، بما فيه الدورة عن الجوانب القانونية المتعلقة بالمؤسسات المالية الدولية في معهد فيينا المشترك ومعهد التدريب في سنغافورة.

الشكل البياني ٢–٤
حصص الإنفاق على أنشطة صندوق النقد الدولي الرئيسية، السنة المالية ٢٠١٩

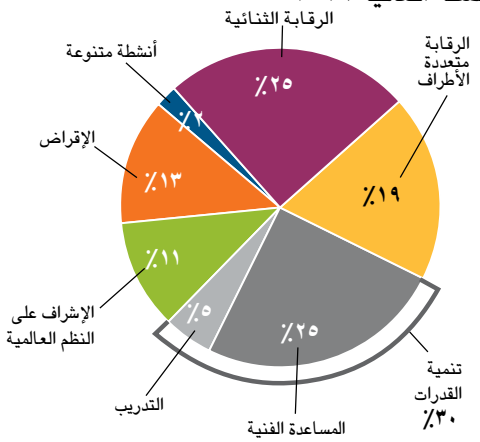

المصادر: النظام التحليلي لحساب التكلفة ووضع التقديرات لدى مكتب الميزانية والتخطيط بصندوق النقد الدولي، وحسابات خبراء الصندوق.

الشكل البياني ٢–٥
الإنفاق على تنمية القدرات، السنوات المالية ٢٠١٥–٢٠١٩
(بملايين الدولارات الأمريكية)

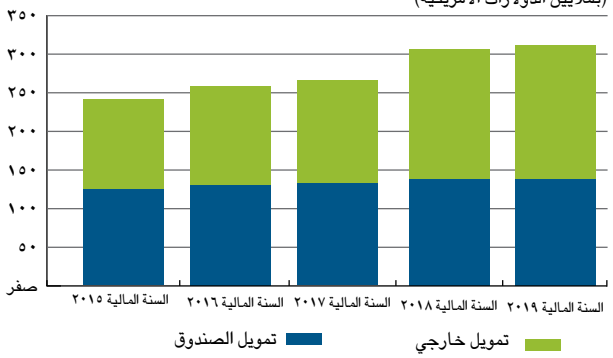

المصادر: النظام التحليلي لحساب التكلفة ووضع التقديرات لدى مكتب الميزانية والتخطيط بصندوق النقد الدولي، وحسابات خبراء الصندوق.

الشكل البياني ٢–٦
الإنفاق على تنمية القدرات، حسب المنطقة، السنوات المالية ٢٠١٦–٢٠١٩
(ملايين الدولارات الأمريكية)

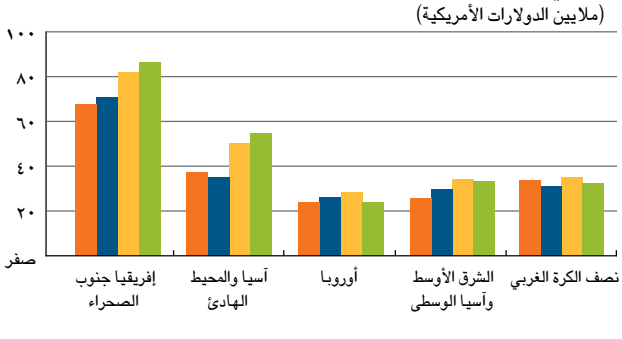

المصادر: النظام التحليلي لحساب التكلفة ووضع التقديرات لدى مكتب الميزانية والتخطيط بصندوق النقد الدولي، وحسابات خبراء الصندوق.

الشكل البياني ٢–٧
الإنفاق على تنمية القدرات، حسب فئة الدخل، السنوات المالية ٢٠١٦–٢٠١٩ [١]
(ملايين الدولارات الأمريكية)

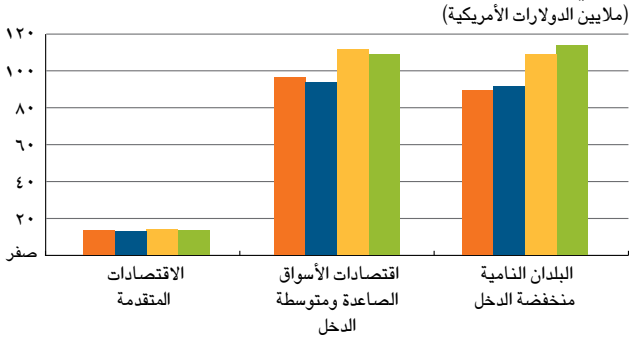

المصادر: النظام التحليلي لحساب التكلفة ووضع التقديرات لدى مكتب الميزانية والتخطيط بصندوق النقد الدولي، وحسابات خبراء الصندوق.

[١] تُصنَّف الاقتصادات المتقدمة حسب ما ورد في عدد إبريل ٢٠١٩ من تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي». وتتضمن الاقتصادات المتقدمة جزر وأراض صغيرة. وبلدان الاقتصادات النامية منخفضة الدخل هي تلك المصنفة كبلدان مؤهلة للاستفادة من موارد «الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر» وكان نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي فيها أقل من حد الدخل المقرر لخروج الدول «غير الصغيرة» من مرحلة الأهلية للاستفادة من موارده. وتتضمن هذه المجموعة زمبابوي لكنها تستبعد بعض البلدان الأغنى المؤهلة للاستفادة من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر. واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل تتضمن الاقتصادات غير المصنفة ضمن الاقتصادات المتقدمة أو البلدان النامية منخفضة الدخل.

الشكل البياني ٢–٨
الإنفاق على تنمية القدرات، حسب الموضوع، السنوات المالية ٢٠١٦–٢٠١٩
(ملايين الدولارات الأمريكية)

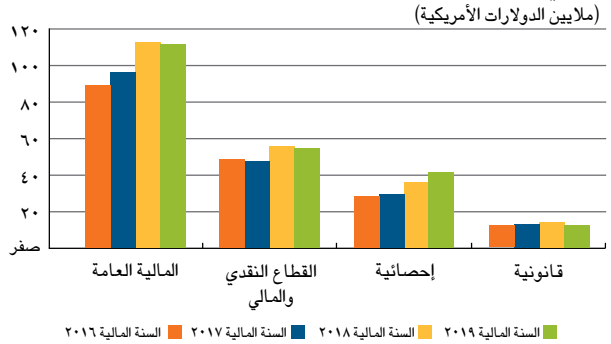

المصادر: النظام التحليلي لحساب التكلفة ووضع التقديرات لدى مكتب الميزانية والتخطيط بصندوق النقد الدولي، وحسابات خبراء الصندوق.

جهود الصندوق في مجال تنمية القدرات بالأرقام

بناء على طلب البلدان الأعضاء، قدم الصندوق الدعم في مجال تنمية القدرات، الذي يتضمن تنمية المؤسسات والسياسات وتنمية قدرات الموظفين، وشمل الدعم جميع البلدان الأعضاء البالغ عددها ١٨٩ بلدا. وشكلت جهود تنمية القدرات حوالي ثلث النفقات الإدارية للصندوق في السنة المالية ٢٠١٩. وكان معظم هذا الإنفاق على المساعدة الفنية، التي تمثل ٢٥٪ من مجموع النفقات الإدارية، بينما يمثل التدريب ٥٪ (الشكل البياني ٢–٤).

وتتسق مستويات الإنفاق الكلي على أنشطة الصندوق لتنمية القدرات خلال السنة المالية ٢٠١٩ بوجه عام مع مستويات السنة المالية ٢٠١٨. وظل مجموع الإنفاق المباشر على أنشطة تنمية القدرات (باستثناء النفقات العامة للدعم العام والحوكمة) في حدود ٣٠٦ مليون دولار خلال السنة المالية ٢٠١٩ مقابل ٣٠٣ مليون دولار خلال السنة المالية ٢٠١٨ (الشكل البياني ٢–٥). وبلغت نسبة العنصر الممول من جهات خارجية ٥٥٪ من المجموع خلال السنة المالية ٢٠١٩.

تنمية القدرات

حصلت منطقة إفريقيا جنوب الصحراء على أكبر حصة من الإنفاق على تنمية القدرات بسبب ارتفاع عدد البلدان النامية منخفضة الدخل في هذه المنطقة. وظل الإنفاق الكلي على تنمية القدرات ثابتا بالفعل لكنه ازداد في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء (٥٪) وآسيا والمحيط الهادئ (١٤٪)، مما يرجع إلى زيادة تقديم المساعدة في اثنين من المراكز الإقليمية لتنمية القدرات (مركز التدريب والمساعدة الفنية الإقليمي لجنوب آسيا، ومركز تنمية القدرات المشترك بين صندوق النقد الدولي والصين)، بينما تراجع في أوروبا (١٤٪) وفي نصف الكرة الغربي (٨٪)، (الشكل البياني ٢–٦). ومعظم المساعدات التي يقدمها الصندوق في مجال تنمية القدرات لا تزال توجه إلى بلدان الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل (٤٦٪) والبلدان النامية منخفضة الدخل (٤٨٪) (الشكل البياني ٢–٧).

وظلت عناصر المساعدة على تنمية القدرات التي يقدمها الصندوق حسب الفئة دون تغيير يُذكر (المالية العامة والقطاع النقدي والمالي، والإحصاءات، والمسائل القانونية)، لكن النمو على مستوى الفئات كان مختلطا. فارتفع الإنفاق في مجال الإحصاءات (١٤٪) خلال السنة المالية ٢٠١٩، بينما انخفض الإنفاق على المسائل القانونية ومسائل القطاع النقدي والقطاع المالي بمقدار ١٣٪ و٣٪، على التوالي (الشكل البياني ٢–٨). وتشكل المساعدة على تنمية القدرات في مجال المالية العامة ٣٧٪ من مجموع المساعدة التي يقدمها الصندوق.

التدريب

التدريب هو أحد أنواع بناء القدرات الضروري والمتواصل يدعم الصندوق من خلاله جهود البلدان الأعضاء في تعزيز رأس المال البشري اللازم لوضع سياسات اقتصادية كلية سليمة وتنفيذها. ويقدم صندوق النقد الدولي التدريب في مجالات رئيسية تلقى اهتمام المسؤولين في البلدان الأعضاء، تتراوح ما بين التحليل الاقتصادي الكلي وحتى سياسات المالية العامة والقطاع النقدي والقطاع المالي، وكذلك الإحصاءات الاقتصادية الكلية والقضايا القانونية. ويغطي التدريب كذلك قضايا حديثة مثل النمو الاحتوائي، وموضوعات ناشئة مثل إعداد الميزانية المراعية للمنظور الجنساني والتكنولوجيا المالية. ويغطي التدريب الذي يقدمه الصندوق مختلف أنحاء العالم من خلال شبكة من مراكز وبرامج التدريب الإقليمية مما يضمن فعالية دمج القضايا الخاصة بكل منطقة في محتويات التدريب.

وخلال السنة المالية ٢٠١٩، قدم الصندوق ٤٥٧ دورة تدريبية، شارك فيها ١٦,٩٥٠ مسؤولا من ١٨٨ بلدا. وحصلت اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل على النصف من مجموع برامج التدريب التي قدمها الصندوق (الشكل البياني ٢–٩). وعلى مستوى المناطق، كان نصيب منطقة إفريقيا جنوب الصحراء هو الأكبر على الإطلاق، حيث بلغ ٣٠٪، وتلتها منطقة آسيا والمحيط الهادئ (٢٥٪) (الشكل البياني ٢–١٠). وتظل مشاركة المسؤولين من الدول الهشة مرتفعة (٣٧٣٩ مسؤولا خلال السنة المالية ٢٠١٩)، أي ما يصل إلى ٢٢٪ من العدد الكلي، ويمثل التعلُّم عبر شبكة الإنترنت الوسيلة الرئيسية للحصول على التدريب.

وثبتت كفاءة التَعَلُّم عبر شبكة الإنترنت في تحقيق هدفين مزدوجين هما تبادل المعرفة مع جمهور أوسع وزيادة التدريب المتاح للمسؤولين الحكوميين. ومنذ انطلاق هذا البرنامج في ٢٠١٣، وصل عدد من استكملوا بنجاح دورة تدريبية عبر شبكة الإنترنت إلى ما يزيد على ١٨٩٦٠ مسؤول حكومي وما يزيد على ١٣٤٠٠ من الجمهور العام من ١٩١ بلدا. وقدم الصندوق ما يزيد على ٢٠ دورة تدريبية بخمس لغات خلال السنة المالية ٢٠١٩، بينما تزايد عدد الدورات التي يحدد وتيرتها المتدرب والمفتوحة لما يصل إلى عام واحد في المرة. واتسع منهج التدريب ليضم دورات جديدة عن الرقابة والتنظيم في القطاع المصرفي، ووُضِعَت بالتعاون مع بنك التسويات الدولية، وترجمات جديدة للدورة عبر شبكة الانترنت عن إصلاح دعم الطاقة ودورة إدارة الاقتصاد الكلي في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية. والدورات الدراسية المفتوحة واسعة النطاق عبر شبكة الإنترنت (MOOCs) تجذب المشاركين من كل مناحي الحياة وهي أحد الأشكال الفعالة للتواصل وتبادل المعرفة في الصندوق.

وتنوعت أنماط التدريب واقترنت، في بعض الحالات، بالمساعدة الفنية لتنمية القدرات على نحو أكثر تركيزا على البلد المعني ولزيادة تأثيرها. على سبيل المثال، التدريب المخصص الذي يرتكز على منهج التدريب الخارجي للصندوق، يقدم تدريبا قُطريا لفرق المسؤولين في سياق مؤسساتهم بهدف دعم صنع السياسات على أساس استشرافي. وخلال السنة المالية ٢٠١٩، في سياق مشروع التدريب في مجال التنبؤ القائم على نماذج ونظام تحليل السياسات والمخصص لبنك الاحتياطي في ملاوي، تفاعلت فرق التدريب في الصندوق عن كثب مع الفريق القُطْري في ملاوي ومكتب الممثل المقيم لضمان التعاون بشكل جيد في تنسيق أعمال البرنامج وتنمية القدرات. وأُدرِجَت ضمن الاتفاق في ظل التسهيل الائتماني الممدد مع ملاوي قاعدة معيارية هيكلية لوضع استراتيجية تواصل بشأن السياسة النقدية، واستوفت سلطات ملاوي هذا المعيار قبل التاريخ المستهدف. ووضع موظفو وزارة المالية في كل من أرمينيا وجورجيا، بالتعاون مع فرق التدريب في الصندوق، نماذج لأدوات تحليل سيناريوهات السياسات للاستعانة بها في المناقشات والقرارات بشأن السياسات. ويُتوقع إدراج هذه الأدوات والتحليل المقترن بها بصورة منتظمة أكثر في العملية التي يتبعونها في التخطيط للموازنة.

وتُقام كل عام في معهد فيينا المشترك حلقة تطبيقية رفيعة المستوى للتعلُم من النظراء موجهة للممارسين في البنوك المركزية لمنطقة القوقاز وآسيا الوسطى. وتنظم الحلقة إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في الصندوق بالتعاون مع البنك الوطني السويسري، ومعهد فيينا المشترك. وناقش المشاركون في أحدث حلقة تطبيقية سبل تعزيز آليات انتقال آثار السياسة النقدية، وتحسين الطرق التي يتبعونها في إعداد النماذج واستراتيجيات التواصل، وصقل حوكمة البنوك المركزية. وكان البروفيسور جون تايلور الأستاذ في جامعة ستانفورد ضيفا خاصا في هذا الحدث.

ويواصل الصندوق تجربة وسائل تكنولوجية جديدة لدعم زيادة المرونة في تقديم المساعدة وتسهيل مزيد من التعلم من النظراء. وخلال السنة المالية ٢٠١٩، صدر الدليل التفاعلي عن إطار استمرارية القدرة على تحمل الدين في البلدان منخفضة الدخل الذي صاحب تعميم وثيقة السياسات العامة والأداة التحليلية المقترنة به. ويتضمن الدليل فيديو قصير، ورسوم بيانية وجداول تفاعلية، وعناصر تصميم أخرى تساعد المستخدمين على فهم وتطبيق النموذج القياسي الجديد لإطار استمرارية القدرة على تحمل الدين في البلدان منخفضة الدخل الذي أعده صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

الشكل البياني ٢-٩

المشاركة الإجمالية في التدريب، حسب فئة الدخل[١]، السنوات المالية ٢٠١٥-٢٠١٩

(عدد المشاركين)

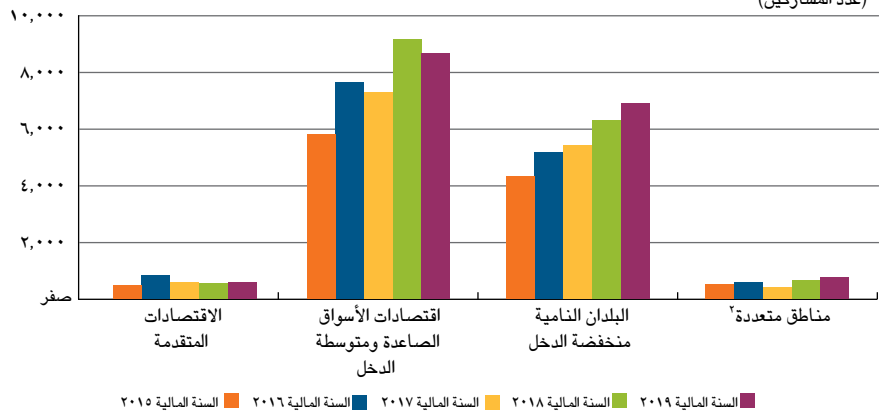

المصدر: نظام تتبع بيانات المشاركين ومقدمي الطلبات (PATS)، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: معظم أنشطة التدريب التي يقدمها الصندوق تندرج تحت برنامج تدريب معهد تنمية القدرات في الصندوق، ويتضمن التدريب الذي ينسقه المعهد، والدورات التي يقدمها المعهد بالتعاون مع إدارات أخرى في المقر الرئيسي وفي أنحاء العالم في مراكز وبرامج التدريب الإقليمية التابعة للصندوق للمسؤولين في البلدان الأعضاء. ويتضمن التدريب كذلك الدورات عبر شبكة الإنترنت التي يجتازها المسؤولون في البلدان الأعضاء بنجاح. وتقدم هذه الدورات كذلك الإدارات الوظيفية خارج برنامج التدريب لمعهد تنمية القدرات.

[١] تُصنَّف الاقتصادات المتقدمة حسب ما ورد في عدد إبريل ٢٠١٩ من تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي». وتتضمن الاقتصادات المتقدمة جزر وأراض صغيرة. وبلدان الاقتصادات النامية منخفضة الدخل هي تلك المصنفة كبلدان مؤهلة للاستفادة من موارد «الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر» وكان نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي فيها أقل من حد الدخل المقرر لخروج الدول «غير الصغيرة» من مرحلة الأهلية للاستفادة من موارده. وتتضمن هذه المجموعة زمبابوي لكنها تستبعد بعض البلدان الأغنى المؤهلة للاستفادة من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر. واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل تتضمن الاقتصادات غير المصنفة ضمن الاقتصادات المتقدمة أو البلدان النامية منخفضة الدخل.

[٢] تتضمن التدريب الإقليمي المقدم للمشاركين من المؤسسات الإقليمية.

الشكل البياني ٢-١٠

المشاركة الإجمالية في التدريب حسب المناطق الأصلية للمشاركين، السنوات المالية ٢٠١٥-٢٠١٩

(عدد المشاركين)

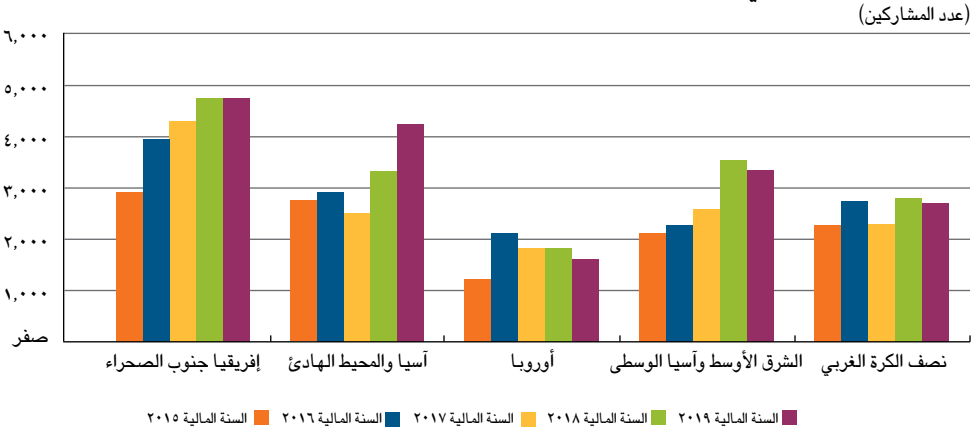

المصدر: نظام تتبع بيانات المشاركين ومقدمي الطلبات (PATS)، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: معظم أنشطة التدريب التي يقدمها الصندوق تندرج تحت برنامج تدريب معهد تنمية القدرات في الصندوق، ويتضمن التدريب الذي ينسقه المعهد، والدورات التي يقدمها المعهد بالتعاون مع إدارات أخرى في المقر الرئيسي وفي أنحاء العالم في مراكز وبرامج التدريب الإقليمية التابعة للصندوق للمسؤولين في البلدان الأعضاء. ويتضمن التدريب كذلك الدورات عبر شبكة الإنترنت التي يجتازها المسؤولون في البلدان الأعضاء بنجاح. وتقدم هذه الدورات كذلك الإدارات الوظيفية خارج برنامج التدريب لمعهد تنمية القدرات.

شراكات من أجل تنمية القدرات

الدعم الذي يقدمه الشركاء يساعد صندوق النقد الدولي على تقديم مساعدة عالية الجودة لتنمية القدرات تلبي احتياجات البلدان الأعضاء وتتسق مع أولويات الصندوق والتنمية العالمية. أما علاقات الشراكة فهي تدعم أنشطة تنمية القدرات في الصندوق بعدة طرق. فالمساهمات المالية من الشركاء تعزز تقديمها. وعلاوة على ذلك، يساهم الشركاء في التَعَلُّم من النظراء ونشر أفضل الممارسات عن القضايا المواضيعية والإقليمية من خلال تبادل خبراتهم ومعارفهم. ويساهمون كذلك في تركيز الصندوق على ضمان توجيه تنمية القدرات نحو تحقق النتائج المرجوة.

ويُوَجَّه دعم الشركاء من خلال المراكز الإقليمية متعددة الأطراف لتنمية القدرات والصناديق المواضيعية، وكذلك من خلال المشروعات الثنائية. وتمكن هذه المبادرات الشركاء من الاستفادة من الموارد وتحقيق نتائج أكبر على المستوى العالمي. وتضم المراكز الإقليمية شبكة عالمية من المراكز تنسق الكثير من أعمال الصندوق لتنمية القدرات على أرض الواقع. وتكمل هذه الأنشطة الصناديق المواضيعية التي ترتكز على مجالات خبرة الصندوق الرئيسية.

وفي السنة المالية ٢٠١٩، وردت مساهمات جديدة من الشركاء لدعم جهود الصندوق في مجال تنمية القدرات بقيمة ٢٢١ مليون دولار، وبلغ مجموع قيمة الأنشطة التي مولها الشركاء حوالي ١٧٨ مليون دولار، غطت حوالي نصف مجموع قيمة أنشطة تنمية القدرات. وخلال السنوات الثلاثة الماضية، كانت أكبر خمسة جهات مساهمة في أنشطة تنمية القدرات التي يقوم بها الصندوق هي الاتحاد الأوروبي واليابان وسويسرا والصين والكويت. ويحظى كل الدعم المقدم لجهود تنمية القدرات بتقدير كبير وساعد على تحقيق نتائج هائلة في البلدان الأعضاء. وفيما يلي أضواء على أهم الشراكات:

- ظلت اليابان تقدم دعما متواصلا على مدى ما يزيد على ٢٥ عاما وهي بالتالي أقدم شركاء الصندوق في مجال تنمية القدرات. وخلال السنة المالية ٢٠١٩، قُدِّم الدعم لمجموعة واسعة من المناطق، مع التركيز بصفة خاصة على آسيا والذي تضمن مساهمات في مكتب تنمية القدرات في تايلند ومعهد التدريب في سنغافورة التابعين لصندوق النقد الدولي. كذلك انضمت اليابان إلى شركاء آخرين في صندوق البيانات لدعم القرارات، فوسعت دعمها للصناديق المواضيعية المنبثقة عن صندوق النقد الدولي.
- والاتحاد الأوروبي هو أكبر شركاء الصندوق في تنمية القدرات، والشريك الوحيد الذي يدعم جميع مراكز المساعدة الفنية الإقليمية للصندوق ومعظم الصناديق المواضيعية. وفي ٢٠١٩، ساهم الاتحاد الأوروبي في الصندوق المواضيعي لتعبئة الإيرادات، وصندوق البيانات لدعم القرارات ومراكز المساعدة الفنية الإقليمية في وسط وغرب إفريقيا. وانطلق في أكتوبر ٢٠١٨ برنامج للإدارة المالية العامة يركز على البلدان التي تعاني من أوضاع هشة والبلدان منخفضة الدخل والبلدان في الشريحة الأدنى من فئة الدخل المتوسط تدعمه المديرية العامة للتعاون والتنمية الدولية. وفي ديسمبر ٢٠١٨، وقع مع الإدارة العامة لسياسة الجوار ومفاوضات التوسع اتفاق بشأن المرحلة الثانية من برنامج الإدارة المالية العامة وبرنامج تعبئة الإيرادات المحلية في جنوب شرق أوروبا، وكذلك برنامج جديد يتعلق بحوكمة المالية العامة في بلدان الشراكة الشرقية في الاتحاد الأوروبي. ووُقِع في ديسمبر ٢٠١٨ على اتفاق بشأن برنامج للإحصاءات مع المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي. وفي يونيو ٢٠١٨، شارك صندوق النقد الدولي في الحدث الإنمائي الرئيسي للاتحاد الأوروبي وهو أيام التنمية الأوروبية، وعرض عمل الصندوق بشأن قضايا الجنسين.

الإطار ٢-٢
مركز إقليمي للمساعدة الفنية في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى ومنغوليا

أعلن صندوق النقد الدولي اعتزامه الدخول في علاقة شراكة مع مجموعة من البلدان الأعضاء والأطراف المقابلة الخارجية بغرض إنشاء مركز إقليمي جديد لتنمية القدرات في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى ومنغوليا (CCAM). وتتسم هذه المنطقة التي يغطيها المركز بالتنوع، فتضم مجموعة من البلدان منخفضة الدخل، وأخرى في طور التحول، وأسواق صاعدة، واقتصادات غنية بالموارد الطبيعية، وبرغم ما حققته بلدانها من تقدم جيد في بناء المؤسسات الاقتصادية ووضع أطر السياسات، إلا أنها لا تزال تواجه تحديات عديدة، وبصفة خاصة التعرض لمخاطر الصدمات الخارجية مثل أسعار السلع الأولية والأوضاع الجغرافية-السياسية. والمركز الإقليمي لتنمية القدرات في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى ومنغوليا سيتيح لصندوق النقد الدولي الاستجابة بسرعة ومرونة لما يستجد من احتياجات، والتنسيق عن كثب مع البلدان الأعضاء وشركاء التنمية وتسهيل التعلُم من النظراء على مستوى المنطقة. وسوف يعمل هذا المركز مباشرة مع أرمينيا وأذربيجان وجورجيا وكازاخستان وجمهورية قيرغيزستان ومنغوليا وطاجيكستان وتركمانستان وأوزبكستان.

■ وتقدم المملكة المتحدة الدعم لأنشطة تنمية القدرات في الصندوق منذ أمد بعيد ولا سيما في مجالات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب،والقطاع المالي، وتشخيص الإدارة الضريبية، وللمراكز الإقليمية في إفريقيا جنوب الصحراء والكاريبي وجنوب آسيا. وهي تمول كذلك اثنين من المشروعات الثنائية الكبيرة في مجال الإحصاءات والبحوث. وفي ديسمبر ٢٠١٨، اتفقت إدارة التنمية الدولية على زيادة التمويل الذي تقدمه لمراكز تنمية القدرات الإقليميةفي إفريقيا جنوب الصحراء والمساهمة في الصندوق المواضيعي لتعبئة الإيرادات. كذلك تنص الاتفاقية الجديدة على تنمية القدرات الموجهة نحو الدول الهشة.

■ وقدمت كوريا الدعم، وهي شريك قوي في أنشطة الصندوق في مجال تنمية القدرات، لمجموعة من المبادرات المهمة في آسيا والمحيط الهادئ ومناطق أخرى، بما فيها العمل على تعبئة الإيرادات، ومكافحة غسل الأموال، والمبادرات الإحصائية، ومعهد الصندوق للتدريب في إفريقيا. وأثناء الاجتماعات السنوية لعام ٢٠١٨، جددت كوريا دعمها وتعهدت بدعم تنمية القدرات في الصندوق لثلاث سنوات أخرى.

الصناديق المواضيعية العالمية لتنمية القدرات

إن الصناديق المواضيعية العالمية لتنمية القدرات التي يؤسسها الصندوق، ويدعمها شركاء خارجيون، تضمن توافر الأدوات للاقتصادات الأقل نموا من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتساعد هذه الصناديق البلدان على زيادة تعبئة الإيرادات، وتحسين إدارة موارد المالية العامة والموارد الطبيعية، وتعزيز استقرار القطاع المالي والحصول على الخدمات المالية، ومعالجة قضايا المديونية، ودعم صنع القرار الاقتصادي عن طريق تحسين الإحصاءات. وهناك أيضا صندوقان مخصصان للبلدان التي تعاني من أوضاع هشة – يعملان مع جنوب السودان والصومال.

وفيما يلي أضواء على الصناديق المواضيعية:

■ انطلق صندوق البيانات لدعم القرارات في يونيو ٢٠١٨. وهو يهدف إلى مساعدة البلدان منخفضة الدخل والبلدان في الشريحة الأدنى من فئة الدخل المتوسط على تحسين توافر الإحصاءات الاقتصادية الكلية ورفع مستوى جودتها وتوسيع نطاق تغطيتها وحداثتها ونشرها – وتساعد هذه الامور جميعا على تحسين صنع السياسات. وسيحقق ذلك نتيجة رئيسية تتمثل في توافر البنية التحتية اللازمة للبلدان لإعداد مؤشرات كثيرة من أهداف التنمية المستدامة وإعداد تقارير عنها. كذلك يشكل مسح إمكانية الحصول على الخدمات المالية عنصرا رئيسيا في صندوق البيانات لدعم القرارات.

■ وفي ديسمبر ٢٠١٨، أقرت اللجنة التوجيهية في الصندوق المواضيعي لتعبئة الإيرادات زيادة حجم الصندوق وإطالة مدته. وتمتد هذه المرحلة الآن ست سنوات بميزانية تبلغ ٧٧ مليون دولار (مقارنة بالخطة الأصلية التي تغطي خمس سنوات بميزانية مقدارها ٦٠ مليون دولار). وسوف يعزز ذلك تقديم المساعدة على تنمية القدرات في مجال تعبئة الإيرادات، وهو أحد الأولويات الإنمائية المهمة.

■ وانطلقت المرحلة الثالثة من تسهيل إدارة الدين خلال اجتماعات الربيع لعام ٢٠١٩. وتسهيل إدارة الدين هو صندوق مواضيعي مشترك بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يركز على إدارة الدين السيادي وموجه في الإساس إلى البلدان منخفضة الدخل. وهو الصندوق الوحيد الذي تدعمه جهات مانحة متعددة ومخصص لتقديم مساعدة شاملة لتنمية القدرات في مجال إدارة الدين.

المراكز الإقليمية لتنمية القدرات

المراكز الإقليمية لتنمية القدرات الستة عشرة هي العمود الفقري للبنية التحتية التي تقوم عليها جهود الصندوق في مجال تنمية القدرات. وتساعد هذه المراكز، المصممة حسب أولويات كل منطقة، في تعزيز قدرة الصندوق على الاستجابة السريعة لما يستجد من احتياجات لتنمية القدرات في أي بلد وتتيح التنسيق عن كثب مع الأطراف المعنية الأخرى على أرض الواقع. ويعمل في هذه المراكز الإقليمية مستشارون مقيمون، كما أنها تعزز التعلُم بين النظرا، وتقدم دعما في التنفيذ العملي ومتابعة مستمرة. ويوفر شركاء التنمية والبلدان المضيفة والبلدان الأعضاء أكثر من ثلاثة أرباع الموارد اللازمة لتشغيل هذه المراكز. وفي ربيع ٢٠١٩، أعلن صندوق النقد الدولي خططا لتأسيس مركز إقليمي جديد لتقديم المساعدة الفنية، يخدم البلدان في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى ومنغوليا (راجع الإطار ٢–٢).

وفيما يلي أضواء على المراكز الإقليمية لتنمية القدرات:

■ تعهد الشركاء والأعضاء في مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الكاريبي بتقديم مزيد من التمويل للمركز. كذلك فإن المركز سيعمق تركيزه على قضايا تغير المناخ وبناء الصلابة، على نحو ما اتُفِق عليه في اجتماع اللجنة التوجيهية في مايو ٢٠١٨.

الإطار ٢–٣
الاحتفال بمرور ٢٥ عاما على إنشاء مركز المساعدة الفنية المالية لمنطقة المحيط الهادئ

في ديسمبر ٢٠١٨، عُقِد مؤتمر احتفالا بمرور ٢٥ عاما على تأسيس مركز المساعدة الفنية المالية لمنطقة المحيط الهادئ وهو أول مركز يُنشئه الصندوق لتقديم المساعدة الفنية. وافتتح السيد أياز سيد قيوم، رئيس وزراء جمهورية فيجي بالنيابة، والسيدة كارلا غراسو، نائب مدير عام صندوق النقد الدولي، المؤتمر الذي استغرق يومين، كما حضرته السيدة هيلين كلارك، رئيس وزراء نيوزيلندا الأسبق ورئيس برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتألف الحضور مما يزيد على مائتي شخص من صناع السياسات وقادة الفكر وممثلين من القطاع الخاص والدوائر الأكاديمية والإعلام حيث أجروا مناقشات حول الطريقة التي يمكن أن تنتهجها البلدان الأعضاء الستة عشرة التي يغطيها المركز لمواصلة تحقيق الاستفادة القصوى من فرص النمو ، وبناء الصلابة في مواجهة الكوارث الطبيعية، وتحقيق النمو الاحتوائي، وكيف يمكن تحسين القدرات من خلال المساعدة الفنية العملية وأنشطة التعلم من النظراء. وعُقِدَت مسابقة للتصوير بين الشباب فألقت الضوء على رحلة التنمية في المنطقة وزادت الوعي بعمل مركز المساعدة الفنية المالية لمنطقة المحيط الهادئ. ويلقى المركز دعما من أستراليا ونيوزيلندا والاتحاد الأوروبي وكوريا وبنك التنمية الآسيوي وفيجي، وهو البلد المضيف، والبلدان الاعضاء فيه. للاطلاع على المزيد، شاهد الفيديو في الموقع الإلكتروني التالي: https://www.imf.org/external/mmedia/view.aspx?vid=5982227772001.

- مركز المساعدة الفنية المالية لمنطقة المحيط الهادئ – المركز الإقليمي لجزر المحيط الهادئ – احتفل في ديسمبر ٢٠١٨ بمرور ٢٥ عاما على إنشائه (راجع الإطار ٢–٣). كذلك اتفق الشركات والأعضاء في المركز على رفع ميزانية المرحلة الحالية بشكل كبير لتصل إلى حوالي ٤٠ مليون دولار من أجل تلبية الطلبات الجديدة على تنمية القدرات في التعامل مع قضايا النمو الاحتوائي والصلابة في مواجهة تغير المناخ.

- ومن أجل تلبية الطلب الكبير على التدريب في إفريقيا، أقرت الإدارة العُليا في الصندوق زيادة الأنشطة بالتدريج في المرحلة الثانية بمعهد التدريب لصالح إفريقيا. وتمتد المرحلة الثانية من مايو ٢٠١٩ حتى نهاية إبريل ٢٠٢٤، وترتفع الميزانية بمقدار ٣٥ مليون دولار في هذه المرحلة (بلغت ميزنية المرحلة الأولى ٢٣ مليون دولار). وسوف تساعد هذه الزيادة على تقديم مزيد من التدريب في القضايا الرئيسية والمستجدة (بما فيها الحوكمة وقضايا الجنسين وتغير المناخ)، وعلى تقدم مزيد من الدعم للدول الهشة، ومزيد من التدريب المُخصص حسب الاحتياجات وأنشطة التعلُم من النظراء. وسوف يظل التدريب المخصص يدعم المشروعات ذات الأولوية في مراكز المساعدة الفنية في إفريقيا.

انطلاق دورة تدريبية باللغة العربية عبر الإنترنت عن إصلاح دعم الطاقة

قام مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط، بالتعاون مع إدارات مختلفة في الصندوق، بإعداد وتقديم دورة تدريبية باللغة العربية عبر شبكة الإنترنت عن إصلاح دعم الطاقة. وأُدخِلَت تعديلات على هذه الدورة لكي تلائم المنطقة العربية وأصبحت تتضمن وحدة نموذجية خاصة لتقييم أبرز التحديات والدروس المستخلصة من تجربة المغرب. ولاقت الدورة إقبالا لا بأس به، حيث استكملها ١٨٠ من المسؤولين في القطاع العام من البلدان العربية عندما أُتيحت للمرة الأولى في يناير/فبراير ٢٠١٩.

الإطار ٢–٤
منتدى رفيع المستوى للتعلُم من النظراء: السياسة النقدية في رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان)

نظم صندوق النقد الدولي بالتعاون مع السلطة النقدية في سنغافورة خلال الفترة من ٩–١٠ يوليو ٢٠١٨ منتدى رفيع المستوى للتعلُم من النظراء عن تحديث أطر السياسة النقدية وعملياتها في بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان). وكان الهدف الرئيسي من هذا المنتدى هو إدماج أنشطة الصندوق لتنمية القدرات في الحوارات التي تدور مع البلدان الأعضاء في إطار الرقابة عن التحديات أمام تنفيذ السياسة النقدية في مواجهة التدفقات الرأسمالية الكبيرة والمتقلبة، وعدم اليقين الناشئ من تصاعد التوترات التجارية، والمخاطر على الاستقرار المالي، وارتفاع أسعار الفائدة العالمية، وكيف ومتى يتم التدخل في أسواق الصرف الأجنبي.

وتضمن المنتدى جلسات سادتها درجة عالية من التفاعل بين نواب المحافظين ومساعدي المحافظين وغيرهم من كبار المسؤولين في البنوك المركزية في بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا، بينما قدم خبراء الصندوق عروضا موجزة ساعدت على تحفيز هذا التفاعل، وناقش الخبراء الدوليون أفضل الممارسات والدروس المستفادة. وكان البرنامج مصمما لإجراء حوار على أوسع نطاق حول أربعة مجالات متقاطعة في السياسة النقدية: تصميم الإطار، والأدوات والعمليات، وإعداد النماذج وأدوات التنبؤ، وعمليات التواصل. وشارك الأستاذ جون تايلور في وقائع الجلسات وألقى كلمة رئيسية أثارت الحماسة، دعا فيها إلى اتباع منهج متعدد الأطراف في تصميم سياسات واستراتيجيات نقدية تتسم بالشفافية وتقوم على قواعد.

الجدول ٢–٥

صندوق النقد الدولي: الصناديق المواضيعية والقُطْرية لتنمية القدرات

الاسم	الشركاء
تعبئة الإيرادات (RM)	أستراليا وبلجيكا والدانمرك وألمانيا واليابان وكوريا ولكسمبرغ وهولندا والنرويج والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي
أداة التقييم التشخيصي للإدارة الضريبية (TADAT)	ألمانيا واليابان وهولندا والنرويج وسويسرا والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي
إدارة ثروة الموارد الطبيعية (MNRW)	أستراليا وهولندا والنرويج وسويسرا والمملكة المتحدة والاتحاد الاتحاد الأوروبي
مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (AML/CFT)	فرنسا واليابان ولكسمبرغ وهولندا والنرويج وقطر والمملكة العربية السعودية وسويسرا والمملكة المتحدة
صندوق استقرار القطاع المالي (FSSF)	الصين وألمانيا وإيطاليا ولكسمبرغ والمملكة العربية السعودية والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة وبنك الاستثمار الأوربي
تسهيل إدارة الدين ٢ (DMF II) بالاشتراك مع البنك الدولي	النمسا وألمانيا وهولندا والنرويج وروسيا وسويسرا وبنك التنمية الإفريقي والاتحاد الأوروبي
مبادرة إصلاح وتعزيز القطاع المالي ("فيرست") بالاشتراك مع البنك الدولي	المرحلة الثالثة: ألمانيا ولكسمبرغ وهولندا وسويسرا والمملكة المتحدة المرحلة الرابعة: ألمانيا وسويسرا
بيانات اتخاذ القرار (D4D)	الصين وألمانيا واليابان وكوريا ولكسمبرغ وهولندا والنرويج وسويسرا والاتحاد الأوروبي
الصندوق القُطْري لصالح الصومال	كندا وإيطاليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والاتحاد الأوروبي
الصندوق القُطري لصالح جنوب السودان	النرويج

المصدر: إعداد خبراء الصندوق.

ندوات رفيعة المستوى عن الدروس العالمية المُستفادة في النمو الاحتوائي والحوكمة

عقد مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط سلسلة من الندوات رفيعة المستوى في الكويت، بالاشتراك مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وبالتعاون مع إدارات مختلفة في صندوق النقد الدولي. وتهدف هذه السلسلة من الندوات إلى إثراء الحوار حول قضايا السياسات الاقتصادية التي تكتسب أهمية خاصة في مواجهة التحديات أمام العالم العربي، بينما جاء الخبراء المشاركون بخلفيات متنوعة، ومنهم كبار موظفي الصندوق وصناع سياسات ممن لديهم خبرات متنوعة في مجال الإصلاح. وعُقِدَت الندوة الأولى في نوفمبر ٢٠١٨ وركزت على انعكاسات التطورات الاقتصادية في العالم على المنطقة، وكان المتحدث الرئيسي فيها هو السيد موريس أوبستفلد مدير إدارة البحوث السابق في صندوق النقد الدولي. وعُقِدَت الندوة الثانية في فبراير ٢٠١٩، لاستخلاص الدروس من التجارب العالمية في طريق تعزيز الحوكمة الرشيدة والشفافية، وتحدث فيها السيد لوي–مارك دوشارم، مدير إدارة الإحصاءات في الصندوق. وكان هذان الحدثان يكملان حلقة النقاش التي عُقِدَت في فبراير ٢٠١٨ مع السيد جهاد أزعور، مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى بصندوق النقد الدولي عن "التنمية الاحتوائية في العالم العربي: دعوة إلى التحرك."

الجدول ٢–٦

مراكز الصندوق الإقليمية المعنية بتنمية القدرات

الاسم	الشركاء	البلدان الأعضاء
معهد التدريب لصالح إفريقيا (ATI)	أستراليا والصين وألمانيا وكوريا وموريشيوس (البلد المضيف) وبنك الاستثمار الأوروبي	٤٥ بلدا من منطقة إفريقيا جنوب الصحراء
مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة وسط إفريقيا (AFC)	الصين وفرنسا وغابون (البلد المضيف) وألمانيا وهولندا وبنك الاستثمار الأوروبي والاتحاد الأوروبي	بوروندي والكاميرون وجمهورية إفريقيا الوسطى وتشاد وجمهورية الكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغينيا الاستوائية وغابون وسان تومي وبرنسيبي
مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة شرق إفريقيا (AFE)	ألمانيا وهولندا وسويسرا وتنزانيا (البلد المضيف) والمملكة المتحدة وبنك الاستثمار الأوروبي والاتحاد الأوروبي	إريتريا وإثيوبيا وكينيا ومالاوي ورواندا وتنزانيا وأوغندا
مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة جنوب إفريقيا (AFS)	أستراليا والصين وألمانيا وموريشيوس (البلد المضيف) وهولندا وسويسرا والمملكة المتحدة وبنك الاستثمار الأوروبي والاتحاد الأوروبي	أنغولا وبوتسوانا وجزر القُمُر وإسواتيني وليسوتو ومدغشقر وموريشيوس وموزامبيق وناميبيا وسيشيل وجنوب إفريقيا وزامبيا وزمبابوي
مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة غرب إفريقيا (AFW)	الصين و وكوت ديفوار (البلد المضيف) وفرنسا وألمانيا وهولندا ولكسمبرغ وبنك الاستثمار الأوروبي والاتحاد الأوروبي	بنن وبوركينا فاسو وكوت ديفوار وغينيا وغينيا بيساو ومالي وموريتانيا والنيجر والسنغال وتوغو
مركز المساعدة الفنية الإقليمي الثاني لمنطقة غرب إفريقيا (AFW2)	أستراليا وكندا والصين وغانا (البلد المضيف) وسويسرا وبنك التنمية الإفريقي وبنك الاستثمار الأوروبي والاتحاد الأوروبي	كابو فيردي وغامبيا وغانا وليبريا ونيجيريا وسيراليون
مكتب تنمية القدرات في تايلند (CDOT)	اليابان وتايلند (البلد المضيف)	كمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار وفييت نام (البلد المستفيد الرئيسي)، إضافة إلى بلدان أخرى في جنوب شرق آسيا ومنطقة جزر المحيط الهادئ في ظل مشروعات مُختارة
مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الكاريبي (CARTAC)	بربادوس (البلد المضيف) وكندا والمكسيك وهولندا والمملكة المتحدة وبنك التنمية الكاريبي والبنك المركزي لدول شرق الكاريبي والاتحاد الأوروبي	أنغيلا، وأنتيغوا وباربودا، وأروبا، وجزر البهاما، وبربادوس، وبليز ، وبرمودا، وجزر فرجن البريطانية، وجزر كايمان، وكوراكاو، ودومينيكا، وغرينادا، وغويانا، وهايتي، وجامايكا، ومونتسيرات، وسانت كيتس ونيفيس، وسانت لوسيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسورينام، وترينيداد وتوباغو، وتركس، وكايكوس.
مركز المساعدة الفنية لأمريكا الوسطى وبنما والجمهورية الدومينيكية (CAPTAC-DR)	كندا وغواتيمالا (البلد المضيف) ولكسمبرغ والمكسيك والنرويج وإسبانيا ومصرف التكامل الاقتصادي في أمريكا الوسطى والاتحاد الأوروبي	كوستاريكا والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وغواتيمالا وهندوراس ونيكاراغوا وبنما
مركز تنمية القدرات المشترك بين الصين وصندوق النقد الدولي	الصين (البلد المضيف)	الصين وبلدان أعضاء أخرى
معهد فيينا المشترك (JVI)	النمسا (العضو الرئيسي والبلد المضيف) وشركاء/مانحون دوليون	٣١ بلدا منها ٢٩ بلدا في وسط وشرق وجنوب شرق أوروبا والقوقاز وآسيا الوسطى، وكذلك إيران وتركيا
مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط (CEF)	الكويت (البلد المضيف)	٢٢ بلدا عضوا في جامعة الدول العربية
مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط (METAC)	فرنسا وألمانيا ولبنان (البلد المضيف) وسويسرا وهولندا والاتحاد الأوروبي	أفغانستان والجزائر وجيبوتي ومصر والعراق والأردن ولبنان وليبيا والمغرب والسودان وسوريا وتونس والضفة الغربية وغزة واليمن
مركز المساعدة الفنية المالية لمنطقة المحيط الهادئ (PFTAC)	أستراليا وفيجي (البلد المضيف) وكوريا ونيوزيلندا وبنك التنمية الآسيوي والاتحاد الأوروبي	جزر كوك وفيجي وكيريباتي وجزر مارشال وميكرونيزيا وناورو ونيوي وبالاو وبابوا غينيا الجديدة وساموا وجزر سليمان وتيمور–ليشتي وتوكيلاو وتونغا وتوفالو وفانواتو.
معهد التدريب الإقليمي في سنغافورة (STI)	أستراليا واليابان وسنغافورة (البلد المضيف)	٣٧ بلدا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ
مركز التدريب والمساعدة الفنية الإقليمي لجنوب آسيا (SARTTAC)	أستراليا والهند (البلد المضيف)وكوريا والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي	بنغلاديش وبوتان والهند وملديف ونيبال وسري لانكا

يقدم الصندوق كذلك دورات تدريبية من خلال برامج التدريب الإقليمية.

المصدر: إعداد خبراء الصندوق.

الجزء ٣:

من نحن

الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي

حسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠١٩

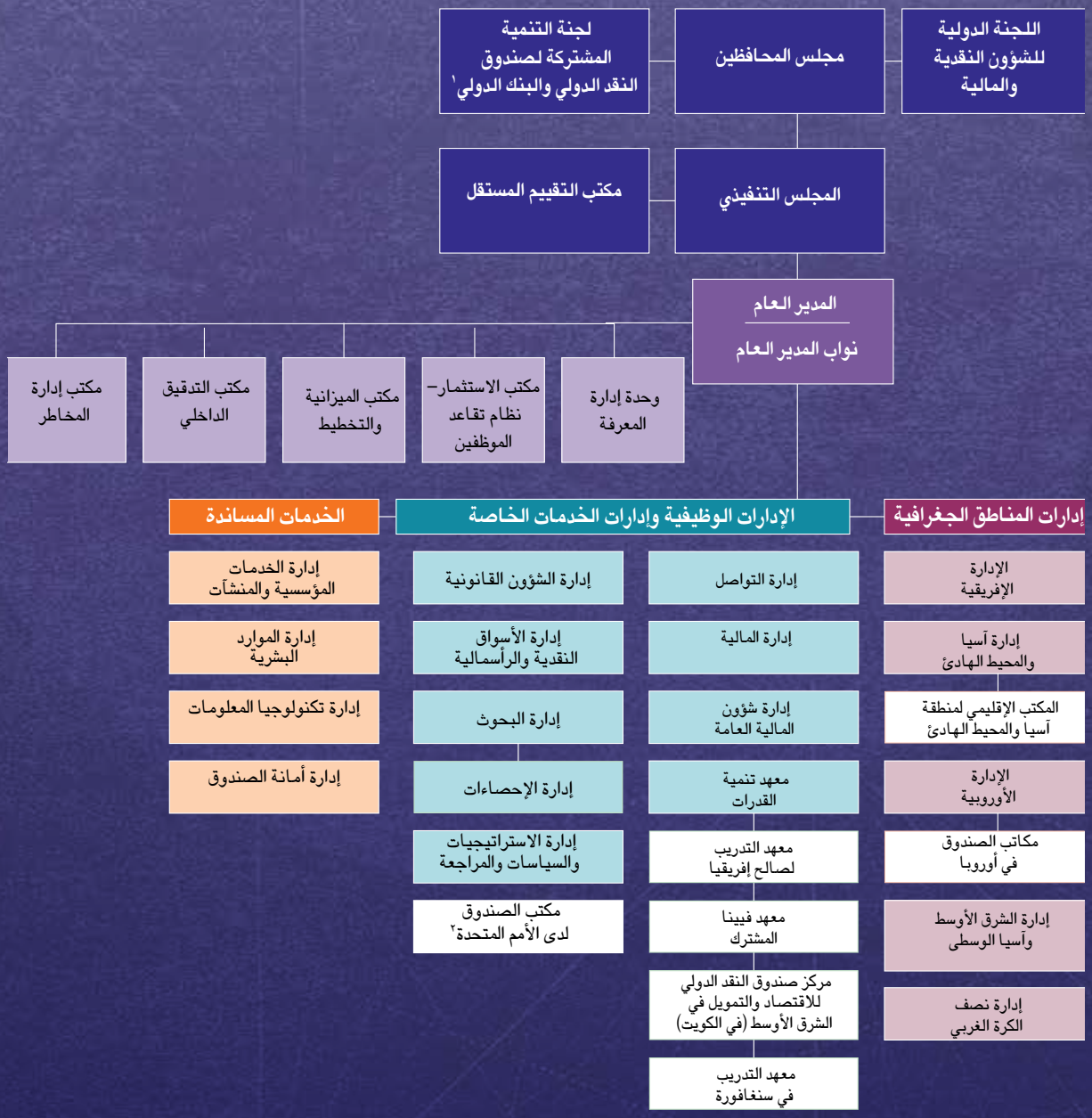

[1] تُعرف رسميا باسم اللجنة الوزارية المشتركة لمجلس محافظي البنك والصندوق المعنية بتحويل الموارد الحقيقية إلى البلدان النامية.

[2] تابع لمكتب المدير العام.

المديرون التنفيذيون في الصندوق

(حسب الوضع في مايو ٢٠١٩)

من نحن

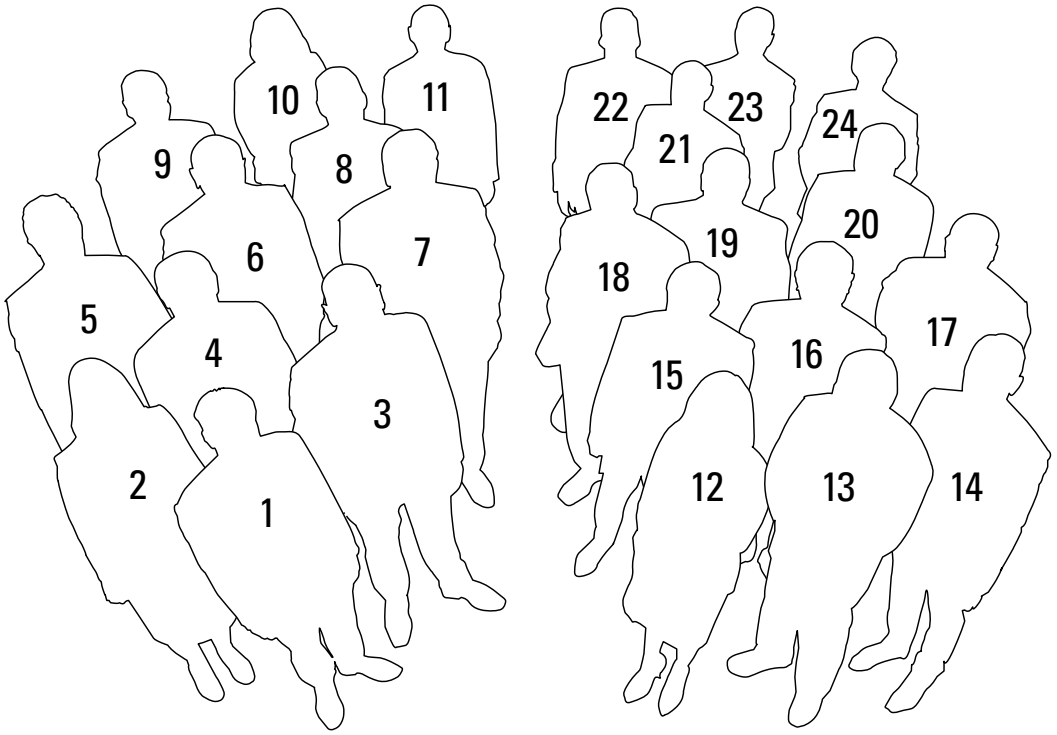

١– هيرفيه دي فيليروشيه
٢– شونا رياك
٣– توماس أوستروس
٤– جعفر مجرد
٥– غابرييل لوبيتيغوي
٦– رازي كايا
٧– أليكسي موجين
٨– ليوناردو فيلار
٩– ماساكي كايزوكا
١٠– لويز ليفونيان
١١– مارك روزين
١٢– أليسارا ماهاساندانا
١٣– سوبير غوكارن
١٤– ماهر مؤمنة
١٥– دومينيكو فانيزا
١٦– جين جونغ شيا
١٧– دوميساني مالينزا
١٨– حازم الببلاوي
١٩– ألكسندر تومبيني
٢٠– نايجل راي
٢١– أنتوني دي لانوي
٢٢– محمد الأمين راغاني
٢٣– بول إندربينن
٢٤– ستيفن ماير

جولة انتخاب المديرين التنفيذيين الاعتيادية لعام ٢٠١٨

بدأ مديرو صندوق النقد الدولي التنفيذيون الجدد فترة عضويتهم التي تستمر لعامين في نوفمبر ٢٠١٨ عقب اختيار المديرين التنفيذيين البالغ عددهم ٢٤ مديرا بالانتخاب. ونتيجة لذلك، انضم إلى المجلس ١١ مديرا تنفيذيا جديدا و٨ مديرين تنفيذيين مناوبين جدد، وستستمر فترة عضويتهم لعامين حتى ٣١ أكتوبر ٢٠٢٠.

وقد أنشأ المجلس لجنة للاسترشاد بها في عملية الانتخاب، وتتمثل مهمتها في وضع قواعد رسمية لتنظيم إجراء الانتخابات. وتحدد القواعد عدد المديرين التنفيذيين الذين يتم انتخابهم (٢٤ مديرا كما هو الحال منذ عام ١٩٩٢)، والحد الأقصى لعدد الأسهم المانحة لحق التصويت التي يجوز للمجموعات متعددة البلدان حيازتها بحيث توزع القوة التصويتية بين أعضاء المجلس بشكل متوازن ومعقول. وتوضح القواعد أيضا عملية الانتخاب وجدولها الزمني. وقدم المجلس التنفيذي هذه القواعد، واعتمدها مجلس المحافظين في أغسطس ٢٠١٨.

ومن المقرر إجراء جولة انتخاب المديرين التنفيذيين الاعتيادية القادمة في أكتوبر ٢٠٢٠.

تكريم ذكرى سوبير غوكارن

تُوفيً المدير التنفيذي سوبير غوكارن في يوليو ٢٠١٩ بعد صراع قصير مع المرض. وهو مواطن هندي مثَّل بنغلاديش وبوتان والهند وسري لانكا في المجلس منذ ديسمبر ٢٠١٥. وقد أثنى المجلس التنفيذي للصندوق وإدارته العليا وموظفيه على حسن تقديره للأمور وقوة بصيرته وفصاحته، كما أعربوا عن تقديرهم العميق لمساهماته العديدة خلال فترة عضويته بالصندوق.

المديرون التنفيذيون والمناوبون (حسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠١٩)

آدم ليريك شاغر	الولايات المتحدة
ماساكي كايزوكا يوشيهيتو سايتو	اليابان
جين جونغ شيا سون بين	الصين
أنتوني دي لانوي ريتشارد دورنبوش فلاديسلاف راشكوفان	أرمينيا، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كرواتيا، قبرص، جورجيا، إسرائيل، لكسمبرغ، مولدوفا، الجبل الأسود، هولندا، مقدونيا الشمالية، رومانيا، أوكرانيا

ستيفن ماير كلاوس غيبهارد ميرك	ألمانيا
ليوناردو فيلار بابلو مورينو ألفونسو غيرا	كولومبيا، كوستاريكا، السلفادور، غواتيمالا، هندوراس، المكسيك، إسبانيا، جمهورية فنزويلا البوليفارية
جودا أغونغ كنغ هنغ	بروني دار السلام، كمبوديا، فيجي، جمهورية إندونيسيا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ماليزيا، ميانمار، نيبال، الفلبين، سنغافورة، تايلند، تونغا، فييت نام
دومينيكو فانيزا ميخاليس بساليدوبولوس	ألبانيا، اليونان، إيطاليا، مالطة، البرتغال، سان مارينو
هيرفيه دي فيليروشيه أرميل كاستتسي	فرنسا
شونا رياك ديفيد بول رونيكل	المملكة المتحدة
نايجل راي نام–دوك هيو غرانت جونستون	أستراليا، كيريباتي، جمهورية كوريا، جزر مارشال، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، منغوليا، ناورو، نيوزيلندا، بالاو، بابوا غينيا الجديدة، ساموا، سيشيل، جزر سليمان، توفالو، فانواتو
لويز ليفونيان آن ماري ماكيرنان	أنتيغوا وباربودا، جزر البهاما، بربادوس، بليز، كندا، دومينيكا، غرينادا، آيرلندا، جامايكا، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سان فنسنت وجزر غرينادين
توماس أوستروس جون سيغورغيرسون	الدانمرك، إستونيا، فنلندا، آيسلندا، لاتفيا، ليتوانيا، النرويج، السويد
رازي كايا كريستيان جست سيلارد بنك	النمسا، بيلاروس، الجمهورية التشيكية، هنغاريا، كوسوفو، الجمهورية السلوفاكية، سلوفينيا، تركيا
ألكسندر تومبيني برونو سارايفا بيدرو فاتشادا	البرازيل، كابو فيردي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، غيانا، هايتي، نيكاراغوا، بنما، سورينام، تيمور ليشتي، ترينيداد وتوباغو
سوبير غوكارن ماهيندرا سيريوارداتا	بنغلاديش، بوتان، الهند، سري لانكا
دوميساني مالينزا إيتا ماناثوكو كينغسلي أوبيورا	أنغولا، بوتسوانا، بوروندي، إريتريا، إسواتيني، إثيوبيا، غامبيا، كينيا، ليسوتو، ليبيريا، ملاوي، موزامبيق، ناميبيا، نيجيريا، سيراليون، الصومال، جنوب إفريقيا، جمهورية جنوب السودان، السودان، تنزانيا، أوغندا، زامبيا، زمبابوي
بول إندربينن بيوتر ترابينسكي	أذربيجان، كازاخستان، جمهورية قيرغيزستان، بولندا، صربيا، سويسرا، طاجيكستان، تركمنستان، أوزبكستان
أليكسي موجين لاف بالاي	الاتحاد الروسي، الجمهورية العربية السورية
جعفر مجرد محمد الدايري	جمهورية أفغانستان الإسلامية، الجزائر، غانا، جمهورية إيران الإسلامية، ليبيا، المغرب، باكستان، تونس
حازم الببلاوي سامي جدع	البحرين، مصر، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، جزر المالديف، عُمان، قطر، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية اليمن
ماهر مؤمنة رياض محمد الخريف	المملكة العربية السعودية
محمد الأمين راغاني هيريماندیمبي رازافيندرامانانا فاسينيت سيللا	بنن، بوركينا فاسو، الكاميرون، جمهورية إفريقيا الوسطى، تشاد، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية الكونغو، كوت ديفوار، جيبوتي، غينيا الاستوائية، غابون، غينيا، غينيا–بيساو، مدغشقر، مالي، موريتانيا، موريشيوس، النيجر، رواندا، سان تومي وبرينسيبي، السنغال، توغو
غابرييل لوبيتيغوي خوان كارلوس دي تاتا	الأرجنتين، بوليفيا، شيلي، باراغواي، بيرو، أوروغواي

فريق الإدارة العليا

كريستين لاغارد، المدير العام، مع طلاب جامعة كاجا مادا في يوغياكارتا، إندونيسيا.

ديفيد ليبتون، النائب الأول للمدير العام، يلقي الكلمة الافتتاحية في منتدى المالية العامة الذي عقده صندوق النقد الدولي.

ميتسوهيرو فوروساوا، نائب المدير العام، وجعفر مجرد، المدير التنفيذي بصندوق النقد الدولي، في الاجتماعات السنوية المشتركة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لعام ٢٠١٨ المنعقدة في بالي بإندونيسيا.

تاو جانغ، نائب المدير العام، في زيارة إلى مركز تنمية الطفولة والشباب في دومينيكا.

كارلا غراسو، نائب المدير العام، تلتقي بالسيد كريستيان ريبيرغن من وزارة الخارجية الهولندية بمناسبة مساهمة هولندا في صندوق إدارة ثروة الموارد الطبيعية التابع لصندوق النقد الدولي.

ديفيد ليبتون
النائب الأول للمدير العام

كارلا غراسو
نائب المدير العام ورئيس الشؤون الإدارية

كريستين لاغارد
المدير العام

تاو جانغ
نائب المدير العام

ميتسوهيرو فوروساوا
نائب المدير العام

كبار موظفي الصندوق (حسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠١٩)

إدارات المناطق الجغرافية	
أبيب سيلاسي	مدير الإدارة الإفريقية
شان يون ري	مدير إدارة آسيا والمحيط الهادئ
بول تومسين	مدير الإدارة الأوروبية
جهاد أزعور	مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
أليخاندرو ويرنر	مدير إدارة نصف الكرة الغربي

الإدارات الوظيفية	
جيرارد رايس	مدير إدارة التواصل
أندرو تويدي	مدير إدارة المالية
فيتور غاسبار	مدير إدارة شؤون المالية العامة
شارميني كوري	مدير معهد تنمية القدرات
رودا ويكس براون	المستشار القانوني العام ومدير إدارة الشؤون القانونية
توبياس أدريان	المستشار المالي ومدير إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية
غيتا غوبيناث	المستشار الاقتصادي ومدير إدارة البحوث
لوي مارك دوشارم	كبير الإحصائيين ومسؤول البيانات، ومدير إدارة الإحصاءات
مارتن مولايزن	مدير إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة

المعلومات والاتصال	
تشيكاهيسا سومي	مدير المكتب الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ
كريستوفر لين	الممثل الخاص لدى الأمم المتحدة
جيفري فرانكس	مدير مكاتب الصندوق في أوروبا/كبير الممثلين المقيمين لدى الاتحاد الأوروبي

الخدمات المساندة	
كريس هيموس	مدير إدارة الخدمات المؤسسية والمنشآت
كالبانا كوتشار	مدير إدارة الموارد البشرية
إدوارد أندرسون	المسؤول الإعلامي الأول ومدير إدارة تكنولوجيا المعلومات
جيانهاي لين	أمين صندوق النقد الدولي، إدارة أمانة الصندوق

المكاتب	
دانييل سيترين	مدير مكتب الميزانية والتخطيط
تشارلز كولينز	مدير مكتب التقييم المستقل
نانسي أسيكو أونيانغو	مدير مكتب التدقيق الداخلي
ديريك بيلز	مدير مكتب الاستثمار
فيفيك أرورا	مدير مكتب إدارة المخاطر

الإطار ٣–١: نبذة عن كبار موظفي الصندوق المنتهية ولايتهم والجدد

إدوارد أندرسون التحق بالعمل في الصندوق في منصب المسؤول الإعلامي الأول ومدير إدارة تكنولوجيا المعلومات في يونيو ٢٠١٨. ويتمتع أندرسون بخبرة كبيرة في مجال إدارة تكنولوجيا المعلومات، وشغل مؤخرا منصب مسؤول الإعلام العالمي الأول في منظمة الرؤية العالمية. وعمل في السابق بتكليف رئاسي في هيئة السلام الأمريكية حيث أشرف على إجراء تحول كامل في مجال تقديم خدمات تكنولوجيا المعلومات في ٧٤ بلدا. وترأس أيضا مجموعة كبيرة من المؤسسات الاستشارية الخاصة العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات وحلول الشركات.

بيترا دو بروكسلز تولت منصب مستشار شؤون التنوع والشمول في صندوق النقد الدولي في أكتوبر ٢٠١٨. ولديها خبرة كبيرة في إدارة شؤون التنوع والشمول، وتحسين الصورة الذهنية المؤسسية وتعزيز جهود التواصل، وغيرها من مبادرات الموارد البشرية في عدد من مؤسسات التنمية متعددة الأطراف. وهي حاصلة على درجات علمية من جامعتي بنسلفانيا وسُري.

غيتا غوبيناث التحقت بالعمل في صندوق النقد الدولي في يناير ٢٠١٩ في منصب المستشار الاقتصادي ومدير إدارة البحوث. وهي في إجازة للخدمة العامة من قسم الاقتصاد في جامعة هارفارد حيث تشغل كرسي أستاذية «جون زوانسترا» في الدراسات الدولية والاقتصاد. وللسيدة غوبيناث مقالات بحثية عديدة عن أسعار الصرف، والتجارة والاستثمار، والأزمات المالية الدولية، والسياسة النقدية، والدين، وأزمات الأسواق الصاعدة. وهي حاصلة على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة برينستون عام ٢٠٠١ بعد حصولها على درجة البكالوريوس من جامعة دلهي والماجستير من كل من كلية دلهي للاقتصاد وجامعة واشنطن.

شون هاغان تقاعد من العمل بالصندوق في سبتمبر ٢٠١٨ بعد أن شغل منصب المستشار القانوني العام ومدير إدارة الشؤون القانونية ومجموعة متنوعة من الوظائف الأخرى في إدارة الشؤون القانونية على مدار ١٤ عاما. وأثناء توليه منصب مدير الإدارة، حقق عددا من الإنجازات تضمنت تحديث أدوات الإقراض لدى الصندوق، ودمج العمليات الرقابية، وصياغة سياسات الدين السيادي، ووضع إطار للجهود متعددة الأطراف الهادفة إلى تخفيف أعباء الدين في البلدان منخفضة الدخل المثقلة بالديون. ونشر دراسات عديدة عن قانون صندوق النقد الدولي ومجموعة كبيرة من القضايا القانونية المرتبطة بمنع وقوع الأزمات وحلها، مع التركيز بوجه خاص على الإعسار وإعادة هيكلة الديون، بما في ذلك الدين السيادي. وهاغان حاصل على درجة الدكتوراه في القانون من مركز القانون التابع لجامعة جورج تاون وماجستير العلوم في الاقتصاد السياسي الدولي من كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية.

موريس «موري» أوبستفيلد تقاعد من العمل بالصندوق في ديسمبر ٢٠١٨ عقب عمله في منصب المستشار الاقتصادي ومدير إدارة البحوث بصندوق النقد الدولي على مدار ثلاث سنوات. وبصفته «كبير الاقتصاديين»، قاد أوبستفيلد الجهود البحثية في الصندوق، وقدم مساهمات مهمة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، كما شارك في تأليف كتاب بعنوان Advancing the Frontiers of Monetary Policy. وهو حاصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا.

رودا ويكس–براون تولت منصب المستشار القانوني العام ومدير إدارة الشؤون القانونية بصندوق النقد الدولي في سبتمبر ٢٠١٨، والتحقت بالعمل في الصندوق في عام ١٩٩٧. وشغلت في السابق منصب نائب مدير إدارة التواصل، كما تولت عددا من الوظائف بالصندوق عملت من خلالها على مجموعة واسعة من القضايا القانونية والقطرية وقضايا السياسات. وهي حاصلة على درجة الدكتوراه في القانون من كلية الحقوق بجامعة

الموارد البشرية والأولويات

لكي يضطلع الصندوق بدور فعال في الاقتصاد العالمي، يتعين أن يحرص على تعيين موظفين من مختلف بلدان العالم مؤهلين تأهيلا عاليا والاحتفاظ بهم وتنمية قدراتهم ومكافأتهم. ولدعم هذه الأهداف العامة، يجري حاليا تنفيذ ثلاث مبادرات يعزز بعضها البعض (١) تنفيذ استراتيجية للموارد البشرية تشجع ثقافة التعلم المستمر والابتكار والإدارة القوية والقيادة؛ و(٢) ترشيد العمليات من أجل تعزيز فعالية تقديم الخدمات والمنافع ومردودية التكاليف؛ و(٣) استمرار الصندوق في جذب الكفاءات والمهارات المتنوعة بوصفه جهة العمل المفضلة.

خصائص القوى العاملة

بلغ عدد موظفي الصندوق ٢٧٦٥ موظفا حسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠١٩. ويمكن الاطلاع على قائمة بأسماء كبار المسؤولين في الصندوق في الصفحتين ٨٠ و٨١، وعلى هيكله التنظيمي في بداية الجزء ٣.

وكان عدد التعيينات في عام ٢٠١٨، والبالغ ١٥٠ موظفا جديدا، أقل مقارنة بمستواه في عام ٢٠١٧، حيث بلغ ١٧٢ موظفا. وتضمنت التعيينات الجديدة ٧ موظفين في الإدارة العليا، و١٠٩ موظفين متخصصين، و٣٤ موظفا من موظفي الخدمات المساندة. ويتطلب الصندوق أن يتمتع خبراء الاقتصاد بخبرة كبيرة في مجال التحليل وصنع السياسات، وقام في عام ٢٠١٨ بتعيين ٢٥ خريجا من خلال برنامج الاقتصاديين، و٥٠ اقتصاديا ممن هم في منتصف حياتهم الوظيفية. كذلك شهد العام نفسه تعيين ٤٧٧ موظفا بعقود.

وفي عام ٢٠١٨ أيضا، تم تعيين ٣ من كبار المسؤولين من اليابان وكوريا والسويد في إطار برنامج المعينين الممولين بموارد خارجية. ويكون التعيين في إطار هذا البرنامج بعقود مدتها عامين ممولة بالكامل من جانب سلطات البلد العضو المعني من خلال صندوق استئماني يضم مانحين متعددين. والاشتراك في البرنامج متاح لجميع البلدان الأعضاء التي ترغب في توفير التمويل إما لتعيين كبار مسؤوليها أو كبار المسؤولين من بلدان أخرى. ويشارك في البرنامج حاليا ٩ معينين من ٥ بلدان. (للاطلاع على معلومات عن توزيع موظفي الصندوق حسب الجنسية، ونوع الجنس، وفئة البلد، راجع الجداول الشبكية من ٣–١ إلى ٣–٣، وهيكل رواتب موظفي الصندوق في الجدول الشبكي ٣–٤).

التنوع والاحتواء

يهدف الصندوق إلى توسيع نطاق البلدان الأعضاء الممثلة في موظفيه من حيث المنطقة الجغرافية، ونوع الجنس، والخلفية التعليمية وغير ذلك من الخصائص المتنوعة. وفي ٣٠ إبريل ٢٠١٩، بلغ عدد البلدان الأعضاء الممثلة في موظفي الصندوق ١٤٧ بلدا من أصل ١٨٩ بلدا عضوا. وخلال ٢٠١٨، بلغت نسبة الجنسيات من المناطق الأقل تمثيلا — إفريقيا جنوب الصحراء، وشرق آسيا، والشرق الأوسط وشمال إفريقيا — ٢٧٪ من كل التعيينات الخارجية على مستوى الموظفين المتخصصين. وفي عام ٢٠١٩، حقق الصندوق النسبة القياسية المستهدفة لتمثيل إفريقيا جنوب الصحراء في مستوى الموظفين المتخصصين ومستوى موظفي الإدارة العليا. كما تجاوز الصندوق النسبة القياسية المستهدفة لخبراء الاقتصاد من النساء المعينين في مستوى الإدارة العليا، وحقق نسبة ٣٠ في المائة المستهدفة للنساء اللاتي يشغلن وظائف إدارية عليا في نهاية السنة المالية ٢٠١٩.

كذلك يسعى الصندوق إلى التشجيع على إرساء بيئة عمل احتوائية تتيح للجميع تحقيق النجاح وأفضل مستويات الأداء. ولهذا الغرض، تم وضع برامج إلزامية موجهة لجميع العاملين لتدريبهم في مجال منع التحيز غير الواعي والتحرش. علاوة على ذلك، تم تدريب المديرين المشاركين في عمليات اختيار الموظفين الجدد على مهارات مراعاة اعتبارات الاحتواء عند إجراء مقابلات العمل. وقالت السيدة بيترا دو بروكسلن، مستشار شؤون التنوع والشمول، «من واجبنا كمنظمة دولية عالمية أن نكون مثالا يحتذى، وأن نضع ضوابط ومعايير لأنفسنا كما نفعل مع الأطراف المقابلة. وقد قطعنا شوطا كبيرا خلال الخمسة وعشرين عاما الماضية منذ أن بدأنا في تحليل مدى تنوعنا وقدرتنا على الاحتواء بشكل أكثر عمقا، ونحن نؤمن تماما بأن ذلك ليس مجرد جزء أساسي من عملنا ولكنه السلوك السليم الذي يتعين علينا أن نسلكه. وسوف نستمر في وضع أهداف صعبة بما يضمن إيجاد بيئة عمل أكثر تنوعا وأكثر احتواء وتمثيلا للجميع.»

مكتب التحقيقات الداخلية

يجري مكتب التحقيقات الداخلية الذي تم إنشاؤه في يوليو ٢٠١٦ استجوابات أولية وتحقيقات إدارية في المخالفات المزعومة التي يرتكبها موظفون ومعينون بعقود مؤقتة في الصندوق.

ويعد المكتب جزءا أساسيا من نظام الانضباط الإداري في الصندوق، حيث يحقق بدقة في المخالفات المحتملة لسياسات الصندوق مع ضمان اتخاذ الإجراءات القانونية المعتادة. ويجمع المكتب الأدلة ويخلص إلى الاستنتاجات بشكل مستقل دون تدخل أي مكتب أو مسؤول آخر. ويجري المكتب تحقيقاته وفق مبادئ النزاهة والمهنية والعدالة وعدم التحيز والموضوعية.

هيكل الإدارة العليا ورواتبها

يجري المجلس التنفيذي مراجعة دورية لتعويضات الإدارة العليا للصندوق. ومجلس المحافظين هو المنوط باعتماد راتب المدير العام. وتجرى تعديلات سنوية على الرواتب استنادا إلى مؤشر أسعار المستهلكين في واشنطن العاصمة. وفيما يلي هيكل رواتب الإدارة العليا حسب الوضع في ١ يوليو ٢٠١٨:

- المدير العام: ٥١٦٧٠٠ دولار
- النائب الأول للمدير العام: ٤٤٩٢٩٠ دولارا
- نواب المدير العام: ٤٢٧٩١٠ دولارات

الموارد والحوكمة

الميزانية والدخل

الميزانية متوسطة الأجل

اعتمد المجلس التنفيذي في إبريل ٢٠١٨ ميزانية إدارية صافية للسنة المالية ٢٠١٩ بمبلغ قدره ١١٣٥ مليون دولار، إلى جانب الميزانيتين الإرشاديتين للسنتين الماليتين ٢٠٢٠ و٢٠٢١ (تم تحديث السنتين الأخيرتين في الجدول ٣–١ بما يعكس ميزانية السنة المالية ٢٠٢٠ والميزانية الإرشادية للسنة المالية ٢٠٢١ اللتين اعتمدهما المجلس مؤخرا). واستنادا إلى النهج التحوطي المتبع، يعتبر هذا العام هو السابع على التوالي الذي تظل فيه ميزانية الصندوق ثابتة، على الرغم من تزايد الطلب على موارد المؤسسة وقوة مركز الدخل على المدى المتوسط. ووافق المجلس أيضا على وضع حد أقصى للنفقات الإجمالية قدره ١٤١٧ مليون دولار، يتضمن رد مبلغ ١٩٦ مليون دولار لجهات خارجية نظير أنشطة تنمية القدرات وترحيل ما يصل إلى ٤٦ مليون دولار من الموارد التي لم تُنفق خلال السنة المالية ٢٠١٨، والتي يحتمل إنفاقها في السنة المالية ٢٠١٩. وبلغت قيمة الميزانية الرأسمالية المعتمدة ٧١ مليون دولار لبناء المرافق والمشروعات الرأسمالية في مجال تكنولوجيا المعلومات. واستبعدت من الميزانية الرأسمالية تكلفة تجديد مبنى المقر الرئيسي (HQ1) التي تمت تغطيتها من خلال اعتماد منفصل في ميزانية سابقة.

ودعمت ميزانية الصندوق للسنة المالية ٢٠١٩ العمل المكثف في المجالات ذات الأولوية بالنسبة للبلدان الأعضاء في الصندوق والتحديث المؤسسي. وأعيد تخصيص موارد إضافية لتعزيز المشاركات

الجدول ٣–١

الميزانية حسب فئات النفقات الرئيسية، السنوات المالية ٢٠١٨–٢٠٢١

(بملايين الدولارات الأمريكية)

	السنة المالية ٢٠١٨		السنة المالية ٢٠١٩		السنة المالية ٢٠٢٠	السنة المالية ٢٠٢١
	الميزانية	نتائج الميزانية	الميزانية	نتائج الميزانية	الميزانية	الميزانية
النفقات الإدارية						
الموظفون	٩٦٩	٩٦٢	١,٠٠٩	٩٩٥	١,٠٣٥	...
السفر[1]	١٢٦	١٢١	١٣٥	١٢٦	١٢٩	...
المباني ونفقات أخرى	٢٠٩	٢٢٦	٢١٥	٢٢٤	٢١٩	...
احتياطيات الطوارئ	١١	...	١٢	...	١٤	...
مجموع النفقات الإجمالية	١,٣١٥	١,٣٠٩	١,٣٧١	١,٣٤٦	١,٣٩٧	١,٤٣٥
المقبوضات[2]	–٢١١	–٢١١	–٢٣٦	–٢١٤	–٢٣٩	–٢٤٦
مجموع صافي الميزانية	١,١٠٤	١,٠٩٩	١,١٣٥	١,١٣١	١,١٥٨	١,١٩٠
الترحيل[3]	٤٤	...	٤٦	...	٤٧	...
مجموع صافي الميزانية شاملا «المبالغ المُرحّلة»	١,١٤٨	١,٠٩٩	١,١٨١	١,١٣١	١,٢٠٥	١,١٩٠
مجموع الميزانية الكلية شاملا «المبالغ المُرحّلة»	١,٣٥٩	١,٣٠٩	١,٤١٧	١,٣٤٦	١,٤٤٤	١,٤٣٥
النفقات الرأسمالية[4]						
المرافق وتكنولوجيا المعلومات	٦٦	١١٦	٧١	١٤١	٨٦	٩٦
بند للتذكرة						
مجموع صافي الميزانية بالدولار حسب قيمته في السنة المالية ٢٠١٩	١,١٢٩	١,١٢٤	١,١٣٥	١,١٣١	١,١٢٩	١,١٢٩

المصدر: مكتب الميزانية والتخطيط في صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: قد لا تتوافق الأرقام مع المجاميع نظرا للتقريب.

[1] تشمل السنة المالية ٢٠١٩ السفر لحضور الاجتماعات السنوية المنعقدة في الخارج.

[2] تشمل الأنشطة الممولة من الجهات المانحة، واتفاقات اقتسام التكاليف مع البنك الدولي، ومبيعات المطبوعات، وإيرادات موقف السيارات، وإيرادات أخرى متنوعة.

[3] ترحل الموارد من السنة السابقة حسب القواعد المعمول بها.

[4] يمكن إنفاق اعتمادات الميزانية الرأسمالية على مدار ثلاث سنوات. وتمثل الميزانية الاعتمادات السنوية، بينما تتضمن نتائج تنفيذ الميزانية الإنفاق من اعتمادات السنوات السابقة.

القطرية للصندوق وتقوية جهوده في القطاع المالي، مثل برنامج تقييم القطاع المالي. كذلك تم توفير تمويل إضافي للعمل في أهم مجالات السياسات الاقتصادية والمالية، مثل العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية وجدول أعمال التكنولوجيا المالية. وتضمنت أنشطة التحديث المؤسسي تمويل التحول الرقمي وإدارة المعرفة وخدمات الموارد البشرية.

وفي السنة المالية ٢٠١٩، بلغ مجموع النفقات الإدارية الفعلية ١١٣١ مليون دولار، أي أقل من صافي الميزانية المعتمدة بمقدار ٤ ملايين دولار. وكانت الفجوة في الإنفاق أقل قليلا عما كانت عليه في العام الماضي.

كذلك بلغ مجموع النفقات الرأسمالية ١٤١ مليون دولار في السنة المالية ٢٠١٩، منها ٨٢ مليون دولار تم إنفاقها على أعمال تجديد مبنى المقر الرئيسي (HQ1) التي يُتوقع الانتهاء منها في خريف ٢٠١٩. وغطت النفقات الأخرى تكاليف إحلال المرافق وتطويرها ونظم تكنولوجيا المعلومات التي انتهى عمرها التشغيلي ورأس المال الموجه إلى جدول أعمال التحديث.

ولأغراض إعداد التقارير المالية، تحُسب النفقات الإدارية للصندوق على أساس الاستحقاق وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. وتقتضي هذه المعايير إجراء المحاسبة على أساس الاستحقاق، ويتم قيد تكاليف منافع العاملين وإهلاكها على أساس التقييمات الاكتوارية. ويتضمن الجدول ٣–٢ مطابقة تفصيلية بين نتائج تنفيذ الميزانية الإدارية الصافية للسنة المالية ٢٠١٩ البالغة ١١٣١ مليون دولار والنفقات الإدارية المحسوبة على أساس المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والبالغة ١٢٩٩ مليون دولار (٩٣١ مليون وحدة حقوق سحب خاصة) على النحو الوارد في الكشوف المالية المدققة للصندوق عن سنة ٢٠١٩.

الجدول ٣–٢

النفقات الإدارية

(بملايين الدولارات الأمريكية، ما لم يذكر خلاف ذلك)

نتائج الميزانية الإدارية الصافية للسنة المالية ٢٠١٩	١,١٣١
فروق التوقيت	
تكاليف مزايا التقاعد وما بعد الخدمة	١٧٥
النفقات الرأسمالية – استهلاك مصروفات السنة الجارية والسنوات السابقة	٥٤
مبالغ أخرى غير مدرجة في الميزانية الإدارية	
النفقات الرأسمالية – بنود تُصرف على الفور وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	٣١
رد مبالغ لإدارة العمليات العامة (من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر، وإدارة حقوق السحب الخاصة)	(٩٢)
مجموع النفقات الإدارية	١,٢٩٩
بند للتذكرة	
مجموع النفقات الإدارية الواردة في الكشوف المالية المدققة (بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة)	٩٣١

المصادر: إدارة المالية ومكتب الميزانية والتخطيط في صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: قد لا تتوافق الأرقام مع المجاميع نظرا للتقريب. وتم تحويل المصروفات باستخدام المتوسط المرجح الفعلي لسعر صرف الدولار الأمريكي مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة في السنة المالية ٢٠١٩، ويساوي ١,٤٠ تقريبا.

نموذج الدخل والرسوم والفائدة التعويضية واقتسام الأعباء وصافي الدخل

نموذج الدخل

يعتمد الصندوق منذ نشأته أساسا على أنشطته الإقراضية لتمويل نفقاته. ولتوليد دخل إضافي، أنشأ الصندوق حساب الاستثمار في عام ٢٠٠٦ بهدف استثمار احتياطياته. وفي عام ٢٠٠٨، اعتمد المجلس التنفيذي نموذجا جديدا للدخل تضمن إنشاء صندوق وقف يُمول من أرباح بيع جزء محدود من حيازات المؤسسة من الذهب. وإلى جانب نموذج الدخل الجديد، أقر التعديل الخامس لاتفاقية تأسيس الصندوق، الذي دخل حيز النفاذ في فبراير ٢٠١١، زيادة صلاحيات الصندوق الاستثمارية لزيادة العائدات المتوقعة على استثماراته وتعزيز موارده المالية مع الوقت. وفي يناير ٢٠١٣، اعتمد المجلس التنفيذي هذه القواعد لوضع استراتيجية جديدة لاستثمار احتياطيات الصندوق في أغسطس ٢٠١٥ (بالنسبة لحساب الدخل الثابت الفرعي) وفي مارس ٢٠١٨ (بالنسبة للحساب الفرعي لصندوق الوقف أساسا). ولا يزال الهدف من استراتيجية الاستثمار يتمثل في الحفاظ على القيمة الحقيقية لصندوق الوقف وتوليد الدخل، أخذا في الاعتبار تغير الأوضاع السوقية، والطبيعة العامة لموارد الصندوق، وضرورة الحفاظ على سمعة الصندوق.

الرسوم

في ظل ارتفاع حجم أنشطة الإقراض وانخفاض العائدات الحالية على الاستثمارات في الصندوق، لا يزال مصدر الدخل الرئيسي هو الرسوم المفروضة على الاستخدام القائم لائتمان الصندوق. ويتكون معدل الرسم الأساسي (سعر الفائدة) على تمويل الصندوق من سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة مضافا إليه هامش ثابت يُعبر عنه بنقاط الأساس. وبموجب القاعدة التي اعتمدها المجلس التنفيذي في ديسمبر ٢٠١١، يطبق هذا الهامش لفترة عامين، ويخضع للمراجعة قبل نهاية العام الأول، وذلك لتغطية تكاليف عمليات الوساطة المرتبطة بالتمويل التي يتكبدها الصندوق والسماح له بتكوين احتياطياته. وتنطوي هذه القاعدة أيضا على إجراء مضاهاة للبيانات لضمان اتساق معدل الرسم على نحو معقول مع الأوضاع القائمة في سوق الائتمان على المدى الطويل. وفي إبريل ٢٠١٨، قرر المجلس التنفيذي أن يكون هامش معدل

الإطار ٣-٢: التقدم المحرز في عملية تجديد مبنى المقر الرئيسي HQ1

استمرت خلال السنة المالية ٢٠١٩ أعمال التجديد في أحد مقري صندوق النقد الدولي (HQ1)، وهو المقر الرئيسي الأقدم والكائن في مدينة واشنطن العاصمة. وقد أُحرز تقدم كبير في هذا الصدد، حيث تم استكمال ما يزيد على ٩٨٪ من المشروع، ولكن الأعمال المتبقية، مثل تجديد الطوابق التي تقع بها حجرة اجتماعات المجلس ومكاتب المديرين التنفيذيين، تعد من أصعب التحديات.

وأعيد شغل ثلاثة طوابق مكتبية في السنة المالية ٢٠١٩. ولا تزال أعمال التجديد مستمرة في الطابقين الأخيرين، وتم نقل الموظفين العاملين بهما إلى المبنى الآخر للصندوق (HQ2) بصفة مؤقتة.

كذلك تم نقل حجرة اجتماعات المجلس التنفيذي إلى موقع آخر في المقر الرئيسي (HQ1) بصفة مؤقتة. وتتضمن الأعمال الأخرى المقرر إتمامها تطوير نظم المبنى، والأسطح، وإخلاء المقر من معدات البناء والتجديد.

ويتمثل الغرض الرئيسي من هذا التجديد المكثف في الإحلال الضروري للأنظمة العتيقة والمتهالكة في المبنى. ويسعى هذا المشروع إلى الحصول على شهادة «الريادة في تصميمات الطاقة والبيئة» (LEED)، وينطوي على تصميم المباني وممارسات البناء المراعية للبيئة بغية تخفيف الأثر على البيئة. ولدى استكمال العمل في عام ٢٠٢٠، من المتوقع أن يسهم المبنى الجديد في تحقيق خفض كبير في قيمة فواتير الطاقة، ويساعد الصندوق على تحقيق أعلى معايير الاستمرارية.

الرسم ١٠٠ نقطة أساس للفترة المنتهية في إبريل ٢٠٢٠، وأكد قراره مجددا في مراجعة منتصف الفترة في إبريل ٢٠١٩.

ويفرض الصندوق أيضا رسوما إضافية على استخدام مبالغ ائتمانية كبيرة ضمن الشرائح الائتمانية وفي ظل اتفاقات تسهيلات الصندوق الممددة. وتُفرض رسوم إضافية بمقدار ٢٠٠ نقطة أساس على الائتمان المستخدم الذي يتجاوز ١٨٧,٥٪ من حصة البلد العضو المعني. وقد تمت مراجعة هذا الحد مؤخرا لتخفيف أثر مضاعفة حصص العضوية عقب دخول المراجعة العامة الرابعة عشرة للحصص حيز التنفيذ. وعلاوة على الرسوم الإضافية التي يُشار إليها بأنها رسوم إضافية حسب مستوى استخدام الموارد، يفرض الصندوق رسوما إضافية بمقدار ١٠٠ نقطة أساس حسب الفترة الزمنية على الائتمان المستخدم الذي يتجاوز الحد نفسه والذي يظل قائما لأكثر من ٣٦ شهرا ضمن الشرائح الائتمانية أو لأكثر من ٥١ شهرا في إطار تسهيل الصندوق الممدد.

وبالإضافة إلى الرسوم الدورية والرسوم الإضافية، يفرض الصندوق كذلك رسوم خدمة، ورسوم التزام، ورسوما خاصة. فيُفرض رسم خدمة قدره ٠,٥٪ على كل عملية سحب من حساب الموارد العامة. وفي بداية كل فترة مدتها ١٢ شهرا، يُحمَّل رسم التزام قابل للرد على المبالغ المتاحة للسحب بموجب اتفاقات حساب الموارد العامة خلال تلك الفترة. وتُفرض رسوم التزام بمقدار ١٥ نقطة أساس، و٣٠ نقطة أساس، و٦٠ نقطة أساس على المبالغ المتاحة للسحب حتى ١١٥٪، وبين ١١٥٪ و٥٧٥٪، وأكثر من ٥٧٥٪ من حصة العضوية، على الترتيب. وتُرد رسوم الالتزام عندما يُستخدم الائتمان خلال الفترة التي تغطيها الرسوم، بالتناسب مع السحوبات الفعلية. ويفرض الصندوق أيضا رسوما خاصة على التأخر في سداد الرسوم التي تجاوزت أجل استحقاقها بفترات تقل عن ستة أشهر.

الفائدة التعويضية والفوائد

على جانب النفقات، يدفع الصندوق فوائد (فائدة تعويضية) لبلدانه الأعضاء مقابل مراكزهم الدائنة في حساب الموارد العامة (المعروف باسم مراكز شرائح الاحتياطيات المعوضة). وتنص اتفاقية تأسيس الصندوق على ألا يتجاوز سعر الفائدة التعويضية سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة، وألا يقل عن ٨٠٪ من هذا السعر. ويعادل سعر الفائدة التعويضية الأساسي حاليا سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة، الذي يستند إلى متوسط مرجح لأسعار الفائدة النموذجية على أدوات الدين المالية قصيرة الأجل في الأسواق المالية لعملات سلة حقوق السحب الخاصة، على ألا يقل عن ٥ نقاط أساس بحد أدنى. ويدفع الصندوق كذلك فائدة بسعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة على القروض القائمة في إطار اتفاقات الاقتراض الجديدة.

اقتسام الأعباء

يجري تعديل معدلات الرسم والفائدة التعويضية وفق آلية لاقتسام الأعباء توزع تكلفة الالتزامات المالية المتأخرة على نحو متساو بين

الجدول ٣–٣

المتأخرات المستحقة للصندوق على البلدان المتأخرة في سداد التزاماتها لمدة ستة أشهر أو أكثر، حسب نوع الالتزام في ٣٠ إبريل ٢٠١٩ (بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة)

		حسب النوع	
	المجموع	الإدارة العامة (بما في ذلك التسهيل التمويلي للتصحيح الهيكلي)	الصندوق الاستئماني
الصومال	٢٤١,٥	٢٣٣,١	٨,٤
السودان	٩٦٩,٣	٨٨٥,٩	٨٣,٣
المجموع	١,٢١٠,٧	١,١١٩,٠	٩١,٧

المصدر: إدارة المالية في صندوق النقد الدولي.

الأعضاء المدينين والدائنين. ولتعويض الدخل الضائع نتيجة رسوم الفائدة غير المسددة التي تتجاوز أجل استحقاقها بستة أشهر أو أكثر، يستخدم الصندوق آلية تقاسم الأعباء من خلال رفع معدل الرسم وخفض معدل الفائدة التعويضية. وتُرد المبالغ التي يتم تحصيلها على هذا النحو عند تسوية الرسوم المتأخرة.

وفي السنة المالية ٢٠١٩، بلغ متوسط معدلات الرسم والفائدة التعويضية المعدَّلة ٢,٠٤١٪ و١,٠٣١٪، على الترتيب.

صافي الدخل

في السنة المالية ٢٠١٩، بلغ صافي دخل الصندوق ٠,٦ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (٠,٩ مليار دولار)، وهو ما يرجع في الأساس إلى الدخل الناتج عن ارتفاع مستويات أنشطة الإقراض، والدخل من استثمارات الصندوق التي يحتفظ بها في حساب الاستثمار، ولكن الخسائر الناجمة عن إعادة حساب التزامات الصندوق للمزايا المحددة كان لها تأثير موازن جزئي على هذا الدخل. وتعزى هذه الخسائر في الأساس، والتي تبلغ قيمتها ٠,٤ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (٠,٥ مليار دولار)، إلى القيد الفوري لآثار التغيرات في الافتراضات الاكتوارية الأساسية للسنة المالية المستخدمة في تحديد أصول والتزامات الصندوق عن المزايا المحددة في إطار خطط مزايا العاملين ما بعد التوظيف حسب معايير المحاسبة الدولية (المعيار رقم ١٩ الخاص بمزايا العاملين).

المتأخرات المستحقة لصندوق النقد الدولي

بلغت الالتزامات المالية غير المسددة لصندوق النقد الدولي ١٢١٠,٧ مليون وحدة حقوق سحب خاصة في نهاية إبريل ٢٠١٩ (الجدول ٣–٣). وفي الوقت نفسه، ظل على عضوين – وهما الصومال والسودان – متأخرات مطولة مستحقة للصندوق (قائمة لأكثر من ستة أشهر). وتراكمت متأخرات على كلا البلدين يعود أجل استحقاقها إلى منتصف ثمانينات القرن الماضي، وتشكل حوالي ٢٠٪ و٨٠٪ من مجموع المتأخرات، على الترتيب.

الإطار ٣–٣: خمسة مشروعات كبيرة

لمواصلة تعزيز الخدمات التي يقدمها الصندوق لبلدانه الأعضاء، يجري في الوقت الحالي تنفيذ عدد من المشروعات الداخلية من أجل تحسين عمليات النشاط وتطوير المنصات التكنولوجية المرتبطة بعمل موظفي الصندوق. وفي السنة المالية ٢٠١٨، بدأ الصندوق في إنشاء هذه المشروعات «الخمسة الكبرى» لتعزيز كفاءته وفعاليته المؤسسية.

مشروع 1HR سيكون الهدف منه تحديث عمليات الموارد البشرية وتبسيطها وميكنتها، وسيتيح نظاما حديثا متكاملا يتوافق مع معايير قطاع إدارة الموارد البشرية ومنصة سهلة الاستخدام من خلال الأجهزة المحمولة لتيسير التكيف مع التغيرات المستقبلية.

برنامج إدارة تنمية القدرات والشؤون الإدارية سيدعم الإدارة الفعالة لأنشطة تنمية القدرات، كما سيسهم في تنسيق العمليات ومعالجة الفجوات التي تنطوي عليها عبر مختلف مجالات النشاط على مستوى الصندوق، مع تحديث نظم الدعم.

نظم إدارة المعرفة الأساسية ستوفر منصات حديثة للمساعدة في زيادة توافر المعرفة التي يتيحها الصندوق وتسهيل الاطلاع عليها. ويتكون هذا المشروع من أربعة مشروعات مترابطة تم تصميمها لتحسين إدارة المحتوى، واستخدام مسميات ومرشحات بحث أكثر اتساقا ووضوحا، وتسهيل القدرة على العثور على المحتوى المرغوب.

بيئة العمل الرقمية المتكاملة ستتيح للعاملين تجربة رقمية حديثة مصممة حسب متطلباتهم الشخصية أثناء ممارسة عملهم اليومي. وسيحدد المشروع الهياكل التي تشترك مختلف وحدات الصندوق في استخدامها من أجل توفير حلول عمل إلكترونية متسقة لزيادة الكفاءة والإنتاجية.

مشروع iDATA سيحل محل نظام إدارة البيانات ونشرها المستخدم حاليا في الصندوق، وسيتيح منصة حديثة لإدارة دورة حياة البيانات الاقتصادية وتيسير الاطلاع على البيانات عالية الجودة وتبادلها بسهولة وضمان اتساق نظام إدارة البيانات الاقتصادية لدى الصندوق مع المعايير ذات الصلة.

وطُبقت تدابير تصحيحية في ظل استراتيجية الصندوق التعاونية المعززة بشأن المتأخرات بهدف معالجة المتأخرات التي طال أمدها. وفي نهاية السنة المالية، ظل الصومال والسودان غير مؤهلين للاستفادة من موارد الصندوق.

الحصص: من أين يأتي الصندوق بأمواله

توفر البلدان الأعضاء في الصندوق، والتي يبلغ عددها ١٨٩ بلدا عضوا، الموارد اللازمة لتقديم القروض من خلال مدفوعات الحصص في الأساس، والتي تتحدد على أساسها أيضا حقوق التصويت. وتعد القروض متعددة الأطراف والقروض الثنائية خطَّيْ الدفاع الثاني والثالث في أوقات الأزمات. وتتيح هذه الموارد للصندوق طاقة مالية تقدر بحوالي تريليون دولار لتقديم قروض غير ميسرة لدعم البلدان الأعضاء. وتمول عمليات الإقراض الميسر والتخفيف من أعباء الديون للبلدان منخفضة الدخل من خلال صناديق استئمانية منفصلة قائمة على المساهمات.

وتحدد لكل بلد عضو حصة على أساس مركزه في الاقتصاد العالمي. ويبلغ مجموع قيمة الحصص ٤٧٧ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٦٦١ مليار دولار أمريكي)، وهي وحدة الحساب المستخدمة لدى الصندوق ويتم ربط قيمتها بسلة من العملات. كذلك تتوافر للصندوق موارد متعددة الأطراف بقيمة ١٨٢ مليار وحدة حقوق سحب خاصة تقريبا، بينما تتيح له ترتيبات الاقتراض الثنائية موارد بقيمة ٣١٧ مليار وحدة حقوق سحب خاصة. وتجدد قنوات الاقتراض في أوقات مختلفة. وينتهي تاريخ اتفاقيات الاقتراض الثنائية لعام ٢٠١٦ في نهاية ٢٠١٩، ويمكن مد أجلها لعام واحد ينتهي في نهاية ٢٠٢٠.

وتتم مراجعة الحصص بصفة منتظمة. ويجري حاليا استكمال المراجعة الخامسة عشرة، التي ستكون بمثابة فرصة لتحقيق الاتساق بين حجم موارد الصندوق وتكوينها واحتياجات البلدان الأعضاء. وسيُستند في إجراء المراجعة إلى إصلاحات الحوكمة التي تم تنفيذها في إطار مراجعة عام ٢٠١٠، بما في ذلك جهود حماية حصص الأعضاء الأكثر فقرا وأسهمهم المانحة لحق التصويت. وتجري حاليا أيضا مراجعة الصيغة المستخدمة منذ عشر سنوات في تحديد حصص الأعضاء.

مدفوعات الحصص خلال السنة المالية ٢٠١٩

في ٢٦ يناير ٢٠١٦، استُوفيت الشروط المطلوبة لتنفيذ زيادات الحصص المتفق عليها في إطار المراجعة العامة الرابعة عشرة للحصص. وأدى ذلك إلى مضاعفة الموارد المستمدة من حصص العضوية لتصل إلى ٤٧٧ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٦٦١ مليار دولار) مقابل حوالي ٢٣٨,٥ وحدة حقوق سحب خاصة (٣٣٠,٥ مليار دولار تقريبا). وحسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠١٩، سدد ١٨١ عضوا من بين ١٨٩ عضوا مدفوعات حصصهم، وهو ما يشكل أكثر من ٩٩٪ من مجموع الزيادات في الحصص، وبلغ مجموع الحصص ٤٧٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (نحو ٦٥٨ مليار دولار).

حقوق السحب الخاصة

حق السحب الخاص هو أصل احتياطي دولي استحدثه الصندوق في عام ١٩٦٩ ليصبح مكملا للاحتياطيات الرسمية الخاصة بالبلدان الأعضاء. ويمكن للبلدان الأعضاء في الصندوق المشاركين في إدارة حقوق السحب الخاصة (جميع الأعضاء في الوقت الحالي) مبادلة حقوق السحب الخاصة بأي من العملات القابلة للاستخدام الحر. وبلغ مجموع حقوق السحب الخاصة التي تم تخصيصها للبلدان الأعضاء حتى الآن ٢٠٤,٢ مليار وحدة (ما يعادل حوالي ٢٨٣ مليار دولار)، بما في ذلك ١٨٢,٦ مليار وحدة حقوق سحب خاصة تم تخصيصها عام ٢٠٠٩ في أعقاب الأزمة المالية العالمية. وتتحدد قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة على أساس سلة مكونة من خمس عملات – الدولار الأمريكي واليورو والرينمنبي الصيني والين الياباني والجنيه الإسترليني. وتعد حقوق السحب الخاصة وحدة الحساب المستخدمة لدى الصندوق وبعض المنظمات الدولية الأخرى، وهي ليست عملة أو مطالبة على الصندوق، ولكنها تمثل مطالبة محتملة على عملات أعضاء الصندوق القابلة للاستخدام الحر. ويمكن مبادلة حقوق السحب الخاصة بأي من هذه العملات.

المساءلة

إدارة المخاطر في صندوق النقد الدولي

يواجه صندوق النقد الدولي مجموعة من المخاطر في إطار دوره المنصوص عليه في اتفاقية التأسيس. وفي عام ٢٠١٦، وافق المجلس التنفيذي على مستويات المخاطر التي يمكن للصندوق تحملها – وإدارتها بنجاح – في جميع أنشطته خلال فترة زمنية ممتدة. ويراجع المجلس التنفيذي درجة قبول المخاطر بصفة دورية.

ويستخدم الصندوق ثلاثة خطوط دفاعية لإدارة المخاطر بصورة نشطة. ويتمثل خط الدفاع الأول في الإدارات التي تضطلع بتنفيذ العمليات اليومية وإنشاء نظم للرقابة الداخلية والمحافظة عليها من أجل تحديد وإدارة المخاطر ذات الصلة بتلك العمليات. وفي مجالات معينة، تفرض اللجان المشتركة بين الإدارات ضوابط رقابية إضافية على المخاطر.

ويمثل مكتب إدارة المخاطر خط الدفاع الثاني، حيث يتولى مسؤولية وضع إطار إدارة المخاطر والحفاظ عليه، وتقييم المخاطر، ورفع تقارير للإدارة العليا والمجلس التنفيذي بشأن المخاطر الكلية للصندوق، وتحديد المجالات التي تتطلب جهودا للتخفيف من حدة المخاطر. وإلى جانب النقاشين الرسميين للمجلس التنفيذي بشأن إدارة المخاطر، شهدت الاثنا عشر شهرا الماضية مشاركة أكبر من جانب المجلس التنفيذي من خلال زيادة عدد الاجتماعات غير الرسمية. ويتيح تقييم المخاطر الصادر عن مكتب إدارة المخاطر مدخلات ومعلومات يستند إليها في تصميم دورة تخطيط الاستراتيجيات والميزانية. وتتولى لجنة المخاطر بالصندوق، والتي يرأسها النائب الأول للمدير العام، تقييم الجهود المبذولة للتخفيف من حدة المخاطر وتحديد الجهود ذات الأولوية، وضمان التكامل بين وظائف إدارة المخاطر عبر المؤسسة.

ويضمن مكتب التدقيق الداخلي – وهو خط الدفاع الثالث – فعالية الحوكمة وإدارة المخاطر والضوابط الداخلية. وتناط بالإدارة العليا والمجلس التنفيذي المسؤولية النهائية عن إدارة المخاطر والتخفيف من حدتها.

ويراقب الصندوق المخاطر ويديرها على نحو فعال في أربعة مجالات عامة ومتداخلة:

- يُسترشد في تحديد **التوجه الاستراتيجي** بجدول أعمال السياسات العالمي الذي يحدده المدير العام استنادا إلى الميزانية متوسطة الأجل واتساقا مع البيئة الخارجية المتغيرة.
- ترتبط مخاطر **الوظائف الأساسية** بمواءمة أنشطة الرقابة والإقراض وتنمية القدرات مع التوجه الاستراتيجي للصندوق وأهدافه، مع ضمان استمرارية سلامة نموذج التمويل الذي يطبقه الصندوق. ويستخدم الصندوق في إدارة مخاطر الإقراض إطارا متعدد المستويات تركز أدواته الأساسية على استخدام موارد الصندوق وتصميم البرامج والشرطية. ويشكل توافر مستوى كاف من الأرصدة الوقائية ووضعية الدائن الممتاز التي اكتسبها الصندوق بحكم الواقع جزءا لا يتجزأ من هذا الإطار.
- تشير المخاطر المرتبطة **بالأصول المشتركة بين مختلف الوظائف** إلى قدرات الصندوق من حيث رأس المال البشري وأمن المعلومات والتكنولوجيا والأصول المادية وغير ذلك من العناصر الداعمة التي تساعد في تنفيذ التوجه الاستراتيجي وأداء المهام الأساسية.
- تشير **مخاطر السمعة** إلى إمكانية تكوين صورة سلبية عن الصندوق في أذهان الأطراف المعنية، مما يؤدي إلى الإضرار بمصداقيته وفعاليته.

وفي نوفمبر ٢٠١٨، اكتشف الصندوق أدلة على أن بعض موظفي إحدى جهات تقديم الخدمات التكنولوجية قاموا بالاطلاع على المعلومات الخاصة بمشتريات الصندوق دون تصريح. وتمت الاستعانة بشركة خارجية لإجراء تحقيق شامل خلص إلى أن المعلومات السرية الخاصة بالعاملين والمعلومات المرتبطة بعمل الصندوق وبلدانه الأعضاء لم يتم اختراقها. واتخذ الصندوق إجراءات لمعالجة الموقف، بما في ذلك تعزيز الضوابط المفروضة على أمن المعلومات للحد من المخاطر التشغيلية مستقبلا.

آليات التدقيق

تتألف آليات التدقيق في الصندوق من مؤسسة تدقيق خارجية، ووظيفة للتدقيق الداخلي، ولجنة التدقيق الخارجي المستقلة التي تقوم بالإشراف العام على عملية التدقيق السنوية وفق النظام الأساسي للصندوق.

لجنة التدقيق الخارجي

تتألف لجنة التدقيق الخارجي من ثلاثة أعضاء يختارهم المجلس التنفيذي ويعيِّنهم المدير العام. وتبلغ مدة خدمة الأعضاء ثلاث سنوات على أساس التداخل، ويتمتعون بالاستقلالية عن الصندوق. ويحمل أعضاء اللجنة جنسيات بلدان أعضاء مختلفة ولا بد أن تكون لديهم الخبرات والمؤهلات اللازمة لممارسة أعمال الإشراف على عملية التدقيق السنوي. ويتمتع أعضاء اللجنة في المعتاد بخبرات واسعة في شركات المحاسبة العامة الدولية أو القطاع العام أو الدوائر الأكاديمية.

وتختار لجنة التدقيق الخارجي واحدا من أعضائها رئيسا لها، وتحدد إجراءاتها، وتكون مستقلة عن الإدارة العليا للصندوق في الإشراف على عملية التدقيق السنوي. وتجتمع اللجنة كل عام في واشنطن العاصمة، في يناير أو فبراير عادة، للإشراف على أعمال التخطيط لعملية التدقيق السنوي؛ وفي يونيو بعد استكمال عملية التدقيق؛ وتجتمع أيضا في يوليو لتعرض على المجلس التنفيذي موجز إحاطة. ويتشاور موظفو الصندوق والمدققون الخارجيون مع أعضاء اللجنة طوال العام. وضمت اللجنة في عضويتها لعام ٢٠١٩ السيدة كاثي ديفيد (رئيسا)، وهي محاسب قانوني وشريك في شركة محاسبة دولية في أنتيغوا وبربودا؛ والسيدة كاثرين سيرنز، وهي مستشار مستقل في المملكة المتحدة تعمل في تقديم المشورة بشأن إعداد التقارير والتدقيق والحوكمة المؤسسية؛ والسيدة جوديث لوبين، وهي محاسب عام معتمد وأحد كبار الشركاء السابقين في شركة محاسبة دولية في الفلبين ورئيس لجنة التدقيق في أحد البنوك التجارية بالفلبين.

مؤسسة التدقيق الخارجي

تتولى مؤسسة التدقيق الخارجي، التي يختارها المجلس التنفيذي بالتشاور مع لجنة التدقيق الخارجي ويعينها المدير العام، مسؤولية إجراء التدقيق الخارجي السنوي للصندوق، وإبداء الرأي بشأن الكشوف المالية للصندوق، بما في ذلك الحسابات التي تُدار بموجب القسم الثاني (ب) من المادة الخامسة من اتفاقية تأسيس الصندوق ونظام تقاعد الموظفين. وعند انتهاء التدقيق السنوي، تعرض لجنة التدقيق الخارجي على المجلس التنفيذي موجز إحاطة يتضمن نتائج التدقيق، وترفع التقرير الصادر عن مؤسسة التدقيق الخارجي، عن طريق المدير العام والمجلس التنفيذي، إلى مجلس المحافظين للنظر فيه.

الإطار ٣-٤: إدارة المخاطر عن طريق تقييمات الضمانات الوقائية

عندما يقدم الصندوق تمويلا إلى أحد البلدان الأعضاء، تجُرى عملية تقييم للضمانات الوقائية للحصول على تأكيدات معقولة بأن البنك المركزي لهذا البلد قادر على إدارة الموارد التي يحصل عليها من الصندوق، وعلى توفير بيانات نقدية موثوقة عن البرنامج الذي يدعمه الصندوق. وتقييمات الضمانات الوقائية هي مراجعات تشخيصية لأطر الحوكمة والمراقبة في البنوك المركزية، وهي مكملة للضمانات الوقائية الأخرى التي يطبقها الصندوق، والتي تتضمن وضع حدود للاستفادة من موارد الصندوق، والشرطية، وتصميم البرنامج، وتدابير معالجة عدم الدقة في إبلاغ البيانات، والمراقبة اللاحقة للبرنامج. وتتضمن هذه التقييمات تقييم عمليات البنوك المركزية في خمسة مجالات وهي: (١) آلية التدقيق الخارجي؛ و(٢) الهيكل القانوني والاستقلالية؛ و(٣) إطار إعداد التقارير المالية؛ و(٤) آلية التدقيق الداخلي؛ و(٥) نظام الضوابط الداخلية (راجع صحيفة الوقائع بعنوان "Protecting IMF Resources – Safeguards Assessments of Central Banks").

وحسب الوضع في نهاية إبريل ٢٠١٩، أُجري ٣١١ تقييما في ٩٧ بنكا مركزيا، تم استكمال ٦ منها خلال السنة المالية ٢٠١٩. ويراقب الصندوق التقدم الذي تحرزه البنوك المركزية في عملها على تحسين أطر الضمانات الوقائية لديها وتنفيذ توصيات الصندوق. وتستمر الرقابة طوال الفترة التي يكون فيها ائتمان الصندوق قائما. ويخضع نحو ٦٢ بنكا مركزيا للمراقبة في الوقت الحالي.

وفي عام ٢٠١٥، تم وضع مطلب جديد لعمليات مراجعة الضمانات الوقائية المالية في وزارات الخزانة الوطنية. ووفقا لسياسة الضمانات الوقائية المعدلة، يتم إجراء المراجعات وفق منهج قائم على المخاطر وتطبق على الترتيبات التي يطلب فيها البلد العضو الاستفادة من موارد الصندوق على أساس استثنائي، مع توجيه جزء كبير من الأموال – ما لا يقل عن ٢٥٪ – نحو تمويل ميزانية الدولة. وخلال السنة المالية ٢٠١٩، تم إجراء مراجعة واحدة على الضمانات الوقائية المالية.

وكجزء من الأنشطة المرتبطة بتقييم الضمانات الوقائية، عُقدت ندوات إقليمية خلال السنة المالية ٢٠١٩ في معهد سنغافورة للتدريب في سنغافورة، ومركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط في الكويت. وسلطت الندوات الضوء على أفضل الممارسات والمعايير الدولية في مجالات الضمانات الوقائية بالبنوك المركزية، وكانت بمثابة منتدى لمسؤولي البنوك المركزية لتبادل الخبرات. وبالإضافة إلى ذلك، عُقد منتدى رفيع المستوى بشأن الحوكمة في البنك المركزية في دبي في يناير ٢٠١٩، شارك فيه موظفو البنوك المركزية والمدققون الخارجيون العاملون معهم. وتناول المنتدى الركائز القانونية التي يرتكز عليها الدور الرقابي لمجالس الإدارات، وتزايد أهمية دور إدارة المخاطر المالية، وانعكاسات التكنولوجيات المالية الجديدة بالنسبة للبنوك المركزية، وتحليل البيانات، والذكاء الاصطناعي.

وتُعيَّن مؤسسة التدقيق الخارجي لمدة خمس سنوات، قابلة للتجديد لمدة تصل إلى خمس سنوات أخرى. وقد تم تعيين شركة Pricewaterhouse-Coopers بوصفها مؤسسة التدقيق الخارجي للصندوق في نوفمبر ٢٠١٤. ويمكن لمؤسسة التدقيق الخارجي أداء خدمات استشارية معينة، ما عدا الخدمات المحظورة ومع تطبيق ضمانات وقائية مشددة لحماية استقلالية مؤسسة التدقيق. وتشمل هذه الضمانات الوقائية لجنة التدقيق الخارجي، إلى جانب موافقة المجلس التنفيذي، في حالة تجاوز رسوم الخدمات الاستشارية حد معين.

مكتب التدقيق الداخلي

يقوم مكتب التدقيق الداخلي بوظيفة مستقلة بشأن الضمانات والاستشارات صُممت لحماية الصندوق وتعزيزه. وترتكز مهام مكتب التدقيق الداخلي على محورين: (١) تقييم فعالية الحوكمة، وإدارة المخاطر، والضوابط الداخلية في الصندوق؛ و(٢) العمل كجهة استشارية وداعمة لتحسين أساليب عمل الصندوق من خلال إسداء المشورة بشأن أفضل الممارسات واستحداث حلول رقابية تتسم بالفعالية من حيث تكلفتها. ويعمل المكتب تحت إشراف الإدارة العليا ويقدم تقاريره الوظيفية إلى لجنة التدقيق الخارجي، وذلك ضمانا لاستقلاليته.

وتضمَّن برنامج عمل مكتب التدقيق الداخلي للسنة المالية ٢٠١٩ العمليات اللامركزية الخاصة بتعيين خبراء ميدانيين لأجل قصير، وأنشطة الامتثال داخل الصندوق، والخدمات المدارة في مجال البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، والمقار التابعة للصندوق بالخارج، وممارسات الرقابة على جودة نتائج تنمية القدرات. كذلك تضمَّن برنامج عمل مكتب التدقيق الداخلي للسنة المالية ٢٠١٩ تقديم دعم استشاري لبرنامج (1HR) – الذي يهدف إلى تحقيق قيمة مؤسسية من خلال تطوير خبرة الموظفين والمديرين والإداريين في مجال إدارة الموارد البشرية – بغرض إتاحة معلومات بصفة مستمرة عن التقدم المحرز في البرنامج. وعلاوة على ذلك، تضمَّن برنامج العمل إصدار «مذكرة معلومات» بشأن ممارسات إدارة التغيير في الصندوق. وأصدر المكتب أيضا تقريره السنوي الأول خلال السنة المالية ٢٠١٩ لإبراز المجالات النوعية العامة المرتبطة بعمل المكتب.

وعقب صدور تقرير المراقبة الدوري التاسع في السنة المالية ٢٠١٨ عن مكتب التدقيق الداخلي، اقترح المكتب – بناء على إحدى التوصيات الواردة في تقييم خارجي تم إجراؤه على مكتب التقييم المستقل – إطارا لمتابعة تنفيذ إجراءات الإدارة العليا المعلقة التي اعتمدها المجلس التنفيذي وتحديد أولوياتها.

كذلك استضاف مكتب التدقيق الداخلي المؤتمر السنوي لعام ٢٠١٩ لرؤساء التدقيق بالمؤسسات المالية متعددة الأطراف.

ويبلِّغ المجلس بأنشطة مكتب التدقيق الداخلي مرتين سنويا من خلال تقرير حول الأنشطة يتضمن معلومات عن نتائج التدقيق ووضع قضايا التدقيق العالقة. وعُقدت آخر جلسة إحاطة غير رسمية للمجلس بشأن هذه المسائل في السنة المالية ٢٠١٩ خلال شهر يناير ٢٠١٩.

مكتب التقييم المستقل

أُنشئ مكتب التقييم المستقل في عام ٢٠٠١ بغرض تقييم سياسات الصندوق وأنشطته تقييما مستقلا وموضوعيا. ومكتب التقييم المستقل، وفقا لصلاحياته، مستقل تماما عن الإدارة العليا للصندوق وموظفيه، ويعمل دون أدنى تدخل من المجلس التنفيذي للصندوق. ويتولى المكتب مهمة تقوية ثقافة التعلم داخل الصندوق، وتعزيز مصداقية الصندوق لدى الأطراف الخارجية، ودعم الحوكمة المؤسسية ووظائف المجلس التنفيذي المتعلقة بالإشراف.

التقييم الخارجي لمكتب التقييم المستقل لعام ٢٠١٨ والمتابعة

ناقش المجلس التنفيذي في يوليو ٢٠١٨ التقييم الخارجي لمكتب التقييم المستقل الذي أعده فريق خبراء مكون من دونالد كابيروكا (رئيسا) وشيا دير جون وبيرنيلا ميرسون بغرض إعادة تقييم فعالية مكتب التقييم المستقل والنظر في إمكانية إجراء تطوير هيكله ومهامه ونماذجه التشغيلية واختصاصاته.

واتفق المديرون التنفيذيون مع وجهة نظر فريق الخبراء بشأن الدور الأساسي الذي اضطلع به مكتب التقييم المستقل في تعزيز المساءلة في الصندوق ومصداقيته الخارجية، وكذلك تشجيع ثقافة التعلم إلى حد ما. ورحبوا بالتقييم الذي أشار إلى الاستقلالية القوية التي يتمتع بها المكتب وحريته الكبيرة في تقييم القضايا المتصلة بالصندوق. وفي الوقت نفسه، أيد المديرون التنفيذيون توصيات فريق الخبراء بوجه عام. وقد تم إحراز تقدم كبير في متابعة تنفيذ التوصيات منذ انتهاء مناقشات المجلس.

وقد عدل مكتب التقييم المستقل طريقة اختيار الموضوعات التي سيتم تقييمها مستقبلا، لا سيما من أجل تعزيز الشفافية والشمول. وفي هذا الصدد، وافق المجلس التنفيذي على مقترح مقدم من مكتب التقييم المستقل بشأن استحداث نموذج تقييم جديد أكثر إيجازا على أساس تجريبي للسماح له بالاستجابة لشواغل المجلس بشكل أسرع.

كذلك وافق المجلس على إطار للتعامل مع الإجراءات العديدة العالقة منذ فترة طويلة التي تضمنتها الخطط التنفيذية للإدارة العليا والتي تم وضعها لتنفيذ توصيات التقييمات السابقة. ويتضمن الإطار خمس فئات عامة والتدخلات ذات الصلة اللازمة لإحراز تقدم أكبر في تنفيذ الإجراءات المطلوبة من الإدارة العليا. وسيتم تطبيق عملية «تحديد الأولويات» تلك في إطار تقرير المراقبة الدوري العاشر.

ووافق المجلس أيضا على خطوات لزيادة انخراط مكتب التقييم المستقل في إعداد تلخيصات يستند إليها المجلس في مناقشاته للتقارير الصادرة عن المكتب، وتعزيز عملية متابعة تنفيذ توصيات المكتب من خلال جعل الإجراءات المتضمنة في الخطط التنفيذية للإدارة العليا أكثر تحديدا وأكثر قابلية للقياس والتنفيذ وأكثر ملاءمة، وكذا من خلال مناقشة تقارير المراقبة الدورية في اجتماعات المجلس الرسمية، وتعزيز التعاون بشكل أكبر بين مكتب التقييم المستقل والإدارة العليا وموظفي الصندوق.

مراجعات المجلس التنفيذي لتقارير مكتب التقييم المستقل وتوصياته

صندوق النقد الدولي والرقابة المالية

ناقش المجلس التنفيذي في يناير ٢٠١٩ التقييم الصادر عن مكتب التقييم المستقل بشأن صندوق النقد الدولي والرقابة المالية. ورحب المديرون التنفيذيون بتقرير مكتب التقييم المستقل الذي خلص إلى أن الصندوق أجرى تطويرات كبيرة على نظام الرقابة المالية لديه منذ الأزمة المالية العالمية. واتفقوا في الوقت نفسه على وجود مجال لتعزيز جودة أنشطة الرقابة المالية التي يقوم بها الصندوق وتأثيرها بشكل أكبر. وفي هذا الصدد، رحب المديرون بالتأييد الكبير الذي أبدته السيدة المدير العام للنتائج والتوصيات التي توصل إليها مكتب التقييم المستقل.

وأيد المديرون التنفيذيون التوصية الخاصة بتقوية آليات التحليل المالي والمالي الكلي في إطار الأنشطة الرقابية التي يجريها الصندوق كجزء من مشاورات المادة الرابعة، بما في ذلك دمج تحليلات برنامج تقييم القطاع المالي بدرجة أكبر في مشاورات المادة الرابعة وتعزيز المهارات والخبرات المالية للفرق القطرية. وسيستلزم إحراز مزيد من التقدم في هذا المجال تحقيق التوازن الملائم في توزيع موارد الرقابة المالية بين برامج تقييم القطاع المالي وأنشطة الرقابة في إطار مشاورات المادة الرابعة.

ووافق المديرون التنفيذيون عموما على التوصية بإعادة النظر في النهج المستخدم حاليا في توزيع موارد برنامج تقييم القطاع المالي من أجل توزيعها بين البلدان والقضايا بشكل أكثر مرونة وديناميكية وارتباطا بالمخاطر، كما وافق معظمهم على مقترح مراجعة عدد تقييمات الاستقرار المالي الإلزامية. كذلك اتفق المديرون التنفيذيون على أن مراجعة نطاق برامج تقييم القطاع المالي ومجالات تركيزها من شأنها جعل التقييمات أكثر ملاءمة للظروف القطرية، بما في ذلك المخاطر والفجوات التنظيمية، مع تجنب الاعتماد المفرط على أفضل الممارسات الدولية الجاهزة التي لا تراعي احتياجات فرادى البلدان. وسيساعد ذلك في زيادة القيمة المضافة واستغلال وقت الموظفين والسلطات ومواردهم بشكل أفضل.

وأبدى المديرون التنفيذيون موافقة أو استعدادا للدراسة تجاه مقترح بشأن البلدان التي تجري اختبارات متطورة لقياس القدرة على تحمل الضغوط مفاده ضرورة تركيز برامج تقييم القطاع المالي على تصميم سيناريوهات المخاطر ومراجعة النماذج التي تضعها السلطات للحد من الأعباء المفروضة على موارد الصندوق والسلطات. غير أن بعض المديرين التنفيذيين رأوا أن الصندوق ينبغي ألا يحد من عدد اختبارات القدرة على تحمل الضغوط التي يجريها في الاقتصادات المتقدمة لضمان اتساق جودة هذه الاختبارات. وتطلع المديرون التنفيذيون إلى مناقشة القضايا المذكورة في سياق مراجعات برنامج تقييم القطاع المالي.

ورحب المديرون التنفيذيون بالنتائج التي أشارت إلى الآراء الإيجابية بشأن رقابة الصندوق المالية متعددة الأطراف وقوة تأثيرها. وفي الوقت نفسه، أشاروا إلى وجود مجال لتعزيز فعالية أنشطة الرقابة من خلال جعلها أكثر شمولا وشفافية وتعميق التعاون مع الشركاء الدوليين. وفي هذا الصدد، أيد المديرون عموما التوصية بشأن زيادة بيانات وتحليلات تقرير الاستقرار المالي العالمي المتاحة عبر الإنترنت، مع مراعاة حقوق النشر والتأليف، وتعديل طريقة عرض التقرير لتسهيل قراءته على المسؤولين القطريين في خضم مشاغلهم، والذين يعتبرون القراء الرئيسيين لهذا التقرير. وأيد المديرون التنفيذيون كذلك الاستمرار في تعميق التعاون مع الشركاء الدوليين، كالتعاون مع مجلس الاستقرار المالي في عمليات الإنذار المبكر، دون التأثير على قدرة الصندوق على معالجة القضايا المستجدة. وأكد المديرون التنفيذيون ضرورة قيام الصندوق بمواصلة العمل مع الهيئات التنظيمية الدولية من أجل تقييم أثر الإصلاحات في المجالات التي يتمتع فيها بميزة تنافسية وفي حدود الموارد المتاحة له.

وأيد المديرون التنفيذيون التوصية باستمرار الصندوق في تطوير أدواته التحليلية بغرض تعميق فهم الروابط المالية الكلية. واعتبروا أنه من المفيد لهذا الغرض تبادل وجهات النظر بين الصندوق والبنوك المركزية الكبرى، واستحداث أدوات مبسطة وتعزيز أنشطة التواصل الداخلي.

ورحب المديرون التنفيذيون بما لمسوه من تقدير للجهود الكبيرة التي يبذلها الصندوق من أجل تحسين المهارات المالية الكلية لخبرائه الاقتصاديين، ولكنهم اتفقوا على أن هذا المجال لا يزال في حاجة إلى مزيد من التطوير. وأكدوا على ضرورة ضمان توفير المعرفة والدعم اللازمين للفرق القطرية بما يمكنها من دمج التحليل المالي والمالي الكلي في مشاورات المادة الرابعة.

واتفق المديرون التنفيذيون على أن أداء مسؤوليات وأهداف الصندوق على الوجه الأكمل يتطلب منه تخصيص موارد كافية لتعزيز الرقابة المالية، كما وافقوا على التوصية بشأن الحاجة إلى مزيد من الموارد لتحقيق هذا الغرض.

وتمشيا مع الممارسات المعمول بها، أولت الإدارة العليا والخبراء عناية خاصة لمناقشة المجلس عند صياغة خطة التنفيذ، بما في ذلك مناهج لرصد التقدم المحرز.

حوكمة الصندوق

أصدر مكتب التقييم المستقل في سبتمبر ٢٠١٨ تحديثا للتقرير الصادر عنه في عام ٢٠٠٨ بعنوان تقييم حوكمة الصندوق. وخلص التحديث إلى أنه بالرغم من التقدم الكبير المحرز منذ صدور تقييم حوكمة الصندوق عن مكتب التقييم المستقل عام ٢٠٠٨، فإن كفة الفعالية والكفاءة لا تزال هي الأرجح في ميزان هيكل الحوكمة بالصندوق؛ وأن المساءلة والصوت لا يزالان يشكلان مصدر قلق من شأنه التأثير على شرعية الصندوق وفعاليته. فقد ثبتت فعالية حوكمة الصندوق في دعم قدرة الصندوق على أداء مهامه، ولكن إصلاحات الحصص والأصوات لم تعتبر كافية في رأي الكثير من الأعضاء، ولا يزال يتعين بذل الكثير من الجهود من أجل تحقيق الاتساق بين «حصص العضوية والمقاعد». وأشار التحديث كذلك إلى عدد من الشواغل بشأن القيود المفروضة على قدرة المجلس التنفيذي على الإشراف الاستراتيجي، وهيمنة الإدارة العليا على عملية صنع القرارات، والتأثير المحدود لإطار مساءلة الإدارة في الواقع العملي. واعتبر العديد من الأطراف المعنية أن عملية اختيار أعضاء الإدارة العليا بالصندوق لم تستند إلى أسس الشفافية والاستحقاق بالدرجة الكافية وكانت محدودة للغاية من حيث تمثيل جنسيات البلدان الأعضاء. ورأى بعض الأعضاء أن التوجهات الاستراتيجية الصادرة للصندوق عن اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية تأثرت في بعض الأحيان بآراء مجموعة العشرين التي تمثل عددا أقل من البلدان.

الشرطية الهيكلية في البرامج التي يدعمها الصندوق

أصدر مكتب التقييم المستقل في مايو ٢٠١٨ تحديثا للتقرير الصادر عنه في عام ٢٠٠٧ بعنوان تقييم الشرطية الهيكلية في البرامج التي يدعمها الصندوق. وأشار التحديث إلى عدد من التغييرات المهمة التي طرأت على إطار الشرطية الهيكلية، لا سيما إلغاء معايير الأداء الهيكلية، وإلى التقدم المحرز في توحيد استخدام الشرطية الهيكلية والتحسن الطفيف في مستويات الامتثال. غير أن التحديث خلص إلى أن العديد من القضايا المثارة في تقييم عام ٢٠٠٧ لا تزال مؤثرة وينبغي تجديد الاهتمام بها. وبالرغم من الترحيب الكبير بعمليات مراجعة الشرطية، كانت لا تزال توجد بعض الشواغل المتعلقة بعدم شعور البلدان بملكية البرامج واحتمالية الشعور بالوصمة. وتوجد بوادر في السنوات الأخيرة على زيادة حجم الشروط الهيكلية إلى حد ما، ولكن التأثير الناتج عن ذلك لا يزال غير محسوم. كذلك أشار التقرير إلى عدد من التحديات فيما يتعلق بالتعاون مع البنك الدولي وغيره من المؤسسات الشريكة في تصميم ومراقبة الشرطية الهيكلية للصندوق في غير مجالات عمله الأساسية؛ وكفاية الوثائق المتاحة لدى الصندوق التي يستند إليها في تحديد الشروط الهيكلية؛ وجودة قاعدة بيانات مراقبة اتفاقات صندوق النقد الدولي ومدى سهولة استخدامها، وهي قاعدة البيانات الخاصة بالبرامج التي يدعمها الصندوق.

برنامج عمل مكتب التقييم المستقل

إلى جانب استكمال المشروعات التي نوقشت آنفا، واصل مكتب التقييم المستقل عمله خلال السنة المالية ٢٠١٩ على تقييم مشورة الصندوق بشأن السياسات النقدية غير التقليدية. وأجرى (١) تقييما عن مشورة الصندوق بشأن سياسات التدفقات الرأسمالية؛ و(٢) تقييما عن التصحيح والدين والنمو في البرامج التي يدعمها الصندوق؛ و(٣) تقييما موجزا عن تعاون الصندوق مع البنك الدولي في القضايا الهيكلية الكلية؛ و(٤) تحديثا للتقرير الصادر عام ٢٠٠٩ بشأن مشاركة الصندوق في قضايا سياسات التجارة الدولية.

ويتضمن تقييم مشورة الصندوق بشأن السياسات النقدية غير التقليدية تحليلا مفصلا للمشورة التي يقدمها الصندوق إلى الاقتصادات المتقدمة الكبرى التي نفذت هذه السياسات، وإلى مجموعة الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة التي تعاملت مع تداعيات هذه السياسات. وقيَّم كذلك ما إذا كان الصندوق قد قدَّم مشورة مفيدة بشأن مجموعة الأدوات

المتاحة للبنوك المركزية، والكفاءة المحتملة للسياسة النقدية مقارنة بالسياسات البديلة الأخرى وأفضل مزيج من السياسات، والتداعيات الأوسع نطاقا الناتجة عن هذه الاختيارات بالنسبة للبلدان التي نشأت فيها هذه التداعيات أو تأثرت بها. وقيَّم أيضا مدى كفاءة الصندوق في أداء مهمته الأساسية المتمثلة في تعزيز التعاون النقدي الدولي، ومدى مراعاته لاعتبارات عدم التحيز والاتساق مع مختلف الأطراف.

ولا يزال تقييم مشورة الصندوق بشأن سياسات التدفقات الرأسمالية في مراحله الأولى. ففي ظل زيادة التكامل الدولي بين الأسواق المالية، أصبح جزء كبير من رقابة الصندوق يركز على تقديم المشورة بشأن كيفية الاستفادة من منافع التدفقات الرأسمالية مع احتواء مخاطرها المحتملة – والتعامل مع الضغوط الناتجة عند تحقق هذه المخاطر. وسيجري تقييم ما إذا كان الصندوق يقدم قيمة مضافة إلى أعضائه من خلال مشورته بشأن التدفقات الرأسمالية. وتتضمن أهم القضايا في هذا الشأن (١) ما إذا كانت المشورة تستند إلى تحليلات وتجارب تراعي التحولات في البيئة المحيطة والتطورات المستجدة؛ و(٢) مدى اتساق المشورة وعدم تحيزها؛ و(٣) ما إذا كانت المشورة تحقق التوازن بين الأوضاع الفردية للبلدان ومصلحة الأعضاء ككل.

وسيركز تقييم التصحيح والدين والنمو في البرامج التي يدعمها الصندوق على تقييم التوازن بين التصحيح والنمو في تصميم البرامج ونتائجها. وقد ازدادت المخاوف في السنوات الأخيرة بشأن تحقيق هذا التوازن في ظل الإدراك المتزايد بأن البرامج التي لا تحقق مكاسب نمو ملموسة قد تفقد تأييد الدوائر السياسية لها وقد تعجز عن تحقيق هدف استمرارية القدرة على تحمل الدين. وفيما يتصل بتصميم البرامج، سيتم تقييم مدى قدرة البرامج على ضمان تحقيق نمو كاف وبلوغ أهداف التصحيح في الوقت نفسه، وما إذا كانت اختيارات التصميم قد استندت إلى الشواهد الاقتصادية المتاحة وتقدير العوامل الاقتصادية السياسية. وبالنسبة لتنفيذ البرامج ونتائجها، سيتم تقييم كيفية انحراف نتائج البرامج عن التوقعات وأسبابها، كما ينبغي حيثما يمكن تقييم ما إذا كانت البرامج قد ساعدت البلد في نهاية المطاف على زيادة معدلات النمو.

وسيكون تقييم تعاون الصندوق مع البنك الدولي في القضايا الهيكلية الكلية أول تقييم يتم إعداده بالصيغة المختصرة الجديدة التي طبقها مكتب التقييم المستقل على أساس تجريبي. وخلال العقد الماضي، أولى الصندوق اهتماما متزايدا لمجموعة من القضايا الهيكلية الكلية التي اعتُبر أنها مؤثرة على النتائج الاقتصادية الكلية – بما في ذلك الوظائف والنمو، وعدم المساواة، والتمايز بين الجنسين، وتغير المناخ – وأدرك أهمية التعاون مع البنك الدولي وغيره من المؤسسات في هذه القضايا نظرا لأنها لا تقع ضمن مجالات الخبرة الأساسية للصندوق. وسيتم تقييم مدى فعالية هذا التعاون، واستخلاص الدروس حول كيفية تعزيزه.

وفي إطار تحديث تقييم مشاركة الصندوق في قضايا سياسات التجارة الدولية، سيعاد النظر في التقييم الذي أجراه مكتب التقييم المستقل عام ٢٠٠٩ حول هذا الموضوع في ضوء التغيرات الكبيرة التي طرأت على بيئة التجارة خلال العقد الماضي. وسيتم تقييم التقدم المحرز في معالجة القضايا التي تضمنها تقييم عام ٢٠٠٩، وطبيعة استجابة الصندوق للقضايا المستجدة، إلى جانب دراسة التحديات والفرص الممكنة. وسيتناول التحديث نطاق تغطية عمل الصندوق في مجال التجارة وجودته، وعلاقة الصندوق بالمؤسسات الدولية الأخرى، والتواصل الخارجي بشأن القضايا التجارية، والإدارة الداخلية للعمل في مجال التجارة.

ويمكن الاطلاع على المعلومات والوثائق المتعلقة بتقييمات مكتب التقييم المستقل على الموقع الإلكتروني التالي: www.ieo-imf.org.

تنفيذ التوصيات التي اعتمدها المجلس

في أكتوبر ٢٠١٨، اعتمد المجلس التنفيذي خطة تنفيذ الإدارة لتقرير صندوق النقد الدولي والدول الهشة. وتهدف مجموعة الإجراءات إلى مواصلة تعزيز فعالية انخراط الصندوق مع البلدان التي تمر بأوضاع هشة وصراعات. وتتضمن الخطة وضع استراتيجيات للمشاركة القطرية للبلدان الأعضاء في الصندوق، والنظر في الخيارات المتاحة لتقديم دعم مالي أكثر استمرارية لهذه البلدان، واتخاذ خطوات عملية لتعزيز أثر جهود الصندوق في مجال تنمية القدرات، والنظر في سياسات الموارد البشرية لضمان توافر خبراء لدى الصندوق يتمتعون بقدر ملائم من الخبرة العملية يمكّنهم من العمل بفعالية مع البلدان التي تمر بأوضاع هشة وصراعات.

وفي سبتمبر ٢٠١٨، ناقش المجلس التنفيذي تقرير المراقبة الدوري التاسع بشأن موقف خطط تنفيذ توصيات مكتب التقييم المستقل التي اعتمدها المجلس. وأشار التقرير إلى أن التطورات التي طرأت على عملية المتابعة والتي اعتمدها المجلس عام ٢٠١٥ قد ساهمت في تحقيق مزيد من الاتساق في تنفيذ الإجراءات المعتمدة مؤخرا. ولكن في الوقت نفسه، أكد تقرير المراقبة الدوري على تزايد عدد الإجراءات المعلقة، واستحدث مؤشرات جديدة للمساعدة في تحديد الإجراءات التي قد تتطلب تدخل الإدارة العليا أو المجلس لتسريع

تنفيذها. وأيد المجلس التنفيذي النتيجة التي خلص إليها التقرير بشأن عدم اتساق التقدم المحرز في تنفيذ الإجراءات التي تضمنتها الخطط التنفيذية للإدارة العليا. وكما أشير آنفا، اعتمد المجلس لاحقا إطارا جديدا للتعامل مع العدد الكبير من الإجراءات العالقة في إطار تقرير المراقبة الدوري العاشر.

الشفافية

يتعين توافر سياسات اقتصادية تتسم بالشفافية وبيانات موثوقة عن التطورات الاقتصادية والمالية حتى تتمكن السلطات من اتخاذ قرارات سليمة ومستنيرة وبما يضمن سلاسة أداء الاقتصاد. ويطبق الصندوق في الوقت الحالي سياسات لضمان توافر معلومات مفيدة ودقيقة متاحة لاطلاع الجمهور على نحو آني عن دوره في الاقتصاد العالمي أو في اقتصادات بلدانه الأعضاء.

وتساعد الشفافية الاقتصادات على تحسين كفاءة أدائها وتجعلها أقل عرضة للأزمات. وعندما تكون البلدان أكثر انفتاحا بشأن سياساتها، ستلتزم السلطات بمناقشة وتحليل هذه السياسات أمام الرأي العام، وتعزيز آليات مساءلة صناع السياسات، وزيادة مصداقية السياسات، وتيسير عمل الأسواق المالية بكفاءة وسلاسة. وتسهم زيادة انفتاح الصندوق ووضوحه بشأن سياساته وما يقدمه من مشورة إلى بلدانه الأعضاء في فهم دور الصندوق وعملياته بشكل أفضل، وبناء زخم لمشورة الصندوق في مجال السياسات، وتيسير مساءلة المؤسسة. ومن المفترض كذلك أن يسهم التدقيق الخارجي في دعم جودة رقابة الصندوق والبرامج التي يدعمها.

ويستند منهج الصندوق إزاء الشفافية على المبدأ العام الذي يقضي بأن يسعى الصندوق إلى الكشف عن الوثائق والمعلومات بشكل فوري ما لم تكن هناك أسباب قوية ومحددة تحول دون الكشف عنها. ويحترم هذا المبدأ الطابع الطوعي لنشر الوثائق المتعلقة بالبلدان الأعضاء. وتُنشر الوثائق على الموقع الإلكتروني التالي للصندوق www.imf.org.

ويعتبر الصندوق أن نشر الوثائق القُطْرية التي يجرى إعدادها للعرض على مجلسه التنفيذي («وثائق المجلس») أمر «طوعي ولكن مفترض»، مما يعني أن الصندوق يُشجِّع بقوة على نشر هذه الوثائق. ويكون نشر دراسات السياسات مفترضا ولكنه يخضع لموافقة المجلس. وتنشر وثائق المجلس بعد الحصول على موافقة البلد العضو المعني على النشر على أساس عدم الاعتراض. وتنشر الوثائق الخاصة ببلدان متعددة عقب الحصول على موافقة المجلس أو الأعضاء المشاركين، حسب نوع الوثيقة المعنية.

ويتواصل الصندوق مع الجمهور، ويعمل على تحسين صورته أمامه من خلال (١) شفافية برامج الرقابة والبرامج التي يدعمها الصندوق؛ و(٢) شفافية عملياته المالية؛ و(٣) المراجعة والتقييم الخارجي والداخلي؛ و(٤) الاتصالات الخارجية. ومن المتوقع أن تخضع سياسة الشفافية في الصندوق للمراجعة كل خمس سنوات؛ وقد أجريت آخر عملية مراجعة في عام ٢٠١٣ (راجع القسمين بشأن «المساءلة» و«التواصل الخارجي والمشاركة في العمل مع الأطراف الخارجية المعنية»).

التواصل الخارجي والمشاركة في العمل مع الأطراف الخارجية المعنية

تنطوي أنشطة التواصل الخارجي في الصندوق على هدفين: (١) الاستماع إلى أصوات الأطراف الخارجية المعنية من أجل تكوين فهم أعمق لمخاوفها وآرائها، وتعزيز أهمية مشورة الصندوق بشأن السياسات وتحسين جودتها؛ و(٢) تعميق فهم العالم الخارجي لأهداف الصندوق وعملياته. وتضطلع إدارة التواصل في الصندوق بالمسؤولية الرئيسية عن تنفيذ أنشطة الصندوق للتواصل الخارجي ومشاركته في العمل مع الأطراف الخارجية المعنية.

وقد تطورت استراتيجية التواصل مع مرور الوقت، حيث تطور منهج الصندوق خلال العقد الماضي من تعزيز الشفافية إلى زيادة المشاركة الاستباقية في العمل مع وسائل الإعلام والأطراف المعنية الأخرى بهدف توضيح سياسات الصندوق وعملياته، وتمكين الصندوق من المشاركة في النقاش الفكري المتعلق بالقضايا الاقتصادية المهمة والمساهمة فيه، وتيسير إقامة عملية ثنائية الاتجاه للتعلم والحوار مع جميع أعضاء الصندوق بشكل أفضل.

ويستخدم الصندوق التواصل كأداة استراتيجية للمساعدة في تعزيز فعاليته. وشكلت المشاركة الاستراتيجية في العمل باستخدام التكنولوجيات المتاحة، مثل شبكات التواصل الاجتماعي والفيديوهات والمدونات وملفات البث الإلكتروني الصوتي، جزءا متزايد الأهمية من استراتيجية التواصل في الصندوق. وفي الوقت نفسه، لا يزال الصندوق يسعى إلى الوصول إلى مجموعة أكبر من قنوات التواصل في عالم اليوم الذي يشهد تغيرات سريعة، ومنها منظمات المجتمع المدني وشبكات القطاع الخاص.

ويتعاون الصندوق باستمرار مع مجموعة كبيرة من الأطراف المعنية غير الحكومية، بما في ذلك نواب البرلمان ومنظمات المجتمع المدني، والنقابات العمالية، وقادة الشباب. وتتيح فرص الحوار الثنائي تلك للصندوق شرح مناهجه والتعلم من الآخرين بغرض تحسين مشورته بشأن السياسات. وتضمنت الموضوعات ذات الاهتمام والأهمية في السنة المالية ٢٠١٩ الفساد، وعدم المساواة، والتمايز بين الجنسين، والحماية الاجتماعية، والتكنولوجيا المالية، والنمو الاحتوائي.

نواب البرلمان

يولي صندوق النقد الدولي أهمية كبيرة لعلاقته بنواب البرلمان الذين يصيغون التشريعات ويمثلون دوائرهم الانتخابية. وقد حضر الحلقة البرلمانية التي عُقدت في إطار الاجتماعات السنوية لعام ٢٠١٨ في بالي حوالي ٥٠ نائبا من نواب البرلمان مما يزيد على ٢٠ بلدا لمناقشة قضايا الشفافية وتوفير فرص العمل والتمكين الاقتصادي للمرأة وتنمية رأس المال البشري. وفي مارس ٢٠١٩، شارك ١٩ نائبا من نواب البرلمان من بنغلاديش وبوتان والهند ونيبال وسري لانكا في حلقة تطبيقية نظمها مركز التدريب والمساعدة الفنية الإقليمي لجنوب آسيا التابع للصندوق في نيو دلهي، حيث أجروا مناقشات حول الإدارة المالية العامة والضرائب والتجارة وغير ذلك من الموضوعات ذات الصلة. وتم تنظيم حلقة تطبيقية مماثلة في معهد فيينا المشترك شارك فيها حوالي ٢٠ نائبا من نواب البرلمان من أوروبا الوسطى وجنوب شرق أوروبا لمناقشة إطار الحوكمة الجديد لدى الصندوق والرخاء الاقتصادي. كذلك حضر حوالي ١٧٠ نائبا من نواب البرلمان مما يزيد على ٦٠ بلدا المؤتمر البرلماني العالمي المنعقد في إطار اجتماعات الربيع لعام ٢٠١٩، وتضمنت الموضوعات التي تمت مناقشتها تكوين الشراكات من أجل استخدام بيانات القطاع الخاص في مجالات صنع السياسات وتغير المناخ وشفافية المالية العامة وعدم المساواة في الدخل. كذلك تضمن المؤتمر عقد مناقشات مفتوحة مع السيدة كريستين لاغارد، مدير عام الصندوق.

منظمات المجتمع المدني

واصل صندوق النقد الدولي التعاون عن كثب مع منظمات المجتمع المدني. فقد شهدت الاجتماعات السنوية لعام ٢٠١٨ حضور حوالي ٦٢٠ ممثلا عن منظمات المجتمع المدني، وتناولت إحدى فعالياتها محادثة عبر الفيديو مع السيدة ويني بيانييما، المدير التنفيذي لمنظمة أوكسفام الدولية، بشأن عدم المساواة والضرائب وعدم المساواة بين الجنسين.

كذلك قام الصندوق برعاية ٢١ زميلا من منظمات المجتمع المدني، وعقد منتدى سياسات منظمات المجتمع المدني حوالي ٥٠ جلسة حول موضوعات تضمنت التمايز بين الجنسين، والفساد، وعدم المساواة، والديون، ومراجعة شرطية الصندوق، والضرائب الدولية.

وحضر اجتماعات الربيع لعام ٢٠١٩ ما يزيد على ١٠٠٠ ممثل عن منظمات المجتمع المدني. وقام الصندوق برعاية ١٥ زميلا من منظمات المجتمع المدني، وعقد منتدى سياسات منظمات المجتمع المدني ٤٦ جلسة تناولت موضوعات تضمنت الفساد، والديون، والتمايز بين الجنسين، والضرائب، والحماية الاجتماعية.

وعقد الصندوق عددا من المشاورات مع ممثلي منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك بشأن تحليل ضرائب الشركات الدولية الصادر عن الصندوق في ٢٠١٩، وتصميم إطار الصندوق الخاص بالإنفاق الاجتماعي، ومراجعة شرطية البرامج التي يدعمها الصندوق وتصميمها، والنمو الاحتوائي في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. وعقدت حلقات تطبيقية إقليمية لمنظمات المجتمع المدني في بلدان تضمنت إندونيسيا والأردن والمغرب والفلبين.

النقابات العمالية

استمر الحوار مع النقابات العمالية من خلال مجموعة من الفعاليات. ففي مارس ٢٠١٩، شارك ٦٥ من رؤساء وممثلي النقابات العمالية من ٣٥ بلدا في الاجتماعات رفيعة المستوى للصندوق والبنك الدولي والاتحاد الدولي النقابات العمالية المنعقدة في واشنطن العاصمة، حيث تناقشوا مع كبار خبراء الصندوق وأعضاء إدارته العليا حول موضوعات تضمنت الآفاق الاقتصادية العالمية، وعدم المساواة، والإنفاق الاجتماعي. وعقدت على مدار العام مشاورات بين خبراء الصندوق والاتحادات بشأن مجموعة متنوعة من قضايا السياسات تضمنت إطار الإنفاق الاجتماعي لدى الصندوق. وتبادل العديد من الفرق القطرية وجهات النظر مع النقابات الوطنية كجزء من بعثات الرقابة الاقتصادية والبرامج.

المسؤولية الاجتماعية

يدعم برنامج Giving Together التابع للصندوق عطاء الموظفين والمتقاعدين للمجتمع المحلي والدولي. ويتضمن تقديم التبرعات من الموظفين، وحملات الإغاثة من الكوارث، وتبرعات الإدارة، والمنح المقدمة للجمعيات الخيرية المحلية والدولية، والأنشطة التطوعية للموظفين.

وخلال العام، سجلت حملة Giving Together السنوية رقمين قياسيين. فقد بلغت نسبة مشاركة الموظفين رقما قياسيا جديدا بلغ ٦٢٪، وهو ما يتجاوز النسبة المسجلة عام ٢٠١٧ التي بلغت ٤٣٪. كذلك وصل حجم التبرعات والتعهدات التي قدمها الموظفون الحاليون والمتقاعدون خلال السنة المالية إلى ٣ ملايين دولار تم توجيهها إلى ١٣٥٢ جمعية خيرية مختلفة حول العالم – وهو ما يتجاوز رقم العام الماضي الذي بلغ ٢,٦ مليون دولار. ونظم البرنامج حملات للإغاثة من الكوارث تضمنت تبرعات مقابلة بقيمة ١٠٠٪ من قيمة التبرعات المقدمة من البرنامج لصالح ضحايا الثوران البركاني في غواتيمالا وضحايا الزلزال والتسونامي اللذين شهدتهما جزيرة سولاويسي في إندونيسيا.

ويقدم صندوق النقد الدولي منحا نقدية للجمعيات الخيرية المحلية والدولية التي تدعم الاستقلالية الاقتصادية من خلال تشجيع الفرص التعليمية والاقتصادية. وفي السنة المالية ٢٠١٩، تم توزيع ١١٥٠٠٠ دولار على ١٢ جمعية خيرية في واشنطن العاصمة، و١٠٠ ألف دولار على ١٠ منظمات دولية غير هادفة للربح. وتساعد التبرعات المقدمة من إدارة الصندوق في دعم الجمعيات الخيرية التي تركز على الأعمال الخيرية الأساسية المتمثلة في انتشال الشعوب من براثن الفقر وتوفير خدمات التعليم للفئات الأقل حظا. وقدمت إدارة الصندوق تبرعات بلغ مجموعها ١٦٥٠٠٠ دولار خلال زياراتها لبلدان مختلفة تضمنت أنغولا ودومينيكا وفيجي وغانا وهندوراس وإندونيسيا وجنوب إفريقيا وتونغا.

وتم تنظيم عدد من الفعاليات التطوعية خلال السنة المالية. ففي يوليو ٢٠١٨، قام ١٥٠ موظفا بجمع ٧٥٠ حقيبة ظهر لطلاب المدارس المتأثرين بأزمات اللاجئين. وفي أكتوبر ٢٠١٨، اشترك الصندوق مع السلطات الإندونيسية في تنظيم فعاليات تطوعية لإحياء الشعاب المرجانية في بالي كمساهمة في المجتمعات المحلية التي استضافت الاجتماعات السنوية لعام ٢٠١٨. وتضمنت الأنشطة التطوعية الأخرى تدريس برامج التوعية المالية واللغة الإنجليزية لطلاب المدارس الثانوية المحلية، وكتابة بطاقات تشجيعية للأطفال الذين يعانون من مرض الشق الحلقي، وتغليف وجبات غذائية للأسر المحتاجة على المستوى المحلي.

وكجزء من التزام الصندوق ببناء مستقبل مستدام، فقد أقدم على اتخاذ خطوات للحد من أثره البيئي والمناخي. ففي يناير ٢٠١٩، منع الصندوق استخدام الأدوات البلاستيكية أحادية الاستخدام في جميع مرافق تقديم الطعام داخل الصندوق وفندق كونكورديا، مما ساهم في منع استهلاك أكثر من مليون قطعة من البلاستيك سنويا.

علاوة على ذلك، يتلقى مكتب البريد بالصندوق حوالي ٥ إلى ٧ أطنان من الكتيبات وغيرها من المواد التسويقية سنويا. وفي يناير ٢٠١٩، أطلق الصندوق مبادرة للحد من الرسائل البريدية غير المرغوبة من خلال إلغاء بعض الاشتراكات البريدية ووقف توزيع الرسائل البريدية الجماعية. وفي نهاية السنة المالية ٢٠١٩، منع الصندوق إرسال وتوزيع طنين من الرسائل البريدية الورقية غير المرغوبة. ويعمل الصندوق حاليا على الحصول على جميع الصحف المشترك فيها من خلال التطبيقات الإلكترونية المتاحة عبر الأجهزة المحمولة وأجهزة الكمبيوتر.

وقد ساهمت جهود الصندوق في مجال إعادة التدوير وتصنيع السماد العضوي إلى تحويل ٦٣٪ من النفايات (السنة المالية ٢٠١٩)، أي ما يعادل ١٠٦٢ طنا من النفايات المحولة. وخلال السنة المالية ٢٠١٩، شكلت الطاقة المستمدة من المصادر المتجددة ٣٧,٥٪ من الطاقة المستخدمة في الصندوق.

المكاتب الإقليمية

يعد المكتب الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ من أهم مكاتب الصندوق في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ويضطلع بدور مهم في الرقابة المالية وبناء قدرات صناع السياسات في آسيا وأنشطة التواصل في اليابان وغيرها من البلدان للمساعدة في تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي والأهداف الاستراتيجية للصندوق. وتساهم حكومة اليابان مساهمة كبيرة في تمويل المكتب وعملياته.

ويساعد المكتب في رصد التطورات الاقتصادية والمالية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ويعمل خبراؤه الاقتصاديون مع الفرق القطرية للصندوق التي تضطلع بأنشطة الرقابة الثنائية في اليابان وكمبوديا وفييت نام. علاوة على ذلك، يشارك موظفو الصندوق مشاركة نشطة في منتديات الحوار بشأن السياسات في آسيا، بما في ذلك رابطة أمم جنوب شرق آسيا والصين واليابان وكوريا (آسيان+٣)، ومجلس التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ؛ واجتماع مديري مجموعة البنوك المركزية في شرق آسيا والمحيط الهادئ.

ويضطلع المكتب بدور أساسي في جهود الصندوق الرامية إلى بناء قدرات صناع السياسات الاقتصادية في المنطقة للمساعدة في دعم التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال الإدارة الاقتصادية الكلية القوية. ويدير الصندوق برنامج المنح الدراسية من أجل آسيا المشترك بين اليابان والصندوق، والذي يدعم صغار الموظفين الآسيويين في

الحصول على دراسات عليا في اليابان. وقد تم إطلاق البرنامج في عام ١٩٩٣، وتخرج منه ما يزيد على ٧٠٠ طالب من ٢٣ بلدا يشغل معظمهم حاليا مناصب كبيرة في البنوك المركزية والوزارات وغيرها من الهيئات الحكومية. ومنذ عام ٢٠١٨، قدم المكتب للخريجين برنامجا للتعليم المستمر مدته أسبوعين لتطوير مهاراتهم لمساعدتهم على دفع مسيرتهم المهنية والمساهمة في صنع السياسات في بلدانهم. علاوة على ذلك، يتعاون المكتب مع الشركاء الداخليين والخارجيين في إدارة الحلقة الدراسية المعنية بالاقتصاد الكلي من أجل آسيا بين اليابان والصندوق، وهي برنامج تدريبي لكبار المسؤولين التنفيذيين في آسيا، ومجموعة متنوعة من الحلقات الدراسية المعنية بناء القدرات الإقليمية. ونظم المكتب ثلاث حلقات دراسية إقليمية خلال السنة المالية ٢٠١٩ عن الشمول المالي في ساموا، وحوكمة البنية التحتية وخيارات التمويل في فييت نام، والاستقرار المالي في كمبوديا.

ويشجع المكتب الإقليمي أنشطة التواصل والاتصالات الخارجية في اليابان وعبر آسيا من أجل زيادة التعريف بالصندوق وفهم الجمهور لعمليات الصندوق وتوصياته بشأن السياسات بشكل أكبر. وخلال السنة المالية، نظم البرنامج مؤتمرا رفيع المستوى بشأن السياسات ناقش خلاله عددا من القضايا التجارية على خلفية الاضطرابات التجارية بين الولايات المتحدة والصين، كما عقد ١٠ حلقات دراسية عامة عن القضايا الاقتصادية ناقشت آفاق الاقتصاد العالمي وغير ذلك من الموضوعات ذات الأهمية. وللتواصل مع الشباب، بدأ المكتب في عام ٢٠١٧ مجموعة من البرامج التدريبية في مجال الاقتصاد الكلي موجهة لطلاب الجامعات في اليابان. وخلال السنة المالية ٢٠١٩، تم تنظيم أربعة من هذه البرامج التدريبية في طوكيو ومدن أخرى.

ولتعزيز جهوده في مجال التواصل، يدير المكتب موقعين إلكترونيين (المكتب الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ وبرنامج المنح الدراسية من أجل آسيا المشترك بين اليابان والصندوق) لتبادل المعلومات والمساهمة في الأخبار التي ينشرها الصندوق على وسائل التواصل الاجتماعي باللغتين اليابانية والإنجليزية، إلى جانب التعاون مع وسائل الإعلام والشركات ومراكز البحوث في اليابان وغيرها من بلدان آسيا.

ويضطلع مكتبا الصندوق في أوروبا، الكائنان في باريس وبروكسل، بدور حلقة الاتصال مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي والبلدان الأعضاء فيه، وكذلك مع الكثير من المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني في أوروبا. ويشترك المكتب في العمل مع مؤسسات مثل المفوضية الأوروبية، والبنك المركزي الأوروبي، وآلية الاستقرار الأوروبية، والبرلمان الأوروبي، وكذلك مع اللجنة الاقتصادية والمالية، ومجموعة العمل المنبثقة عن مجموعة اليورو، بشأن منطقة اليورو وسياسات الاتحاد الأوروبي وكذلك البرامج القُطْرية التي يشترك في تمويلها الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي.

كذلك يمثل المكتب صندوق النقد الدولي لدى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ويدعم المكتب أيضا عمليات الصندوق في أوروبا، بما في ذلك أعمال الرقابة الاقتصادية، والبرامج التي يدعمها الصندوق، والمساعدة الفنية، ويساعد على تنسيق أنشطة الاتصال والتواصل الخارجي عبر المنطقة. وبصورة أعم، فإنه يعزز الحوار بشأن القضايا الاقتصادية العالمية مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي، والمنظمات الدولية، والحكومات، والمجتمع المدني في أوروبا، ويجتمع بصفة منتظمة مع ممثلي اتحادات الصناعات، والاتحادات العمالية، ومراكز البحوث، والأسواق المالية، ووسائل الإعلام.

وينظم المكتب عدة حلقات تطبيقية وفعاليات مشتركة، كما ينظم مآدب غداء رفيعة المستوى لمناقشة السياسات وجلسات إعلامية في العواصم الأوروبية لمناقشة آراء الصندوق بشأن التحديات الرئيسية التي تواجه المنطقة. ويصدر المكتب نشرة إخبارية ولديه موقع إلكتروني خارجي على شبكة الإنترنت وصفحة على موقع تويتر (@IMF_inEU). وأخيرا، يدعم المكتب جهود الصندوق المتعلقة بتعيين الموظفين عن طريق عقد مقابلات مع المرشحين في جامعات عدد من البلدان الأوروبية.

أنشطة التواصل الخارجي التي يجريها الممثلون المقيمون

ينتشر الممثلون المقيمون التابعون للصندوق في ٧٧ بلدا في جميع أنحاء العالم، ويضطلعون بمجموعة متنوعة من أنشطة التواصل تهدف إلى تحسين فهم عمل الصندوق والقضايا الاقتصادية الكلية، غالبا من خلال التعاون مع الجامعات المحلية والحكومات والمنظمات غير الحكومية. وفيما يلي بعض الأمثلة من مناطق مختلفة.

في مارس ٢٠١٩، تحدث جيفري فرانكس، مدير مكتب الصندوق في أوروبا وكبير الممثلين المقيمين لدى الاتحاد الأوروبي، في مؤتمر تيد إكس (TEDx) الذي عقد في جامعة سانت غالن في سويسرا عن «العمل العالمي في عالم مترابط». وفي هذه الفعالية التي تم تنظيمها هذا العام، تحدث مشاركون من جميع مناحي الحياة تحت عنوان «رسالة إلى نفسك». وقال فرانكس في رسالته الأساسية «عليكم بالعمل العالمي من أجل عالم أفضل، وكونوا أنتم الجيل الذي يجدد التعاون الدولي في مواجهة المشكلات المشتركة».

ونظم السيد غوستا ليونغمان، الممثل المقيم في أوكرانيا، فعاليات في مدن ترنوبل وفينيتسا وكييف للتحدث مع طلاب الجامعات والصحفيين الاقتصاديين عن عمل الصندوق وانخراطه مع أوكرانيا. وعرض كذلك آفاق الاقتصاد الإقليمي الأوروبي على الأكاديميين ووسائل الإعلام في كييف.

وفي اليمن، عقد السيد كريم إسماعيل، الممثل المقيم، مجموعة من الاجتماعات بغرض التواصل مع الجهات المانحة والمناقشة معهم بشأن احتياجات الحكومة في مجال بناء القدرات، وتقديم المساعدة الفنية، وكيفية الحيلولة دون استمرار تدهور الأوضاع الإنسانية من خلال تحسين سياسات الاقتصاد الكلي وكيفية إدارته. وركزت المناقشات على سبل استعادة نزاهة وفعالية المؤسسات العامة واستئناف تقديم الخدمات العامة في مختلف أنحاء اليمن. وكجزء من هذه الجهود، عرض إسماعيل أيضا – خلال اجتماع مع الجهات المانحة استضافته المجموعة الاستشارية الرباعية (السعودية والإمارات العربية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) في يناير ٢٠١٩ – النتائج التي خلصت إليها بعثة تشخيصية من صندوق النقد الدولي معنية باحتياجات بناء القدرات في الجهاز المصرفي المركزي، وكذلك نتائج زيارة خبراء الصندوق في ديسمبر ٢٠١٨.

ومنذ وصول السيدة تيريزا دابان سانشيز في مارس ٢٠١٨، وهي ممثل الصندوق المقيم في باكستان، قامت بجهود مكثفة للتواصل بهدف تعزيز علاقة الصندوق بالمجتمع الباكستاني عقب إلغاء تعليق بعثات الصندوق الذي استمر على مدار خمسة أعوام. وقد تكثفت هذه الجهود بعد انتخابات يوليو ٢٠١٨، وكان لها أثر كبير في تيسير طلب السلطات الباكستانية الجديدة للاستفادة من برامج الصندوق في أواخر عام ٢٠١٨. وعلاوة على ذلك، كان للجهود التي قامت بها سانشيز تأثير جوهري في تشجيع الحكومة الجديدة على الاهتمام باستئناف بعثات المساعدة الفنية وتعريف الجمهور بقيمة العمل مع الصندوق.

وبذل الصندوق جهودا مكثفة للتواصل في جامايكا خلال السنة المالية ٢٠١٩ على غرار السنوات السابقة. وتضمنت هذه الجهود (١) عرضا نظمه السيد كونستانت لونكنغ نغوان، الممثل المقيم، لطلاب المدارس الثانوية في مختلف أنحاء البلاد حول دور الصندوق والشراكة القوية التي تجمعه بجامايكا؛ و(٢) التعاون مع مجموعة كبيرة من الأطراف المعنية بشأن ضرورة تحويل التركيز عن سعر الصرف في ظل تحول البنك المركزي إلى استهداف التضخم؛ و(٣) تنظيم مجموعة من مآدب الغداء بين بعثات الصندوق وأعضاء لجنة الرقابة على البرنامج الاقتصادي لمناقشة الدور القيادي الذي يمكن للقطاع الخاص الاضطلاع به في تحديد فرص الاستثمار مع زيادة استقرار الاقتصاد الكلي؛ و(٤) تعريف الجمهور بطبيعة العلاقة بين جامايكا والصندوق عقب انتهاء مدة اتفاق الاستعداد الائتماني الوقائي لاحقا في ٢٠١٩ (الذي سبقه تسهيل الصندوق الممدد).

وبناء على دعوة قسم الاقتصاد في جامعة رافائيل لانديبار، عرض السيد جيراردو بيرازا، الممثل المقيم في غواتيمالا، تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي الصادر عن إدارة نصف الكرة الغربي. وفي يونيو ٢٠١٨، شارك بيرازا كضيف خاص في الدورة السابعة والعشرين للمؤتمر الاقتصادي الذي ينظمه بنك غواتيمالا، حيث عرض مجموعة من أهم النتائج في ختام المؤتمر الذي شاركت فيه إرا دابلا–نوريس من إدارة شؤون المالية العامة كأحد المتحدثين الرئيسيين.

وسعى الممثلون المقيمون في إفريقيا إلى التواصل مع قاعدة جماهيرية جديدة، بما في ذلك من خلال وسائل الإعلام الرقمي. وقدم السيد خوسيه غيجون، الممثل المقيم في كوت ديفوار، الدعم لموظفي الاتصالات بالصندوق في تنظيم دورة تدريبية شارك فيها ٢٠ صحفيا من بلدان الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا وعرض دور الصندوق في المنطقة. كذلك نظم السيد خوسيه سوليمان، الممثل المقيم في غينيا، أربع دورات تدريبية لممثلي منظمات المجتمع المدني حول قضايا الإدارة المالية العامة والميزانية. وللسيد جاك ري، الممثل المقيم في ملاوي، العديد من المشاركات على موقع لينكد إن (LinkedIn) ، حيث ينشر دراسات تحليلية قصيرة عن مجموعة مختارة من القضايا الاقتصادية الكلية.

قراءات إضافية

الجزء ١: نظرة عامة

مقدمة

الأدوار الرئيسية للصندوق

صندوق النقد الدولي: https://www.imf.org/external/index.htm

تحت الأضواء

١– إثبات جدوى التجارة

عدد أكتوبر ٢٠١٨ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي: التحديات أمام النمو المطرد: https://www.imf.org/en/Publications/WEO/Issues/2018/09/24/world-economic-outlook-october-2018

عدد إبريل ٢٠١٩ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي: تباطؤٌ في النمو، وتعاف محفوف بالمخاطر: https://www.imf.org/en/Publications/WEO/Issues/2019/03/28/world-economic-outlook-april-2019

تقرير القطاع الخارجي لعام ٢٠١٨: معالجة الاختلالات العالمية في ظل تزايد التوترات التجارية: https://www.imf.org/en/Publications/ESR/Issues/2018/07/19/2018-external-sector-report

وثائق السياسات – تنشيط التجارة والنمو الاحتوائي: https://www.imf.org/en/Publications/Policy-Papers/Issues/2018/09/28/093018-reinvigorating-trade-and-inclusive-growth

وثائق السياسات – الاندماج الاقتصادي في المغرب العربي: مصدر للنمو لم يستغل بعد: https://www.imf.org/en/Publications/Departmental-Papers-Policy-Papers/Issues/2019/02/08/Economic-Integration-in-the-Maghreb-An-Untapped-Source-of-Growth-46273

٢– تعميق تحليل الاستقرار المالي

عدد إبريل ٢٠١٩ من تقرير الاستقرار المالي العالمي: مكامن الخطر في دورة ائتمان توشك على الاكتمال: https://www.imf.org/en/Publications/GFSR/Issues/2019/03/27/Global-Financial-Stability-Report-April-2019

عدد أكتوبر ٢٠١٨ من تقرير الاستقرار المالي العالمي: بعد عقد من وقوع الأزمة المالية العالمية: https://www.imf.org/en/Publications/GFSR/Issues/2018/09/25/Global-Financial-Stability-Report-October-2018

٣– معالجة الديون

وثائق السياسات – تقييم الحيز المالي: تحديث وحصر النتائج: https://www.imf.org/en/Publications/Policy-Papers/Issues/2018/06/15/pp041118assessing-fiscal-space

٤– جني ثمار التكنولوجيا الرقمية

تقارير الإدارات – التكنولوجيا المالية في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء: تغيير قواعد اللعبة: https://www.imf.org/en/Publications/Departmental-Papers-Policy-Papers/Issues/2019/02/13/FinTech-in-Sub-Saharan-African-Countries-A-Game-Changer-46376

مذكرات مناقشات خبراء الصندوق – تسليط الضوء على إصدار عملات رقمية من البنوك المركزية: https://www.imf.org/en/Publications/Staff-Discussion-Notes/Issues/2018/11/13/Casting-Light-on-Central-Bank-Digital-Currencies-46233

معالجة الأصول المشفرة في إحصاءات الاقتصاد الكلي: https://www.imf.org/external/pubs/ft/bop/2019/pdf/Clarification0422.pdf

وثائق السياسات – جدول أعمال بالي للتكنولوجيا المالية: https://www.imf.org/en/Publications/Policy-Papers/Issues/2018/10/11/pp101118-bali-fintech-agenda

مذكرات مناقشات خبراء الصندوق – نوع الجنس والتكنولوجيا ومستقبل العمل: https://www.imf.org/en/Publications/Staff-Discussion-Notes/Issues/2018/10/09/Gender-Technology-and-the-Future-of-Work-46236

أوراق عمل – التكنولوجيا ومستقبل العمل: https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2018/09/28/Technology-and-the-Future-of-Work-46203

جدول أعمال السيدة مدير عام صندوق النقد الدولي بشأن السياسات العالمية: مسؤولية مشتركة، وعوائد مشتركة: https://www.imf.org/en/Publications/Policy-Papers/Issues/2019/04/11/managing-director-global-policy-agenda-spring-2019

مدونة صندوق النقد الدولي – الرسم البياني لهذا الأسبوع: الاستثمار في الروبوتات والبشر في آسيا: https://blogs.imf.org/2018/08/29/chart-of-the-week-invest-in-robots-and-people-in-asia/

٥– تطوير الفرص المتاحة على مستوى العالم

مذكرات مناقشات خبراء الصندوق – العمل قيد الإنجاز: تحسين نتائج أسواق عمل الشباب في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: https://www.imf.org/en/Publications/Staff-Discussion-Notes/Issues/2019/01/18/Work-In-Progress-Improving-Youth-Labor-Market-Outcomes-in-Emerging-Market-and-Developing-45130

عدد إبريل ٢٠١٩ من تقرير الراصد المالي: كبح الفساد: https://www.imf.org/en/Publications/FM/Issues/2019/03/18/fiscal-monitor-april-2019

وثائق السياسات – وسائل إدراج تحليل قضايا عدم المساواة في العمل القُطْري: https://www.imf.org/en/Publications/Policy-Papers/Issues/2018/06/13/pp060118howto-note-on-inequality

وثائق السياسات – وسائل إدراج تحليل قضايا المساواة بين الجنسين في العمل القُطْري: https://www.imf.org/en/Publications/Policy-Papers/Issues/2018/06/13/pp060118howto-note-on-gender

مذكرات مناقشات خبراء الصندوق – سياسة المالية العامة والتنمية: الاستثمار في رأس المال البشري والاجتماعي والمادي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة: https://www.imf.org/en/Publications/Staff-Discussion-Notes/Issues/2019/01/18/Fiscal-Policy-and-Development-Human-Social-and-Physical-Investments-for-the-SDGs-46444

مذكرات مناقشات خبراء الصندوق – المرأة في عالم التمويل: الدواعي لسد الفجوات: https://www.imf.org/en/Publications/Staff-Discussion-Notes/Issues/2018/09/17/women-in-finance-a-case-for-closing-gaps-45136

أضواء على أهم الأحداث الإقليمية

كلمة – "توجيه السفينة، وليس الانسياق مع الريح»: إدارة المخاطر المتزايدة حتى يظل الاقتصاد العالمي على المسار الصحيح: https://www.imf.org/en/News/Articles/2018/09/27/sp100118-steer-dont-drift

كتاب – تحقيق إمكانات إندونيسيا الاقتصادية: https://www.elibrary.imf.org/idnbook

كتاب – طريقة آسيان: الحفاظ على النمو والاستقرار: https://www.elibrary.imf.org/aseanbook

مؤتمر – الانفتاح والحياد التنافسي: التجارب الدولية ورؤى متعمقة عن الصين: https://www.imf.org/en/News/Seminars/Conferences/2019/04/19/7th-pbc-imf

تقارير الإدارات – مستقبل العمل في إفريقيا جنوب الصحراء: https://www.imf.org/en/Publications/Departmental-Papers-Policy-Papers/Issues/2018/12/14/The-Future-of-Work-in-Sub-Saharan-Africa-46333

تقارير قطرية – الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا: السياسات المشتركة بين البلدان الأعضاء، والسياسات المشتركة لدعم برامج الإصلاح في البلدان الأعضاء: https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2019/01/03/Central-African-Economic-and-Monetary-Community-CEMAC-Common-Policies-of-Member-Countries-46501

بيان صحفي – المجلس التنفيذي للصندوق يوافق على عقد اتفاق ممدد مع أنغولا بقيمة ٣,٧ مليارات دولار أمريكي في إطار «تسهيل الصندوق الممدد»: https://www.imf.org/en/News/Articles/2018/12/07/pr18463imf-executive-board-approves-extended-arrangement-under-the-extended-fund-facility-for-angola

تقارير قطرية – رواندا: المراجعة العاشرة في ظل «أداة دعم السياسات»: https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2018/11/30/Rwanda-Tenth-Review-Under-the-Policy-Support-Instrument-Press-Release-Staff-Report-and-46407

تقارير قطرية – سياسات منطقة اليورو: قضايا مختارة: https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2018/07/18/Euro-Area-Policies-Selected-Issues-46097

أوراق عمل – سلاسل القيمة العالمية: ما هي المزايا ولماذا تشترك البلدان فيها؟: https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2019/01/18/Global-Value-Chains-What-are-the-Benefits-and-Why-Do-Countries-Participate-46505

مؤتمر – الفرص للجميع – تشجيع النمو وخلق فرص العمل وتعزيز الاحتوائية في العالم العربي: https://www.imf.org/en/News/Seminars/Conferences/2017/08/08/morocco-opportunities-for-all

تقارير الإدارات – الفرص للجميع: تشجيع النمو والشمول في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: https://www.imf.org/en/Publications/Departmental-Papers-Policy-Papers/Issues/2018/07/10/Opportunity-for-All-Promoting-Growth-and-Inclusiveness-in-the-Middle-East-and-North-Africa-45981

تقارير الإدارات – الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى: https://www.imf.org/en/Publications/Departmental-Papers-Policy-Papers/Issues/2019/02/11/Financial-Inclusion-of-Small-and-Medium-Sized-Enterprises-in-the-Middle-East-and-Central-Asia-46335

بيان صحفي – مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي يعقدان اجتماعاتهما السنوية لعام ٢٠٢١ في مدينة مراكش، المملكة المغربية: https://www.imf.org/en/News/Articles/2018/04/25/pr18147-world-bank-group-and-imf-to-hold-2021-annual-meetings-in-marrakech-morocco

بيان صحفي – المجلس التنفيذي للصندوق يوافق على عقد اتفاق مع إكوادور بقيمة ٤,٢ مليار دولار أمريكي في إطار «تسهيل الصندوق الممدد»: https://www.imf.org/en/News/Articles/2019/03/11/ecuador-pr1972-imf-executive-board-approves-eff-for-ecuador

كتاب – البرازيل: الانتعاش والكساد والطريق إلى التعافي: r.imfe.li/24306

مؤتمر – مؤتمر رفيع المستوى عن بناء الصلابة في مواجهة الكوارث وتغير المناخ في منطقة الكاريبي: http://www.worldbank.org/en/events/2018/11/09/high-level-conference-on-building-resilience-to-disasters-and-climate-change-in-the-caribbean

الجزء ٢: العمل الذي نضطلع به

الرقابة الاقتصادية

وثائق السياسات – مراجعة استراتيجية الصندوق المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب: https://www.imf.org/en/Publications/Policy-Papers/Issues/2019/02/04/pp101718-2018-review-of-the-funds-aml-strategy

بيان صحفي – المجلس التنفيذي للصندوق يعتمد قرارا يعترف رسميا "بالمبادئ الأساسية لتنظيم التمويل الإسلامي» (CPIFR) للبنوك: https://www.imf.org/en/News/Articles/2018/05/24/pr18193imf-adopts-decisions-to-the-cpifr-for-banking

وثائق السياسات – مبادرة شفافية المالية العامة: إدماج قضايا إدارة الموارد الطبيعية: https://www.imf.org/en/Publications/Policy-Papers/Issues/2019/01/29/pp122818fiscal-transparency-initiative-integration-of-natural-resource-management-issues

بيان صحفي – المجلس التنفيذي للصندوق يستعرض العمل بشأن الحيز المالي: https://www.imf.org/en/News/Articles/2018/06/26/pr18260imf-board-takes-stock-of-work-on-fiscal-space

وثائق السياسات – تقييم إدارة الاستثمارات العامة – مراجعة وتحديث: https://www.imf.org/en/Publications/Policy-Papers/Issues/2018/05/10/pp042518public-investment-management-assessment-review-and-update

بيان صحفي – السيدة كريستين لاغارد مدير عام الصندوق تُعلن عن تشكيل مجموعتين استشاريتين خارجيتين لإجراء «مراجعة الرقابة الشاملة» لعام ٢٠٢٠: https://www.imf.org/en/News/Articles/2018/10/30/pr18399-christine-lagarde-names-external-advisory-groups-for-2020-comprehensive-surveillance-review

وثائق السياسات – مذكرة توجيهية لاستخدام مؤشرات الطرف الثالث في تقارير الصندوق: https://www.imf.org/en/Publications/Policy-Papers/Issues/2018/09/13/pp071718guidance-note-for-the-use-of-third-party-indicators-in-fund-reports

وثائق السياسات – الاستراتيجية الشاملة للبيانات والإحصاءات للصندوق في العصر الرقمي: https://www.imf.org/en/publications/policy-papers/issues/2018/03/20/pp020918imf-executive-board-supports-new-strategy-for-data-and-statistics-in-the-digital-age

صفحات البيانات القومية الموجزة: https://dsbb.imf.org/nsdp

بيان صحفي – أصدر صندوق النقد الدولي ومجلس الاستقرار المالي تقريرا لعام ٢٠١٨ عن تقدم العمل في مبادرات مجموعة العشرين المعنية بثغرات البيانات: https://www.imf.org/en/News/Articles/2018/09/25/pr18358-fsb-and-imf-publish-the-2018-progress-report-on-g20-data-gaps-initiative

بيان صحفي – أصدر صندوق النقد الدولي مسح إمكانية الحصول على الخدمات المالية لعام ٢٠١٨: https://www.imf.org/en/News/Articles/2018/09/28/pr18366-imf-releases-the-2018-financial-access-survey

الإقراض

وثائق السياسات – مراجعة تسهيلات الصندوق المتاحة للبلدان منخفضة الدخل لعام ٢٠١٨: https://www.imf.org/en/Publications/Policy-Papers/Issues/2018/08/01/pp080118-2018-review-of-facilities-for-low-income-countries

بيان صحفي – المجلس التنفيذي للصندوق يختتم المراجعة الثانية في ظل أداة تنسيق السياسات مع سيشل: https://www.imf.org/en/News/Articles/2018/12/07/pr18462-seychelles-imf-executive-board-completes-second-review-under-pci

بيان صحفي – المجلس التنفيذي للصندوق يوافق على عقد اتفاق مدته ٣٠ شهرا مع صربيا للاستفادة من أداة تنسيق السياسات: https://www.imf.org/en/News/Articles/2018/07/18/pr18299-serbia-imf-executive-board-approves-30-month-policy-coordination-instrument

بيان صحفي – ألبانيا: المجلس التنفيذي للصندوق يختتم أولى مناقشاته بشأن المتابعة اللاحقة للبرنامج: https://www.imf.org/en/News/Articles/2018/05/21/pr18188-albania-imf-executive-board-concludes-first-post-program-monitoring

بيان صحفي – اليونان: المجلس التنفيذي للصندوق يختتم أولى مناقشاته بشأن المتابعة اللاحقة للبرنامج: https://www.imf.org/en/News/Articles/2019/03/08/pr1974-greece-imf-executive-board-concludes-first-post-program-monitoring-discussions

تنمية القدرات

صحيفة وقائع – المراكز الإقليمية لتنمية القدرات: https://www.imf.org/en/About/Factsheets/Sheets/2017/06/14/imf-regional-capacity-development-initiatives

كلمة – اختبارات القدرة على تحمل الضغوط من أجل التحول إلى اقتصاد منخفض الكربون: https://www.imf.org/en/News/Articles/2019/04/10/sp04102019-stress-testing-for-the-transition-to-a-low-carbon-economy

وثائق السياسات – مراجعة استراتيجية تنمية القدرات في الصندوق لعام ٢٠١٨: https://www.imf.org/en/Publications/Policy-Papers/Issues/2018/11/20/2018-review-of-the-funds-capacity-development-strategy

صحيفة وقائع – كيف يشجع الصندوق زيادة شفافية المالية العامة؟: https://www.imf.org/en/About/Factsheets/Sheets/2016/07/27/15/46/Encouraging-Greater-Fiscal-Transparency

مرشد إعداد بيانات مؤشرات السلامة المالية الصادر عن صندوق النقد الدولي لعام ٢٠١٩: https://www.imf.org/en/Data/Statistics/FSI-guide

وثائق السياسات – ضرائب الشركات في الاقتصاد العالمي: https://www.imf.org/en/Publications/Policy-Papers/Issues/2019/03/08/Corporate-Taxation-in-the-Global-Economy-46650

فيديو – الذكرى الخامسة والعشرون لإنشاء مركز المساعدة الفنية المالية لمنطقة المحيط الهادئ: https://www.imf.org/external/mmedia/view.aspx?vid=5982227772001

الصندوق المواضيعي لتعبئة الإيرادات: https://www.imf.org/external/np/ins/english/rmtf.htm

أداة التقييم التشخيصي للإدارة الضريبية (TADAT): http://www.tadat.org/home

الصندوق المواضيعي لإدارة ثروة الموارد الطبيعية: https://www.imf.org/en/Capacity%20Development/trust-fund/MNRW-TTF

مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب: https://www.imf.org/external/np/leg/amlcft/eng/

تسهيل إدارة الدين: http://www.worldbank.org/en/topic/debt/brief/debt-management-facility

صندوق البيانات لدعم القرارات (D4D): https://www.imf.org/en/Capacity-Development/d4d-fund

الجزء ٣: من نحن

بيان صحفي – صندوق النقد الدولي يُعَيِّن إدوارد أندرسون مسؤولا إعلاميا أولا: https://www.imf.org/en/News/Articles/2018/04/25/pr18148-international-monetary-fund-appoints-edward-c-anderson-as-chief-information-officer

بيان صحفي – كريستين لاغارد تُعَيِّن غيتا غوبيناث كبير خبراء الاقتصاد في صندوق النقد الدولي: https://www.imf.org/en/News/Articles/2018/10/01/pr18386-christine-lagarde-appoints-gita-gopinath-as-imf-chief-economist

بيان صحفي – تقاعد شون هيغن المستشار القانوني العام في صندوق النقد الدولي: https://www.imf.org/en/News/Articles/2018/06/18/pr18242-imf-general-counsel-sean-hagan-to-retire

بيان صحفي – تقاعد موريس أوبستفلد كبير خبراء الاقتصاد في صندوق النقد الدولي: https://www.imf.org/en/News/Articles/2018/07/25/pr18307-imf-chief-economist-maurice-obstfeld-to-retire

بيان صحفي – كريستين لاغارد، مدير عام الصندوق، تُعَيِّن رودا ويكس–براون مستشارا قانونيا عاما ومديرا لإدارة الشؤون القانونية: https://www.imf.org/en/News/Articles/2018/07/30/pr18321-imf-lagarde-appoints-rhoda-weeks-brown-as-general-counsel-of-the-imf

مكتب التقييم المستقل: https://ieo.imf.org/

الاختصارات

AML/CFT	anti–money laundering and combating the financing of terrorism	مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
CCRT	Catastrophe Containment and Relief Trust	الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون
CEMAC	Central African Economic and Monetary Community	الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا
D4D	Data for Decisions	صندوق البيانات لدعم القرارات
EAC	External Audit Committee	لجنة التدقيق الخارجي
ECCU	Eastern Caribbean Currency Union	الاتحاد النقدي لدول شرق الكاريبي
ECF	Extended Credit Facility	التسهيل الائتماني الممدد
EFF	Extended Fund Facility	تسهيل الصندوق الممدد
e-GDDS	Enhanced General Data Dissemination System	النظام العام المعزز لنشر البيانات
EWE	Early Warning Exercise	تمرين الإنذار المبكر
FAS	Financial Access Survey	مسح إمكانية الحصول على الخدمات المالية
FCL	Flexible Credit Line	خط الائتمان المرن
FSAP	Financial Sector Assessment Program	برنامج تقييم القطاع المالي
FSSR	Financial Sector Stability Review	استعراض استقرار القطاع المالي
FY	financial year	السنة المالية
G20	Group of Twenty industrialized economies	الاقتصادات الصناعية في مجموعة العشرين
GDP	gross domestic product	إجمالي الناتج المحلي
GFSR	Global Financial Stability Report	تقرير الاستقرار المالي العالمي
GRA	General Resources Account	حساب الموارد العامة
HIPC	heavily indebted poor country	البلدان الفقيرة المثقلة بالديون
IEO	Independent Evaluation Office	مكتب التقييم المستقل
IFRS	International Financial Reporting Standards	المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
IMFC	International Monetary and Financial Committee	اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية
LIDC	low-income developing country	بلد نام منخفض الدخل
OIA	Office of Internal Audit	مكتب التدقيق الداخلي
PLL	Precautionary and Liquidity Line	خط الوقاية والسيولة
PRGT	Poverty Reduction and Growth Trust	الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر
PRS	Poverty Reduction Strategy	استراتيجية الحد من الفقر
RCF	Rapid Credit Facility	التسهيل الائتماني السريع
RFI	Rapid Financing Instrument	أداة التمويل السريع
SBA	Stand-By Arrangement	اتفاق الاستعداد الائتماني
SCF	Stand-By Credit Facility	تسهيل الاستعداد الائتماني
SDGs	Sustainable Development Goals	أهداف التنمية المستدامة
SDR	Special Drawing Right	حقوق السحب الخاصة
WAEMU	West African Economic and Monetary Union	الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا
WEO	*World Economic Outlook*	آفاق الاقتصاد العالمي
WTO	World Trade Organization	منظمة التجارة العالمية

خطاب الإرفاق الموجه إلى مجلس المحافظين

تحريرا في ١ أغسطس ٢٠١٩

السيد رئيس مجلس المحافظين،

يشرفني أن أقدم إلى مجلس المحافظين التقرير السنوي للمجلس التنفيذي عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ إبريل ٢٠١٩، وذلك وفقا لأحكام المادة الثانية عشرة، القسم ٧ (أ) من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي والقسم العاشر من النظام الداخلي للصندوق. ووفقا لأحكام القسم العشرين من النظام الداخلي، يعرض الجزء ٣ الميزانيتين الإدارية والرأسمالية للصندوق للسنة المالية المنتهية في ٣٠ إبريل ٢٠٢٠ بعد اعتمادهما من المجلس التنفيذي. ويعرض الملحق السادس والرابط الإلكتروني www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2019/eng الكشوف المالية المدققة للسنة المالية المنتهية في ٣٠ إبريل ٢٠١٩ لكل من إدارة العمليات العامة، وإدارة حقوق السحب الخاصة، والحسابات التي يديرها الصندوق، إلى جانب تقارير مؤسسة التدقيق الخارجي بشأن تلك الكشوف. وقد خضعت عمليات التدقيق الخارجي وإعداد التقارير المالية لإشراف لجنة التدقيق الخارجي، المؤلفة من السيد ديفيد (رئيسا)، والسيدة لوبين، وذلك وفقا لأحكام القسم العشرين (ج) من النظام الداخلي للصندوق.

مع فائق الاحترام والتقدير،

ديفيد ليبتون

نائب المدير العام ورئيس المجلس التنفيذي

يمكن الحصول على هذه المطبوعة أو تنزيلها إلكترونيا إلى جانب الملحق السادس «الكشوف المالية» مجانا بإحدى طريقتين: إما بكتابة العنوان الإلكتروني في المتصفح على جهاز الكمبيوتر، أو عن طريق المسح الضوئي لرمز الاستجابة السريعة (باركود) على هذه الصفحة. ونأمل أن تقوموا بزيارة الصفحة الإلكترونية للتقرير السنوي واستعراض كل المواد المتاحة عليها.

www.imf.org/AR2019

أعد هذا التقرير السنوي قسم التحرير والمطبوعات بإدارة التواصل في صندوق النقد الدولي، بالتشاور مع مجموعة عمل من مختلف إدارات الصندوق. وأشرف كل من كريستوف روزنبرغ وجيفري هيدن على عمل الفريق المعني بإعداد التقرير في ظل توجيهات لجنة التقييم المنبثقة عن المجلس التنفيذي برئاسة جين جونغ شيا. وباشرت نجوى رياض مهام المحرر الرئيسي، وشغلت ولاء البرعصي منصب مدير المشروع. وشغلت دينيس بيرغيرون منصب مدير الإنتاج، وقدمت كريستال هيرمان المساعدة في التصميم الرقمي. وقدم هايون وو بارك المساعدة على الجانب الإداري.

التصميم: مؤسسة Beth Singer Design LLC www.bethsingerdesign.com

تصميم الصفحة الإلكترونية: مؤسسة Feisty Brown www.feistybrown.com

الرسوم التوضيحية: مؤسسة Roy Scott www.royscott.com

الصور الفوتوغرافية: **صفحة ١**: IMF ©. **صفحة ٧**: Alamy ©. **صفحة ٩**: iStock ©. **صفحة ١٣**: Alamy ©. **صفحة ١٥**: iStock ©. **صفحة ١٨**: IMF © (العلوية إلى اليمين)، Stephen Jaffe/© IMF (السفلى إلى اليمين)، **صفحة ٢٠**: Stephen Jaffe/© IMF (السفلى إلى اليسار)، Newscom © (العلوية إلى اليمين). **صفحة ٢١**: Alamy © (العلوية إلى اليسار)، Alamy © (العلوية إلى اليمين)، IMF © (الصف الثاني، إلى اليمين)، IMF © (السفلى إلى اليسار). **صفحة ٢٢**: Alamy © (السفلى إلى اليسار)، IMF ©/Stephen Jaffe (السفلى إلى اليمين). **صفحة ٢٣**: Alamy ©. **صفحة ٢٤**: Alamy © (العلوية إلى اليسار)، Alamy © (السفلى إلى اليسار)، AGEfotostock © (العلوية إلى اليمين). **صفحة ٢٦**: iStock © (السفلى إلى اليسار)، IMF © (العلوية إلى اليمين). **صفحة ٢٧**: Alamy ©. **صفحة ٢٨**: IMF ©/Stephen Jaffe (العلوية إلى اليسار)، IMF © (السفلى إلى اليسار)، iStock © (السفلى إلى اليمين). **صفحة ٣٣**: Alamy © (العلوية إلى اليسار)، Alamy © (السفلى إلى اليمين). **صفحة ٣٤**: Alamy ©. **صفحة ٣٦**: Alamy ©. **صفحة ٣٧**: IMF ©/Stephen Jaffe. **صفحة ٣٩**: Alamy ©. (السفلى إلى اليسار)، Alamy ©. (العلوية إلى اليمين). **صفحة ٤٠**: Alamy ©. **صفحة ٤١**: Alamy ©. **صفحة ٤٥**: Alamy ©. **صفحة ٥١**: Alamy ©. **صفحة ٥٢**: Alamy ©. **صفحة ٥٦**: iStock ©. **صفحة ٥٧**: Alamy ©. **صفحة ٥٨**: IMF ©/Stephen Jaffe. **صفحة ٦٠**: Alamy ©. **صفحة ٦١**: Alamy ©. **صفحة ٦٣**: Alamy © (العلوية إلى اليسار)، IMF ©/Stephen Jaffe (السفلى إلى اليمين). **صفحة ٦٤**: iStock ©. **صفحة ٧٠**: Alamy ©. **صفحة ٧٤ من ٧٥**: IMF ©. **صفحة ٧٦**: IMF ©. **صفحة ٧٨**: IMF © (الصف الأول)، IMF © (الصف الثاني)، IMF ©/Stephen Jaffe (الصف الثالث)، IMF © (الصف الرابع)، © IMF (الصف الخامس). **صفحة ٧٩**: IMF ©. **صفحة ٨٢**: IMF © (الصف الأول، إلى اليسار)، IMF © (الصف الأول، إلى اليمين)، IMF ©/Stephen Jaffe (الصف الثاني، إلى اليسار)، IMF © (الصف الثاني، إلى اليمين)، IMF ©/Stephen Jaffe (الصف الثالث، إلى اليسار)، IMF © (الصف الثالث، إلى اليمين). **صفحة ٨٦**: IMF © (اليسرى)، IMF © (اليمنى).

«السياسات
يجب أن تخلق
ظروفا تساعد الناس
على النجاح ...
وعلى استعادة الثقة،
وعلى التصدي للفساد،
وعلى تعزيز النمو الاحتوائي
طويل الأجل.»

ديفيد ليبتون
مدير عام صندوق النقد الدولي بالنيابة

ISBN 978-1-4983-2159-4

www.imf.org

International Monetary Fund
700 19th Street NW
Washington, DC 20431 USA